الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها على المجتمع العراقي في الفترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003-2020م

2023

رسالة الماجستير

قسم التاريخ

Mohammed Majid Hameed ALHERITHI

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Naim HANK

الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها على المجتمع العراقي في الفترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003-2020م

Mohammed Majid Hameed ALHERITHI

المشرف

Dr. Öğr. Üyesi Naim HANK

بحث أُعد لنيل درجة الماجستير في قسم التاريخ بمعهد الدراسات العليا بجامعة كارابوك في تركيا

كارابوك

تموز/2023

المحتويات

المحتويات 1

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية) 4

صفحة الحكم على الرسالة 5

DOĞRULUK BEYANI 6

تعهد المصداقية 7

آية كريمة 8

شكر وتقدير 9

إهداء 10

المقدمة 11

الملخص 13

ÖZET 15

ABSTRACT 16

معلومات سجل الأرشيف 17

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ 18

ARCHIVE RECORD INFORMATION 19

دوافع اختيار الموضوع 20

مشكلة البحث 20

أسئلة البحث 20

أهداف البحث 20

أهمية البحث 21

منهج البحث 21

حدود البحث 21

الدراسات السابقة 22

الفصل الأول: الحرب العراقية الإيرانية أسبابها ومجرياتها 27

المبحث الأول: الأسباب المباشرة للحرب.....27
المطلب الأول: المسألة الحدودية 28
المطلب الثاني: احتلال إيران الجزر العربية الثلاثة 30
المطلب الثالث: اتفاقية الجزائر ونتائج تطبيقها 35
المبحث الثاني: مجريات الحرب العراقية الإيرانية.....41
المطلب الأول: بداية الحرب العراقية الإيرانية والاحتلال الإيراني لشبه جزيرة الفاو 42
المطلب الثاني: الاحتلال الإيراني لشبه جزيرة الفاو 44
المطلب الثالث: حرب المدن كانون الثاني عام 1987م. 45
المطلب الرابع: تحرير العراق أراضيه ونهاية الحرب العراقية الإيرانية 1988م. 47
الفصل الثاني: نتائج الحرب العراقية الإيرانية وآثارها. 52
المبحث الأول: نتائج الحرب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.....52
المطلب الأول: نتائج الحرب العسكرية. 52
المطلب الثاني: نتائج الحرب الاقتصادية. 59
المطلب الثالث: نتائج الحرب الاجتماعية. 61
المبحث الثاني: آثار الحرب العراقية الإيرانية. 63
المطلب الأول: آثار الحرب على العراق.....63
المطلب الثاني: آثار الحرب على إيران. 64
الفصل الثالث: التغيرات الاقتصادية والدينية على المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي.....67
المبحث الأول: التغيرات الاقتصادية في العراق. 67
المطلب الأول: الوضع الاقتصادي للعراق قبل الحرب العراقية الإيرانية 68
المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب العراقية الإيرانية 72
المطلب الثالث: التبادل التجاري بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 77
المبحث الثاني: التغيرات الدينية في المجتمع العراقي 81
المطلب الأول: المجتمع العراقي دينيًا قبل الحرب العراقية الإيرانية 82
المطلب الثاني: المجتمع العراقي دينيًا بعد الحرب العراقية الإيرانية 85
المطلب الثالث: العلاقات الدينية بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003. 88

المطلب الرابع: الآثار والتداعيات التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية على المجتمع العراقي 91
الخاتمة 96
النتائج: 98
التوصيات 99
المصادر والمراجع 101
السيرة الذاتية 110

صفحة الحكم على الرسالة (باللغة التركية)

Mohammed Majid Hameed ALHERITHI tarafından hazırlanan **"**AMERİKA'NIN IRAK'I İŞGALİNDEN SONRAKİ DÖNEMDE (2003-2020) IRAK-İRAN SAVAŞI VE BU SAVAŞIN IRAK TOPLUMU ÜZERİNDEKİ ETKİLERİ**"** başlıklı bu tezin Yüksek Lisans Tezi olarak uygun olduğunu onaylarım.

Dr. Öğr. Üyesi Naim HANK .....

Tez Danışmanı, Tarih Bölümü

Bu çalışma, jürimiz tarafından Oy Birliği ile Tarih Bölümünde Yüksek Lisans tezi olarak kabul edilmiştir. 05/07/2023

Ünvanı, Adı SOYADI (Kurumu) **İmzası**

Başkan : Dr. Öğr. Üyesi Naim HANK (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI (KBÜ) .....

Üye : Dr. Öğr. Üyesi Ömer ELBEYLİ (MÜ) .....

KBÜ Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Yönetim Kurulu, bu tez ile, Yüksek Lisans Tezi derecesini onamıştır.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

Lisansüstü Eğitim Enstitüsü Müdürü

صفحة الحكم على الرسالة

أصادق على أن هذه الأطروحة التي أعدت من قبل الطالب محمد ماجد حميد الحريشي بعنوان "الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها على المجتمع العراقي في الفترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003–2020م" في برنامج الدراسات العليا هي مناسبة كرسالة ماجستير.

Dr. Öğr. Üyesi Naim HANK .....

مشرف الرسالة، العلوم الإسلامية الأساسية

قبول

تم الحكم على رسالة الماجستير هذه بالقبول بإجماع لجنة المناقشة بتاريخ.

05/07/2023

التوقيع **أعضاء لجنة المناقشة**

رئيس اللجنة : Dr. Öğr. Üyesi Naim HANK (KBÜ) .....

عضواً :Dr. Öğr. Üyesi Mohamed Amine HOCINI (KBÜ) .....

عضواً : Dr. Öğr. Üyesi Ömer ELBEYLİ (MÜ) .....

تم منح الطالب بهذه الأطروحة درجة الماجستير في قسم التاريخ من قبل مجلس إدارة معهد الدراسات العليا في جامعة كارابوك.

Prof. Dr. Müslüm KUZU .....

مدير معهد الدراسات العليا

DOĞRULUK BEYANI

Yüksek lisans tezi olarak sunduğum bu çalışmayı bilimsel ahlak ve geleneklere aykırı herhangi bir yola tevessül etmeden yazdığım, araştırmamı yaparken hangi tür alıntıların intihal kusuru sayılacağını bildiğimi, intihal kusuru sayılabilecek herhangi bir bölüme araştırmamda yer vermediğimi, yararlandığım eserlerin kaynakçada gösterilenlerden oluştuğunu ve bu eserlere metin içerisinde uygun şekilde atıf yapıldığını beyan ederim.

Enstitü tarafından belli bir zamana bağlı olmaksızın, tezimle ilgili yaptığım bu beyana aykırı bir durumun saptanması durumunda, ortaya çıkacak ahlaki ve hukuki tüm sonuçlara katlanmayı kabul ederim.

Adi Soyadi: Mohammed Majid Hameed ALHERITHI

İmza:

تعهد المصداقية

أقر بأنني التزمت بقوانين جامعة كارابوك، وأنظمتها، وتعليماتها، وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد أبحاث الماجستير أثناء كتابتي هذه الأطروحة التي بعنوان:

"الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها على المجتمع العراقي في الفترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003–2020م"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الأبحاث العلمية، كما أنني أعلن بأن أطروحتي هذه غير منقولة، أو مستلة من أطروحات أو كتب أو أبحاث أو أية منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أية وسيلة إعلامية باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد.

اسم الطالب: محمد ماجد حميد الحريثي

التوقيع: .....

آية كريمة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾

[سورة المجادلة: الآية 11]

شكر وتقدير

قال الله تعالى: ﴿**لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ**﴾ [إبراهيم: 7]

الشكر أولًا ودائمًا لله عز وجل على ما تفضل به وأنعم في تيسير هذا البحث، كما أتقدم بخالص الشكر للمشرف على هذه الرسالة الدكتور (نعيم حنك) الذي كان لتوجيهاته القيّمة وملاحظاته السديدة الأثر الأكبر في أن يظهر هذا العمل الأكاديمي على الوجه الذي يليق به.

والشكر الموصول للأساتذة الأفاضل في لجنة المناقشة الذين خصصوا الجزيل من وقتهم الثمين في قراءة الرسالة، ووضع الملاحظات الدقيقة التي أثرت الدراسة، وعلى تكرمهم بمناقشة البحث والشكر لكل معلميّ وأساتذتي في كل مراحل الدراسة، والشكر لكل من علمني حرفًا. كما أتوجه بالشكر لكل من ساعدني من قريب أو بعيد.

إهداء

قال الله تعالى: ﴿**وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا**﴾ [الإسراء: 23]

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال الله تعالى في حقهما:

إلى رمز الوفاء والعطاء أمي الغالية أطال الله في عمرها، رمز العز والشموخ.

إلى من وطأ الأشواك حافيًا ليوصلني إلى ما وصلت إليه اليوم، أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى إخوتي وأخواتي وأهلي جميعًا.

المقدمة

تعتبر العلاقات العراقية–الإيرانية من أكثر العلاقات اضطرابًا وتوترًا بين البلدين، حيث تأثرت العلاقات العراقية الإيرانية بسبب القرب الجغرافي ومنه العلاقات السياسية الجوارية وبالحدود البرية والمائية، وأصبحت هذه العلاقة متغير بحسب تغير السياسات الداخلية، والتي توجه سياسة الدولة وتوجهاتها الأيديولوجية، ما يترتب عليه إما توافق مع دول الجوار أو اختلافات قد تأدي بها إلى أحداث تاريخية كما هو الشأن في الحرب العراقية الإيرانية.

لقد سعت إيران بقوة لتسخير جهود سياساتها الخارجية في التأثير والضغط على السياسة الداخلية العراقية، والتدخل في الشؤون الداخلية للعراق على مختلف الأصعدة السياسية والأمنية والاقتصادية، من أجل ضمان تبعية سياسية، وخلق توجه سياسي يقوده أحزاب وقادة سياسيون موالين لإيران، للتحكم والسيطرة على الساحة العراقية سياسيا واقتصاديا، بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م سعت إيران لتحقيق مصالحها وأهدافها في العراق من خلال عدة إستراتيجيات منها دعم الجماعات والمنظمات المسلحة، وبناء علاقات اقتصادية مع عدة أطراف داخل العراق.

ولقد ساعد الاحتلال الأمريكي على العراق عام 2003م إلى بروز الدور الإيراني داخل العراق بعد سقوط أغلب مقومات الدولة داخل العراق، وبعد الضعف السياسي والاقتصادي الذي خلف فراغا على أغلب الأصعدة سعت إيران إلى ملئه بشتى السبل، وكان ذلك حربا صامتة إكمال لما لم يتم في الحرب العراقية الإيرانية.

سعيا منا إلى التعرف على الحرب العراقية الإيرانية وتتبع آثارها الاقتصادية والاجتماعية والدينية، قسمنا البحث إلى مقدمة، وثلاثة فصول، وخاتمة، وفي مقدمة البحث سلطت الضوء على الأزمات السياسية والخلافات الدولية التي عاشها كل من العراق وإيران، وخصصت الفصل الثاني لدراسة أسباب

ومجريات الحرب العراقية الإيرانية، وفي الفصل الثالث تطرقت إلى نتائج الحرب العراقية الإيرانية وآثارها؛ لكونها حربًا مدمرة أدت إلى خسائر عسكرية، واجتماعية، واقتصادية، وخرج منها كلا الطرفين دون تحقيق نصر على الطرف الآخر، وتطرقنا في الفصل الرابع إلى الحديث عن انعكاس التغيرات الاقتصادية والدينية على المجتمع العراقي.

الملخص

لقد خلفت الحرب العراقية الإيرانية آثارًا على الوضع السياسي والاقتصادي والثقافي والعسكري لكل من العراق وإيران، ولقد اعتبرت الحرب الإيرانية العراقية من أطول الحروب، حيث استمرت ثمانية سنوات، ونتجت عنها صراعات وعداءات مستمرة بين البلدين إلى يومنا هذا، والتي كان من نتائجها أيضا التسبب في عدم الاستقرار في المنطقة، هدفت هذه الدراسة إلى إبراز آثار الحرب العراقية الإيرانية على المجتمع العراقي في الفترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق إلى غاية 2020م، وخصت هذه الدراسة الأثار الاجتماعية والاقتصادية والدينية، وذلك لأن بعد التدخل الأمريكي في العراق أصبحت لإيران اليد الواسعة في تسيير الشؤون العراقية الداخلية اقتصاديا واجتماعيا، كما كان لإيران الأثر الكبير على التوجه الديني والمذهبي في العراق بعد الحرب الأمريكية على العراق، وقد تم استخدام المنهج التاريخي الذي يقوم بتتبع الأحداث والوقائع المختلفة، والمنهج التحليلي لمناقشة التوجهات في صناعة القرار السياسي في العلاقات العراقية الإيرانية، وكذلك من أجل التوصل إلى أن النتائج التي عاشها العراق. توصلت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها أن التدخل الأمريكي في العراق2003م كان من أحد اهم نتائج الحرب العراقية الإيرانية بحيث تراكمت الأحداث على العراق بعد الحرب ثم الحرب الكويتية ثم موجة التسليح، والتي كانت في أغلبها من المخاوف التي عاشها العراق بعد الحرب، ثم التوجه الاقتصادي الكبير نحو إيران والاعتماد عليها كمصدر للاستيراد، كما كان للحرب أثرا من الجانب الاجتماعي حيث تغيرت البنية المجتمعية للعراق بعد الحرب وذلك من خلال عدد ضحيا الحرب جسديا ونفسيا التي جعلت أفراد المجتمع يعيشون تحت ضغط اجتماعي جعلهم كمن يتأهب للحرب في كل حين، أما من الجانب الديني فقد توصلت الدراسة إلى أن التوجه الديني في العراق أصبح واضحا جدا أنه يتجه إلى نفس الاتجاه الديني في

إيران إلى حد كبير، واتضح ذلك بشكل أكبر بعد الحرب الأمريكية حيث وجدت إيران أن المجال أصبح أكثر سهولة لنشر توجهاتها الدينية والعقائدية.

الكلمات المفتاحية: الحرب العراقية الإيرانية، المجتمع العراقي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

ÖZET

İran-Irak savaşı, hem Irak'ın hem de İran'ın siyasi, ekonomik, kültürel ve askeri durumu üzerinde etkiler bırakmıştır. İran-Irak savaşı, sekiz yıl sürmesi ve devam eden düşmanlık ve çatışmalarla sonuçlanması nedeniyle en uzun savaşlardan biri olarak kabul edilmiştir. İki ülke arasında bugüne kadar yaşanan husumetlerin de bölgede istikrar olmamasını inceleyen bu araştırma, Amerika'nın Irak'a savaş açmasından sonraki dönemde 2020'ye kadar Irak-İran savaşının Irak toplumu üzerindeki etkilerini vurgulamayı amaçlamıştır. İran'ın Irak'taki Amerikan savaşının ardından Irak'taki dini ve mezhepsel yönelim üzerinde büyük etkisi olduğu sonucuna varmıştır. Araştırma, çeşitli sonuçlar içerisinde en önemlilerine ulaştı. 2003 yılında Amerika'nın Irak'a müdahalesi, İran-Irak savaşının en önemli sonuçlarından biriydi. Öyle ki, savaştan sonra Irak'ta biriken olaylar, ardından Kuveyt savaşı ve bunun üzerine silahlanma dalgası ortaya çıkmıştır. Bunların çoğu, Irak'ın savaştan sonra yaşadığı korkulardan meydana gelmektedir. Ardından İran'a yönelik büyük ekonomik yönelim, ithalat kaynağı olarak İran'a bağımlılık ve savaştan sonra Irak'ın toplumsal yapısı değişmesi savaşın sosyal yönünü de etkilenmiştir. Bu, fiziksel ve psikolojik olarak savaş kurbanlarının sayısıyla oluşmaktadır. Dini yönüne bakıldığında toplumun fertlerini her an savaşa hazırlanıyormuş gibi toplumsal baskı altında yaşatmışlardır. Irak'taki dini yönelimin İran'da da aynı dini yöne doğru gittiğini çok net bir şekilde ortaya koyduğu sonucuna varılmıştır. Bu, Amerikan savaşından sonra İran'ın alanın dini ve ideolojik yönelimlerini yaymanın daha kolay hale geldiğini keşfettiği için daha da netleşmiştir.

Anahtar Kelimeler: İran-Irak savaşı; Irak toplumu; sosyal; ekonomik ve dini etkiler

ABSTRACT

The Iraq-Iran war, which lasted for eight years, had many effects and repercussions on the political, economic, cultural, and military situations of both Iraq and Iran. The periods of time that resulted in conflicts and hostilities were characterized by manifestations; most notably the instability in the region and the ongoing conflict that turned towards a military character despite the signing of many agreements between the two countries that would either resolve the conflict or ease the tension in relations between the two sides. This study aimed to knowing the Iranian-Iraqi war and its repercussions on Iraqi society in the period after the American war on Iraq in 2003–2020; to know the Iranian role in influencing decision-making in Iraq in light of the weakness of Iraqi institutions; and to know the greatest impact experienced by Iraqi society after the American occupation of Iraq, which led to an increase in Iran's influence and control over the internal politics of Iraq and the regional power to assume leadership in the region; the historical method was used, which tracks various events and facts; and also used the analytical method that shows and analyzes policies and trends in the decision making. The study reached several conclusions, the most important of which is: The Iraqi-Iranian War had a major impact on Iraqi society in its various components. As a result, the United States intervened in Iraq in 2003. It opened the way for Iran to intervene and permeate Iraqi affairs and control political decision-making.

Keywords: The Iran-Iraq war; Iraqi society; social; economic and religious effects

معلومات سجل الأرشيف

عنوان الرسالة	الحرب العراقية الإيرانية وتداعياتها على المجتمع العراقي في الفترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003-2020م
مؤلف الرسالة	محمد ماجد حميد الحريثي
مشرف الرسالة	الدكتور نعيم حنك
درجة الرسالة	ماجستير
تاريخ المناقشة	05.07.2023
مجال الرسالة	قسم التاريخ
مكان المناقشة	جامعة كارابوك- معهد الدراسات العليا
عدد صفحات الرسالة	110
الكلمات المفتاحية	الحرب العراقية الإيرانية، المجتمع العراقي، الآثار الاجتماعية والاقتصادية والدينية.

ARŞİV KAYIT BİLGİLERİ

Tezin Adı	Amerika'nin Irak'i İşgalinden Sonraki Dönemde (2003-2020) Irak-İran Savaşi Ve Bu Savaşin Irak Toplumu Üzerindeki Etkileri
Tezin Yazarı	Mohammed Majid Hameed ALHERITHI
Tezin Danışmanı	Dr. Öğr. Üyesi Naim HANK
Tezin Derecesi	Yüksek Lisans
Tezin Tarihi	05.07.3023
Tezin Alanı	Tarih Bölümü
Tezin Yeri	KBÜ/LEE
Tezin Sayfa Sayısı	110
Anahtar Kelimeler	İran-Irak savaşı; Irak toplumu; sosyal; ekonomik ve dini etkiler

ARCHIVE RECORD INFORMATION

Title **of the Thesis**	The Iran-Iraq war and it's repercussions on Iraqi society in the period after the American war on Iraq 2003-2020
Author of the Thesis	Mohammed Majid Hameed ALHERITHI
Advisor of the Thesis	Assist. Prof. Dr. Naim HANK
Status of the Thesis	Master
Date of the Thesis	05.07.2023
Field of the Thesis	Department of History
Place of the Thesis	UNIKA/IGP
Total Page Number	110
Keywords	The Iran-Iraq war; Iraqi society; social; economic and religious effects

دوافع اختيار الموضوع

الدافع الرئيس لاختياري هذا الموضوع هو التطرق إلى الآثار التي يعيشها المجتمع العراقي بعد الحرب الأمريكية على العراق، في جوانب ثلاثة، اقتصاديا واجتماعيا ودينيا، ومحاولة فهم العلاقة التاريخية بين ما خلفته الحرب العراقية الإيرانية وبين ما يعانيه المجتمع العراقي في الفترة الزمنية المحددة في هذا البحث، ومنها التدخل الأمريكي في العراق 2003م، والذي سهل بدوره التدخل الإيراني في العراق اقتصاديا ودينيا واجتماعيا.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في التغيير الهائل الذي طرأ على المجتمع العراقي بعد الحرب الإيرانية العراقية اقتصاديا، ودينيا، واجتماعيا على المدى البعيد، وخاصة بعد عام 2003م، ففي هذا البحث نسعى لإيجاد العلاقة بين الحرب العراقية الإيرانية والآثار التي يعانيها المجتمع العراقي على هذه الأصعدة في الفترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق 2033 إلى سنة 2020م.

أسئلة البحث

س1. ماهية الحرب الإيرانية العراقية أسبابها ومجرياتها؟

س2. ما هي نتائج الحرب الإيرانية العراقية؟

س3. ماهي الآثار الاقتصادية والدينية والاجتماعية للحرب الإيرانية العراقية على المجتمع العراقي؟

أهداف البحث

1. التعرف على الحرب العراقية الإيرانية ومجرياتها.
2. توضيح النتائج التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية.

3. التعرف على الآثار الاقتصادية والدينية والاجتماعية للحرب الإيرانية العراقية على المجتمع العراقي في الفترة 2003-2020م.

أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في أنها تتناول العلاقات العراقية الإيرانية وأهم التطورات في السياسات الداخلية والخارجية للعراق والتغيرات التي أحدثتها في تأثير العلاقة الإيرانية بالعراق بعد الاحتلال الأمريكي للعراق2003م وتهتم أيضاً بالتدخلات الإيرانية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي له الذي عَدت هذه المدة نقطة تحول في العلاقات بين البلدين على المستوى الإقليمي باعتبار إيران بعد الاحتلال أصبحت ذات قوة مركزية لها مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة ومحاولتها الرامية إلى تولي زعامة السياسة في المنطقة الإقليمية.

منهج البحث

تتبنى هذه الدراسة المنهج التاريخي الذي يتطلب تتبع الأحداث والوقائع المختلفة وتتبع التغيرات التاريخية لفهم المرحلة الحالية والنتائج التي يعيشها المجتمع العراقي، ثم المنهج التحليلي لتحليل طبيعة العلاقات العراقية الإيرانية بعد الاحتلال الأمريكي والبحث في الوثائق والمذكرات التي أرخت للحرب وما بعدها.

حدود البحث

تمتد الحدود الزمنية لدراستنا في الفترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق 2003-2020م وسبب اختيار هذه المدة الزمنية، هو إلقاء الضوء على الآثار التي خلفتها الحرب الإيرانية العراقية على العراق حيث برزت هذه الآثار على المجتمع العراقي بعد عام 2003م بشكل واسع، اقتصاديا ودينيا واجتماعيا.

الدراسات السابقة

من خلال استقراء الباحث لما كتب من دراسات حديثة، ومن كتب في هذا الموضوع فقد توصل إلى بعض المؤلفات التي تناولت هذا الموضوع، ومنها:

- رسالة ماجستير (**العلاقات العراقية _ الإيرانية 1963–1975م دراسة تاريخية سياسية**)[1]، وقد تناول الباحث في الفصل الأول العلاقات العراقية الإيرانية (8شباط 1963م_ 17 تموز 1968م)، وبحث في الفصل الثاني العلاقات العراقية الإيرانية في المدة ما بين 17 تموز 1968م – 7 تشرين الأول 1973م والتي شهدت إلغاء إيران المعاهدات الحدود العراقية عام 1937م، وما ترتب عليه من توتر شديد على الحدود بين البلدين، وتطرق الفصل الثالث إلى العلاقات العراقية الإيرانية في المدة الممتدة ما بين 7 تشرين الأول 1973م– 6 آذار 1975م والتي تناولت مدة اندلا ع الحرب العربية الإسرائيلية التي دفعت بالعراق إلى المساهمة بهذه الحرب بفرقتين عسكريتين إلى جانب الدول المواجهة لإسرائيل، وفيما يخص دراستنا في الفصل الثاني، والذي تطرق الباحث في المطلب الثاني إلى إلغاء المعاهدات، وأثرها على العلاقات العراقية الإيرانية، بينما تطرق المطلب الأول إلى احتلال إيران للجزر العربية الثلاث، وأثره على العلاقات بين البلدين، والجديد الذي سأضيفه في دراستي هو إلقاء الضوء على أهم الأثار التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية على المجتمع العراقي.
- رسالة ماجستير (**التنافس الإيراني التركي في العراق بعد عام 2003م**)[2] تضمن الفصل الأول أهمية العراق الاستراتيجية في الإدراك الإيراني التركي، وانقسم إلى مبحثين الأول أهمية العراق الاستراتيجية، والثاني تضمن أهمية العراق في الإدراك الإيراني التركي، وتضمن الفصل الثاني فراغ القوة

1 راضي طاهر الخزاعي، ***العلاقات العراقية الإيرانية 1963م/1975م***، دراسة تاريخية وسياسية، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ، 2007.

2 خالد عدنان صاحب، ***التنافس الإيراني التركي في العراق بعد عام 2003م***، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية،2010م.

وإمكانية النفوذ الإيراني التركي، وتفرع إلى مبحثين الأول منهما هو تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق وفراغ القوة، والثاني سلط الضوء على الدور الإيراني التركي في العراق بعد عام 2003 م وأما الفصل الثالث فتضمن أوجه التنافس الإيراني التركي في العراق بعد عام 2003 م وجاء في مبحثين الأول تناول التوجهات الإيرانية التركية تجاه العراق، وأما المبحث الثاني فقد تناول مستقبل التوجهات الإيرانية التركية في العراق، وفيما يخص حدود دراستنا فالفصل الأول تناول أهمية العراق الاستراتيجية في الإدراك الإيراني التركي، والذي تناول فيه الباحث الإدراك الإيراني لأهمية العراق الاقتصادية، والإدراك الإيراني لأهمية العراق الدينية، وما سأضيفه في دراستي هو التغيرات الاقتصادية والدينية لكلا البلدين العراق وإيران، وتوضيح العلاقات العراقية الإيرانية بعد انتهاء الحرب بينهم.

- (**الحرب العراقية الإيرانية 1980م–1988م**)[3]، تضمن عدة عناوين منها الموقف العالمي من الحرب، وجذور النزاع بين العراق وإيران، والعوامل المختلفة التي أثرت على الحرب. وتأثير الحرب على الاقتصاد بين عامي 1980م – 1982م واستمرار الهجوم الإيراني على العراق في أوائل عام 1983م وحرب الاستنزاف أبريل 1984م–حتى عام 1986م والحرب الجوية، وحرب الناقلات، والهجمات العراقية عام 1985م واستيلاء إيران على الفاو، والبصرة وحرب المدن، وحادثة الطائرة الإيرانية، وما يهمنا في دراستنا هو ما ذكره المؤلف من احتلال إيران لشبه جزيرة الفاو، وكذلك حرب الناقلات عام 1978م وقد حاول العراق تفادي أي هجمات ضد المراكز السكانية، وتركيز الضربات ضد الأهداف البترولية، وسنضيف على هذه الدراسة النتائج التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية، وكشف الستار عن الخسائر التي تعرض لها الطرفان.

3 عبد الحليم أبو غزالة، الحرب العراقية الإيرانية 1980م/1988م.

- كتاب (**الحرب العراقية الإيرانية 1980–1988م**)[4] "مذكرات مقاتل"، ويتألف هذا الكتاب من ثمانية عشر فصلًا يروي فيها الخزرجي صورته التكوينية والتاريخية، والسياسية التي زجت به في العسكرية العراقية، وترقيته في رتبها وصولًا إلى تولى رئاسة هيئة الأركان، ويروي فيها أول مرة ما يمكن عَدهِ رواية عراقية عن حرب الثماني سنوات العراقية – الإيرانية، متوقفًا بشكل خاص ومفصل على المدة الممتدة من الاشتباكات الحدودية في 4 أيلول/سبتمبر 1980م ولغاية 8 اب/ أغسطس 1988م بما فيها الاحتلال الإيراني للفاو، وهي المرحلة الفاصلة في تاريخ الحرب، وهذا المدة مهمة جدًا، وأما علاقة ما ذكر بدراستنا فتتمثل في كون المؤلف تحدث عن الخسائر المادية والبشرية الفادحة لكلا البلدين نتيجة الحرب، وسنضيف على هذه الدراسة تأثر المجتمع العراقي بالعلاقات السياسية بين البلدين.
- وهناك كتاب آخر هو أحد المذكرات الأمينة والمتميزة التي كتبها واحد من الشهود الذين عاصروا الحرب منذ بدايتها وحتى نهايتها (**الحرب العراقية الإيرانية 1980م – 1989م**)[5]، وهي قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات الفريق الأول الركن نزار عبد الكريم فيصل الخزرجي، فتناول في الفصل الأول المدخل، بينما تناول الفصل الثاني خلفيات النزاع، وتطرق إلى الحرب العراقية – الإيرانية المقدمات والنتائج، فقد تناول إخفاقات الحرب وانعكاساتها، بينما تناول معارك التحرير الكبرى، وتطرق إلى تحليل أدوار القوات والصنوف (الأسلحة)، وتناول أيضاً الدروس المستنبطة من الحرب، وفيما يخص دراستنا ففي الفصل الثاني تحدث فيه الباحث عن خلفية النزاع، وفي الفصل الثالث الحرب العراقية الإيرانية المقدمات والنتائج، ولقد بين الباحث أن خلفية الصراع العراقي الإيراني ليس

4 عبد الكريم فيصل الخزرجي، ***الحرب العراقية الإيرانية 1980م/1988م***، مذكرات مقاتل، المركز العربي للنشر،2014.

5عبد الوهاب القصاب، ***الحرب العراقية الإيرانية قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات عبد الكريم الخزرجي***، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، يناير، 2014.

جديدًا، بل هو صراع موروث من حقب سابقة، وما سنضيفه في دراستنا هو خلفية الصراعات العراقية الإيرانية، وإلقاء الضوء على أهم المعاهدات التي عقدت بين البلدين.

- **(الحروب وآثارها على تدهور الاقتصاد العراقي)**[6]، توفيق صبري، وقد قسم المقال إلى فصلين تناول الفصل الأول الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م "حرب الخليج الأولى"، الحرب والاستيرادات العسكرية والمدنية، ومعدلات النمو الاقتصادي، وتطرق في الفصل الثاني إلى حرب الخليج الثانية، وتناول عدة مواضيع منها المؤشر المالي والميزانية العامة الاعتيادية والاستثمارية، والدين العام الداخلي والخارجي، وخسائر الحرب الاجتماعية، وما يخص دراستنا خسائر الحرب الاجتماعية، وسنضيف على هذه الدراسة ما خلقته الحرب من آثار سلبية من الناحية الاجتماعية، وما رافق ذلك من فساد مالي وإداري.
- **(سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي تجربة العراق بعد عام 2003)**[7]، همسة قصي السامرائي، وقد تناول المقال الوضع الاقتصادي للعراق وبيّن حاله المتردي، وعمل على إيجاد الحلول البديلة لإنعاش الوضع الاقتصادي عن طريق دور برامج وسياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، ولقد قسم المؤلف دراسته إلى ثلاثة مباحث تناول في المبحث الأول مفهوم سياسات الإصلاح الاقتصادي، والذي يتحدث عن برامج التثبيت الاقتصادي، والخصخصة، والتقشف المالي، وتخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية، أما المبحث الثاني فقد تناول الواقع الاقتصادي، والقطاع النفطي، والقطاع الصناعي، والقطاع الخدمي، والسياسة المالية،

---

[6] توفيق صبري، ***الحرب وآثارها على التدهور الاقتصاد العراقي***، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، النشر مجلة كربلاء العلمية، المجلد5، العدد2، حزيران، 2007.

[7] همسة قصي السامرائي، ***سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي***، تجربة العراق بعد عام 2003م، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مجلد4، العدد13، 2013م.

أما المبحث الثالث فقد تناول دور سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكييف الهيكلي، وما يخص دراستنا هو الوضع الاقتصادي خلال الحرب العراقية الإيرانية وحربي الخليج الأولى والثانية، وأخيرًا احتلال العراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في 2003م وقد أسفر عن تلك الحروب تدمير شبه كامل للاقتصاد العراقي، ولجهود التنمية فيه، رافقه حصار اقتصادي قاس ترك في الاقتصاد العراقي حالة ركود يرثى لها، وسنضيف على هذه الدراسة حال الاقتصاد العراقي المتعثر بعد الاحتلال الأمريكي وتداعياته من عجز في ميزان المدفوعات، والتضخم، والكساد، والبطالة، والمشكلات التي عانا منها الاقتصاد العراقي ولا يزال يعانيها بسبب الحروب.

ما يتميز به بحثنا هذا عن الدراسات السابقة:

شهدت مدة الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م تدخلات واسعة من قبل إيران في الشؤون الداخلية للعراق سياسيا واقتصاديا ودينيا، الأمر الذي أدى إلى ضعف القدرة العراقية على ايجاد مساحة للاستقرار وضبط الأمن وتحقيق السيادة الكاملة، وسنتطرق في هذه الدراسة إلى ابراز النتائج التي خلفتها الحرب في هذه الفترة اقتصاديا ودينيا واجتماعيا، فبذلك يمكننا أن نضيف على ما جاءت به الدراسات السابقة دراسة مرحلة معينة بشكل مفصل لم يتطرق لها أغلب من أوردناه أعلاه، وكذلك التطرق إلى آثار الحرب بعد مدة طويلة إلى حد ما.

الفصل الأول: الحرب العراقية الإيرانية أسبابها ومجرياتها

تمهيد:

تعددت الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وكان من أهم تلك الأسباب احتلال إيران الجزر العربية الثلاث، إضافة إلى المشاكل الحدودية بين العراق وإيران بالرغم من توقيع العديد من المعاهدات ومنها اتفاقية الجزائر التي جاءت من مبدأ حسن الجوار وفض التدخلات في الشؤون الداخلية لكلا البلدين، سنتناول في هذا تلك الأسباب وتوضيحها، ثم مجريات الحرب على مدار سبعة سنوات من أجل الوصول إلى الهدف الأول من البحث وهو التعرف على الحرب العراقية الإيرانية، ليكون الفصل الأول بمثابة مدخل للدراسة يستطيع القارئ من خلاله فهم موضوع البحث، وسنقسم هذا الفصل إلى مبحثين، سنتناول في المبحث الأول الأسباب المباشرة للحرب، بينما يتناول المبحث الثاني مجريات الحرب العراقية الإيرانية.

المبحث الأول: الأسباب المباشرة للحرب

تمهيد:

تعود مشكلة الحدود بين العراق وإيران إلى زمن الصراع العثماني الفارسي على الحدود العراقية الإيرانية، فبعد أن دخل الإيرانيون بغداد ثم انتقالها للعثمانيين بعد عام 1543م، بدأ النزاع بين الطرفين حول النفوذ في العراق، ثم انتقل الخلاف إلى الحدود، وذلك لرغبة إيران بسط نفوذها على العراق وخاصة المقدسات الشيعية، مع مرور الوقت تركزت نقاط الخلاف في المسألة الحدودية التي أصبحت تشكل عاملا لعدم استقرار العراق.

بدأت الحرب العراقية الإيرانية على إثر التوترات التي نشبت بين البلدين عام 1980م حيث استمرت الاستفزازات الحدودية بين العراق وإيران كأحد أهم المشكلات وأعقدها بين الدولتين، ثم تطور الأمر لتصبح مصدرا رئيسيا للمنازعات بين الدولتين لأنها مسألة تتعلق بسيادة كل دولة.

المطلب الأول: المسألة الحدودية

ترجع أصول الخلافات العراقية الإيرانية إلى الخلافات الناشئة حول ترسيم الحدود، وقد بقيت هذه الخلافات مشكلة عالقة في العلاقات العراقية الإيرانية وهي تمثل أوجه الصراع الحضاري بين العراق وإيران[8]، ولقد أصبحت مشكلة الحدود تشكل عامل عدم الاستقرار للعراق بسبب الاستفزازات الإيرانية على الحدود، والتي أصبحت مع مرور الزمن أكثر تعقيدًا، وانتهت بحرب مدمرة بين الطرفين، والتي كان من أبرز دوافعها كثرة التجاوزات والتدخلات الإيرانية في الشأن العراقي.

بدأت العلاقات العراقية الإيرانية بالتوتر نتيجة الأطماع الإيرانية في الأراضي العراقية، وتُعد المشاكل الحدودية بين العراق وإيران والتي مازالت موضع نزاع بين السلطات الحاكمة في إيران، إذ لم تضع المعاهدات الحدود التي تم عقدها في القرنين السادس عشر والتاسع عشر حدًا لتلك المشاكل[9].

لقد أدت التوترات الحاصلة بين العراق وإيران إلى بداية الصراع العراقي الإيراني وفي كانون الأول عام 1973م والتي كان سببها الخلافات الواقعة على الحدود بين البلدين إلى تأجيج الصراع القديم الحديث بينهما، ففي كانون الثاني من العام نفسه قامت القوات الإيرانية بخرق حرمة الأراضي العراقية في عدة مناطق عن طريق مهاجمة بعض المراكز الحدودية، مما أدى إلى حدوث صدام بين قوات الدولتين، فأدى الحادث إلى سقوط عدد من القتلى من الجانبين.

---

8 مصطفى عبد القادر النجار، ***التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب***، البصرة 1874م، ص245.

9 جابر إبراهيم الراوي، ***مشكلات الحدود العراقية- الإيرانية والنزاع المسلح، 1989م***، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، ص5.

وفي 10 شباط عام 1974م تطور النزاع إلى قتال مباشر بين الطرفين، وأصدر العراق بلاغه العسكري الأول عن العمليات القتالية أشار فيه إلى أن القوات العراقية احتشدت على طول الحدود مع إيران من أجل التصدي للخروقات الإيرانية الجديدة التي أعقبت المصادمات الحدودية بين الطرفين.

وقد ظهرت إثر هذه الأحداث التي شهدها البلدان دول تبنت مواقف من الأزمة بغية حلها، وتهدئة التوتر الناتج عنها، وكان من بين تلك الدول دول عربية مثل مصر، وسوريا، وليبيا الذين تبنوا مشروع الخرائط التي قدمتها الجبهة الشعبية لتحرير بعض المناطق العراقية، ومنها مدينة الأحواز، وهو الأمر الذي عدته الحكومة الإيرانية إساءة إلى العلاقات العربية الإيرانية.

وقد شهدت الحدود العراقية الإيرانية نزاعات واشتباكات متعددة، فلقد سجلت المدة الواقعة ما بين 23 شباط 1979م و26 أيار 1980م اختراق العديد من الطائرات الإيرانية للمجال الجوي العراقي، فضلاً عن الاعتداءات البرية على المخافر الحدودية والبحرية العراقية[10]، وقد كان شهر تموز 1980م حافلًا بالاشتباكات والاعتداءات التي أصبحت شبه يومية على المخافر الحدودية العراقية، وفي 6 أيلول عام 1980م شنّت القوات العسكرية العراقية حملة تحرير لأراضيها[11].

وبالفعل تم تحرير العديد من الأراضي في قاطع سيف سعد، واستمرت القوات العراقية في التقدم حتى وصلت إلى الحدود الدولية[12].

أهداف الرئيس العراقي صدام حسين من إعلان الحرب على إيران كان للرئيس العراقي الراحل صدام حسين في إعلانه للحرب على إيران أهداف شتى يمكن إجمال أهمها في الآتي:

الأول: استعادة شط العرب الذي يُعد جزءًا لا يتجزأ من الأراضي العراقية.

10حسن محمد طوالبة، ***منافسة في النزاع العراقي الإيراني***، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984م، ص49.

11 جابر الراوي، مرجع سابق، ص104.

12عبد الحليم أبو غزالة، ***الحرب العراقية الإيرانية***، مرجع سابق، ص87.

الثاني: هزيمة التجمع الرئيس للقوات الإيرانية الموجودة على الحدود العراقية.

الثالث: فرض مبدأ ضرورة احترام السيادة وعلاقات حسن الجوار بين البلدين.

المطلب الثاني: احتلال إيران الجزر العربية الثلاثة

تعددت الأسباب التي أدت إلى نشوب الحرب العراقية الإيرانية، وكان من أهم تلك الأسباب احتلال إيران للجزر العربية الثلاثة وهي:

جزيرة أبو موسى: وهي أحد الجزر التابعة لإمارة الشارقة، والواقعة في مدخل الخليج العربي، وتبعد عن مضيق هرمز مسافة 160كم تقريبًا، وتقع بين إمارة الشارقة والساحل الإيراني، وتعد أكبر جزر الإمارات وأكثرها ثروة، ومنها الثروة النفطية والزراعية كونها تمتاز بتربة زراعية خصبة[13]، وقد شهدت جزيرة أبو موسى تغييرات عديدة في إحدى جوانبها الشرقية، حيث حولتها إيران إلى قاعدة عسكرية متطورة، وأنشأت فيها موانئ للسفن الحربية، ومطارًا عسكريًا متطورًا، فضلاً عن إنشائها ميناءً مدنيًا لاستقبال المراكب والسفن القادمة إلى الجزيرة، فأخذ سكان الجزيرة يستخدمونه في قدومهم ورحيلهم.

جزيرة طنب الكبرى: تبعد جزيرة طنب الكبرى عن جزيرة أبي موسى حوالي 50 كم، وتقع في الشمال الشرقي لإمارة رأس الخيمة، وتُعد من الجزر القليلة السكان، وتمتاز بطبيعة أرضها الخصبة، ووفرة مياها.

جزيرة طنب الصغرى: تقع أيضًا في إمارة رأس الخيمة، وتسمى جزيرة نابيو، وهي عبارة عن نتوء صخري، وذات موقع استراتيجي مهم[14]، تتمتع تلك الجزر بمواقع استراتيجية مهمة، مما جعل الحكومة الإيرانية تطالب بضمها، وتدعي أنها جزر إيرانية وليست عراقية، وقد قدم رئيس الوزراء الإيراني حاجي

13 خالد العزي، ***الأطماع الفارسية في المنطقة العربية***، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، ص44.

14 خالد العزي، مرجع سابق، ص48.

ميرزا عام 1844م طلبًا إلى الحكومة البريطانية ذكر فيه أن الجزر التي تقع في الخليج الفارسي تبدأ من مصب شط العرب إلى مسقط وجميها تعود للفرس، لكن الحكومة البريطانية رفضت ذلك[15].

لم تكتف إيران بضم الجزر الثلاثة آنفة الذكر، بل استغلت الفرص المواتية لضم المزيد من الجزر العربية، فبسطت سيطرتها على منطقة صبري الواقعة إلى الغرب من جزيرة أبي موسى التابعة لإمارة الشارقة، وقد اتخذت الحكومة البريطانية في الهند قرارًا يقضي بوجوب رفع الأعلام العربية في الجزر الثلاثة، وبالفعل تم رفع الأعلام فيها عام 1900م[16]، وهو ما استفز الحكومة الإيرانية التي قامت بإنزال الأعلام العربية في عام 1904م.

عندما تسلّم الخميني الحكم في إيران أسهمت الثورة الإيرانية في تغير الوضع السياسي والديني في إيران، فضلاً عن الضجة الإعلامية التي صاحبت الثورة والتي أثارت جدلًا واسعًا حولها، لكونها استحدثت نظامًا فكريًا وسياسيًا ودينيًا جديدًا فرض على المجتمع الإيراني.

نتائج الثورة الإيرانية كان من أبرز نتائجها:

1. العمل على إنهاء الحكم الملكي في إيران والذي استمر أكثر من 2500 عام.
2. وصول الخميني وبعض رجال الدين إلى السلطة الذين عملوا على إعادة إحياء الإسلام.
3. تحول الولايات المتحدة من دولة صديقة لإيران في عهد الشاه إلى دولة عدوة لها[17].

15 فاطمة الصايغ، ***الإمارات العربية المتحدة من القبلية إلى الدولة***، دار الكتب، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000م، ص251.

16 مؤسسة الدراسات والأبحاث، ***الصراع العربي الفارسي***، منشورات العالم العربي، ص55.

17 عبد الرحمن عبد الكريم العبيدي، ***العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي، 2003 م/2011م***، رسالة ماجستير العلوم السياسية، أشراف البرصان أحمد سليم، كلية العلوم، جامعة الشروق، 2011م/2012م، ص38.

فقد كان الهدف من قيام الثورة تطوير إيران اقتصاديًا واجتماعيًا، فمن الجانب الاقتصادي اتبع الشاه سياسة الانفتاح الاقتصادي، وساهم في تعديل ميزان التبادل التجاري، وفرض الضرائب على السلع المستوردة لحماية الصناعات الناشئة، وفي نهاية عام 1962م.

أنهى الشاه الإصلاحات الكبرى التي أطلق عليها اسم الثورة البيضاء؛ لأنها هدفت إلى تحويل إيران إلى دولة حداثية، وأما من الجانب الاجتماعي وفي إطار بنود الثورة، فقد تم إنشاء مؤسسات لمحو الأمية، وأخرى للصحة العامة، وأخرى للتنمية والبناء.

وتمثلت بنود هذه الثورة فيما يلي:

1. الإصلاح الزراعي: فبالنسبة للأراضي الزراعية فأن 95% من الأراضي مازالت في أيدي القلة المتميزة، فهذا البند يقضي بتنازل أولئك الذين يملكون الأراضي والقرى إلى الحكومة لتقوم بتوزيعها على الفلاحين.
2. تمويل الإصلاح الأراضي.
3. تمكين العمال من المشاركة في أرباح شركاتهم[18].

وأصدرت إيران تعليمات بناءً على طلب من الشاه بإنزال القوات الإيرانية في جزيرة أبي موسى التابعة للإمارات، واعتبار البحرين الإقليم الرابع عشر ضمن التنظيمات الجديدة[19] بعد أن تلاشت آثار الحرب العالمية الثانية.

18 فرح بهلوي، ***مذكرات فرح بهلوي***، ترجمة: إكرام يوسف، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2010، ص106.

19 فاطمة الصايغ، المرجع السابق، ص254.

كما أن النزاع الحدودي مع العراق والنزاع حول الجزر العربية الثلاث مع الإمارات يوتر العلاقات الإيرانية الخليجية من وقت لآخر، عدم تمكن الدول الخليج من احتواء إيران في ظل عدم وجود رؤية عربية موحدة أتجاه إيران وسياستها في المنطقة[20].

تزايد الاهتمام الإيراني بمنطقة الخليج العربي بعد الحرب، وتجددت المطالب الإيرانية بالجزر لاسيما بعد ما أعلنت الحكومة البريطانية عن نيتها الانسحاب من منطقة الخليج، وهو الأمر الذي دفع إيران لاستغلال الفرصة المناسبة من أجل تحقيق أهدافها، وقبل أن تقوم إيران باحتلال الجزر الثلاثة أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى انتهت من مسألة البحرين لضمان تأييد بعض الدول لمخططاتها، فقامت بدعوة بعض زعماء العالم إلى طهران لحضور احتفال بمناسبة مرور 2500 عام على تأسيس الدولة الفارسية[21]، وأكد خلاله الشاه على أنه سيأخذ الجزر الإماراتية الثلاثة سواء عن طريق المفاوضات، أو بالقوة إذا استدعى الأمر، وبالفعل قامت وحدات من الطائرات الإيرانية بتنفيذ إنزال على جزيرة طنب الكبرى، وحدثت اشتباكات وإطلاق النار بين القوات الإيرانية وبعض أفراد الشرطة العربية، وانتهى الأمر بدخول القوات الإيرانية لطنب الصغرى.

واستمرت أطماع محمد رضا بهلوي في الجزر الثلاثة، ومن أجل ذلك تنازل عن البحرين في مقابل ضم تلك الجزر، إلا أن بريطانيا رفضت ذلك، وأكدت أنها جزر عربية تتبع إمارة رأس الخيمة وإمارة الشارقة، وبقيت الأطماع الحدودية قائمة إلى أن تغير الموقف عند انسحاب القوات البريطانية من الخليج، وكانت النتيجة حصول البحرين وقطر على الاستقلال التام في 1971م[22]، واحتلال إيران للجزر العربية الثلاثة

20 شاهرام تشوبين، ***طموحات إيران النووية***، ترجمة: بسام شيحا، ط1،الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص186.

21 محمود شاكر، ***موسوعة تاريخ الخليج العربي***، ط5، ج2، دار أسامة للنشر، الأردن، 2011، ص895.

22 يوميات ووثائق الوحدة العربية، حديث الملك حسين عاهل الأردن، ***حول الحرب العراقية الإيرانية، 1980/11/7م***،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،ص631.

التابعة للإمارات العربية المتحدة عام 1971م وقد وقف العراق موقف المدافع ضد احتلالها، وعَدها جزرًا عربية وليست فارسية، كما رفضت الدول العربية الأخرى الاحتلال الإيراني لها، حيث قطع العراق علاقاته الدبلوماسية مع إيران وبريطانيا، وطالب بعقد جلسة لمجلس الأمن لبحث مسألة الاحتلال الإيراني للجزر الإماراتية[23].

وتدور الادعاءات الإيرانية في ملكية الجزر العربية حول أمور عدة منها:

1. إن لدى إيران أدلة على سيادتها على تلك الجزر.
2. إن المصالح الإيرانية الاستراتيجية تستلزم تبعية الجزر لإيران للحفاظ على أمن الخليج.

في تشرين الثاني عام 1971م احتلت القوات العسكرية الإيرانية الجزر العربية الثلاثة، وتمكنت من احتلالها بمساعدة بريطانيا، حيث تم الاحتلال الإيراني لها قبل يومين من الانسحاب البريطاني، وبعد الاحتلال الإيراني للجزر وقعت اتفاقية مع عمان تخولها السيطرة على مدخل الخليج العربي.

عَدَّ العراق نفسه مدافعًا عن عروبة الخليج ضد سياسة الشاه التوسعية؛ لذا رأى أن على إيران إعادة الجزر[24]، فقطعت الحكومة العراقية علاقاتها مع إيران، وقدمت بعض الدول العربية منها العراق والجزائر وليبيا شكوى إلى مجلس الأمن الدولي بهذا الخصوص، ولكن المجلس لم ينجح في فرض الانسحاب من الجزر الأمر الذي دفع العراق إلى تقديم شكوى أخرى للأمم المتحدة، ولا سيما بعد ارتكاب إيران أعمالًا استفزازية على الحدود، ولكن الأخيرة لم تفلح أيضًا في وضع حد للأطماع الإيرانية في المنطقة[25]، وقد جرى تفاهم ضمني بين القوى الكبرى حول أن المسؤولية عن حدود السلم والنظام تقع على عاتق الدول

23 خالد بن محمد القاسمي، ***الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني***، مكتب الجامعة الحديثة، الإسكندرية، ص102.

24عبد الحليم أبو غزالة، مرجع سابق، ص111.

25 المؤتمر الصحفي لوزير الدفاع العراقي الركن عدنان خير الله، ***ملف الحرب العراقية الإيرانية***، ص43.

الخليجية نفسها، فإما أن تتولى إحدى الدول مسؤولية حماية المنطقة بنفسها، أو تكون إيران والمملكة العربية السعودية.

أو تتولى الدولتان معًا زمام الأمور، ويجب على جميع الدول الخليجية تحمل المسؤولية عن طريق إنشاء منظمة إقليمية تتكفل بإدارة المسائل الأمنية.

وتم اختيار الرأي الأول حيث دعمت أمريكا إيران والمملكة العربية السعودية حماية الخليج، إلا أنه وبعد سقوط الشاه وانهيار هذا النظام الذي وضعته أمريكا مما تسبب في اندلاع الحرب العراقية الإيرانية[26].

المطلب الثالث: اتفاقية الجزائر ونتائج تطبيقها

خلال مدة حكم الشاه كانت العلاقات العراقية الإيرانية يسودها الصراع بين الطرفين، ويعود ذلك إلى أسباب تاريخية، وسياسية، وعسكرية، وتعود جذور النزاع بينهما إلى مسألة الأحقية في شط العرب، والتقارب العراقي السوفيتي الذي تعاظم مع مرور الوقت، إلا أن اتفاقية الجزائر الموقعة في 6آذار/مارس عام 1975م بين الشاه الإيراني محمد رضا بهلوي، ونائب الرئيس العراقي صدام حسين وبإشراف رئيس الجزائر آنذاك هواري بومدين الذي بادر لخلق جو من الهدوء والتفاهم مؤقتًا من أجل الوصول إلى حل للنزاعات الحدودية.

والهدف من اتفاقية الجزائر الوصول إلى تقريب وجهات النظر بين العراق وإيران، والتي كان يدور فحواها حول إرساء السلم، وفض النزاعات بالطرائق السلمية "المفاوضات"، والتي من شأنها أن يسمح لكل طرف بطرح مطالبه[27]، وسارعت اللجنة المكونة من العراق والجزائر وإيران إلى فرض صيغة تكفل

26 مجيد خدوري، ***حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي الإيراني***، ترجمة: وليد خالد أحمد، دار المرتضى، بغداد، 2008، ص91.

27 عبد العزيز العشاوي، ***فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية***، ط1، الجزائر، 2010، ص28.

تسوية شاملة للخلافات، وتجدر الإشارة إلى أنه تم الاعتراف بالوساطة الجزائرية دوليًا فيما يخص تسوية النزاع العراقي الإيراني[28].

فقد تظهر صراعات وأزمات تكون سببًا لاندلاع الحرب بين مختلف الدول والجماعات، ولا يمكن حلها إلا بتدخل بعض الأطراف كوسيط بينها، لإرساء أسس الحوار السلمي وتهيئة السبيل للكشف عن أسباب الخلاف، ثم محاولة التوصل لحلول وسط ترضي طرفي النزاع، وذلك عملًا بمصداق قول الله عز وجل: (وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) [الحجرات: 9].

وأثناء انعقاد مؤتمر القمة للدول في منطقة الدول المصدرة للبترول (أوبك) في الجزائر عام 1975م سعى الرئيس الجزائري "هواري بومدين" في مبادرة تاريخية من أجل حل الخلافات العراقية الإيرانية، وفي 6 آذار/مارس 1975م اجتمع الرئيس العراقي "صدام حسين" مع الشاه الإيراني "محمد رضا بهلوي"، وتم توقيع على اتفاقية الجزائر انطلاقًا من حفظ مبدأ حسن الجوار، وصون سلامة وحرمة الحدود المشتركة، ورفض التدخلات في الشؤون الداخلية لكلا البلدين.

لقد تم الاتفاق بين الطرفين على إجراء تخطيط نهائي للحدود البرية، وإعادة الأمن والثقة المتبادلة بينهما على طول الحدود المشتركة، ووضع رقابة مشددة وفعالة عليها، فتم بذلك التوصل إلى حل للنزاع بموجب اتفاقية الجزائر[29].

28 محمد بوعشة، ***الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوة الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية***، ط1، دار الجليل، بيروت، 2004، ص14.

29 سيار الجميل، ***العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل***، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996م، ص472

كانت العلاقات الإيرانية الجزائرية في عهد الشاه مميزة، وقد لعبت تلك العلاقات دورًا كبيرًا في توقيع اتفاقية الجزائر بين كل من العراق وإيران، ووضع حد للخلاف بينهما، أن مع اشتداد الثورة الإيرانية رفضت الجزائر استقبال قائدها الخميني عام 1978م الذي توجه إلى فرنسا، ولكن ما كان من الجزائر بعد نجاح الثورة الإيرانية عام 1979م والتي أطاحت بالحكم الملكي في إيران إلا الاعتراف بها، فأخذت الجزائر على عاتقها رعاية المصالح الإيرانية عبر الوساطة بين العراق وإيران[30]، وكانت اتفاقية الجزائر آخر اتفاقية لحل النزاع بين الدولتين الجارتين، ولقد أبرمت هذه الاتفاقية بإشراف الرئيس هواري بومدين في 6 آذار/ مارس عام 1975م وأبرمت بين ممثل العراق صدام حسين، وبين شاه إيران رضا بهلوي[31]، وكانت أهم مبادئها الحفاظ على علاقات حسن الجوار، وسلامة التراب الوطني، وصون الحدود المشتركة، والالتزام بعدم تدخل الدولتين في شؤون بعضهما البعض الداخلية، فكانت بحق تسوية شاملة لكل ما من شأنه إثارة النزاعات بين الطرفين.

ومن أهم المبادئ التي أقرتها:

1. إجراء تخطيط نهائي لحدودها البرية بناء على بروتوكول إسطنبول سنة 1913م ومحاضر لجنة الحدود.
2. إجراء تخطيط رسمي للحدود البرية على أساس تقاسم منطقة شط العرب.
3. إيجاد حل للخلافات الكردية.
4. إعادة الأمن والثقة بين الطرفين على طول الحدود[32].

30 محمد حامد الأحمدي وآخرون، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ المستقبل**، ط1، الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية مصر، 2003، ص68.

31 محمد بوعشة، مرجع سابق، ص134.

32 عقيل سعيد ***محفوظ، الخرائط المتوازنة كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط***، دراسات سياسية، مركز الأبحاث والدراسات، دمشق، 2016، ص7.

ساهمت اتفاقية الجزائر في إحلال السلم والاستقرار بين العراق وإيران على المناطق الحدودية، وسادت علاقات التعاون والتبادل في إطار تنظيم الملاحة البحرية بينهما، وعقد اتفاق اقتصادي يمكن إيران من بسط سيطرتها على الخليج العربي، وهو ما أدى إلى حدوث مشاكل مع دول الخليج، أما بالنسبة للعراق فقد أدت القضية الكردية التي كانت تشكل خطرًا كبيرًا على أمنه وسلامة أراضيه، وشرع العراق في التنازل عن حقوقه في شط العرب مقابل تخلي إيران عن دعم الكرد في شمال العراق[33]، إلا أن الاستفزازات الإيرانية للعراق من جهة، والدعم الذي تلقاه العراق من الاتحاد السوفيتي من جهة أخرى كانا السبب في تملص الطرفين من الاتفاقية بذريعة عدم الالتزام ببنودها[34].

وفي بداية الثمانيات بلغت العمليات العسكرية بين العراق وإيران أوجها، واستطاعت الجزائر إقناع الجانب العراقي بإيقاف إطلاق النار على عكس الجانب الإيراني الذي أصر على استمرار الحرب، مما أثر بشدة سلبًا في العلاقات الدبلوماسية بين الجزائر وإيران[35]، ويعد إلغاء اتفاقية الجزائر السبب الرئيس لقيام الحرب العراقية الإيرانية التي استمرت 8 سنوات، وتركت بالغ الأثر على الدولتين على مختلف الأصعدة[36].

وعَدَّ العراق اتفاقية الجزائر قرارًا وطنيًا وقوميًا شجاعًا؛ ولذلك كانت اتفاقية الجزائر المنقذ للعراق من المخاطر الجدية التي كانت تهدد وحدته ومستقبله[37]، فكانت الاتفاقية سببًا في إنهاء النزاع بين الطرفين، عبر توقف العراق عن إثارة القلاقل والاضطرابات في مدينة عربستان، بينما تتوقف إيران عن دعم الأكراد شمال العراق، وبدأ الجانب الإيراني باستثمار البند الخاص بشط العرب، حيث كانت فرق العمل المشتركة

33 فاضل رسول، ***العراق وإيران وأبعاد النزاع***، المعهد النمساوي، 1995م، ص42.

34عبد الرحمن عبد الكريم العبيدي، ***العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي، 2003 م/2011م***، مرجع سابق، ص43.

35 أحمد سي علي، ***مبادئ ووسائل حل المنازعات الدولية حول السيادة على الأقاليم في القضاء الدولي والتحكيم الدولي***، عدد11، تصدر عن جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، ص109.

36 عبد الرحمن عبد العبيدي، مرجع سابق، ص31.

37 عبد الرحمن الدليمي، ***الخلاف العراقي الإيراني، ملف الحرب العراقية الإيرانية***،22/ 9 /1980م، ج1، مركز التوثيق المعلومات، ص205.

بين العراق وإيران تعمل على إنجاز مهمتها في إكمال ترسيم الحدود[38]، إلا أن الخلافات ما لبثت أن تجددت مرة أخرى؛ لذا قدم العراق من خلال مندوبه الدائم في الأمم المتحدة تقريرًا إلى مجلس الأمن الدولي حول خطورة الوضع القائم على طول الحدود بين البلدين، وعبر العراق عن رغبته في فض الخلافات بالطرائق السلمية [39]، فأوصى مجلس الأمن الدولي، الأمين العام للأمم المتحدة بتعين ممثل شخصي له يتولى دراسة المشكلة من موقعها، وتقديم تقرير له حول الوضع، وتبين من التقرير أن الطرفين اتفقا على عدة أمور أهمها:

1. يجب على الطرفين العراق وإيران إيقاف إطلاق النار فيما بينهم.
2. يجب على الطرفين خلق جو مناسب للمفاوضات.
3. يجب على الطرفين احترام الحدود المرسومة بينهم[40].

ومن أجل الاتفاق اجتمع وزير الخارجية سعدون حمادي في طهران مع وزير خارجية إيران عباس علي، بحضور وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وخلال الاجتماع تم الاتفاق على تشكيل ثلاث لجان فرعية تؤدي كل لجنة منها عملًا ما، على أن تقوم الأولى بتخطيط الحدود المائية بين البلدين، بينما تقوم اللجنة الثانية بالعمل على أساس خط (القعر)، ويُعد هذا الخط الحد الفاصل بين المياه العراقية والإيرانية، أما اللجنة الثالثة فتقوم بمهمة الرقابة على الحدود، ومنع أعمال التخريب[41].

---

38 حسن محمد طوالبة، مرجع سابق، ص75.

39 سيار الجميل، ***الخلافات العراقية الإيرانية الحدود الإقليمية***، المستقبل العربي، نيسان 1996م، ص82.

40 خالد العزي، مرجع سابق، ص64.

41 سيار الجميل، مرجع سابق، ص85.

إلغاء اتفاقية الجزائر

بعد أن تم توقيع اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران حدثت عدة مفاوضات واتصالات من أجل تنفيذ البنود الخاصة بها، لكن إيران أبدت اعتراضا منذ وقت مبكر على البند الخاص بشط العرب، وتطلب الأمر وقتًا إضافيًا لإعادة الأراضي التي نصت عليها الاتفاقية، وفيما بعد تأخرت إجراءات تسليم الأراضي للحكومة العراقية بسبب الظروف الإيرانية عام 1978م وكان العراق يأمل في أن تتغير الأوضاع، وتقوم إيران بتسليم الأراضي العراقية[42]، وفي خضم هذه الأحداث انتهى حكم الشاه، وتولى حكم إيران الخميني.

وخلال مدة حكمه بدأت إيران بالتحجج بشأن ما جاء في اتفاقية الجزائر حول إعادة الأراضي للحكومة العراقية، كما قام النظام الإيراني الجديد بقيادة الخميني بأفعال استفزازية تجاه العراق، ورفض كل محاولة عراقية جادة، وكل مسعى عراقي لمواصلة تنفيذ اتفاقية الجزائر، فظن العراق أن النظام الإيراني الجديد يحتاج إلى وقت من أجل تنفيذ الالتزامات التي نصت عليها اتفاقية الجزائر، ولكن الجانب الإيراني لم يكتف بإرسال إشارات سلبية للعراق، بل اتخذ موقفًا عدائيًا واضحًا منه[43].

رأى العراق أن إيران هي التي بدأت في انتهاك شروط اتفاقية الجزائر بعد أن أظهرت عدم الالتزام الصريح بها، وبعد أن باءت كل الجهود العراقية بالفشل لدفع إيران إلى الالتزام بالاتفاقية، فاعتبر أنها هي من قامت بنقض الاتفاقية[44]، وحمّل الرئيس العراقي صدام حسين إيران المسؤولية القانونية الكاملة عن إفشالها وعدم تطبيق بنودها، وبعد إلغاء الاتفاقية أكد صدام حسين على أن شط العرب يجب أن يعود كما كان قبل توقيع اتفاقية الجزائر، أي يعود كما كان عبر العصور التاريخية شطًا عربيًا عراقيًا في الاسم

42 جابر الراوي، مرجع سابق، ص94.

43 النص الحرفي للخطاب رئيس العراق صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني، 1980/9/17م، ***الصراع العربي الفارسي***، ص224.

44 يوميات ووثائق الوحدة العربية، حديث صحفي مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي ***حول الحرب العراقية الإيرانية والوساطة الجزائرية لإنهائها***، 1987/1/18م،بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ص 398.

والحقيقة مع الاحتفاظ بكامل حقوق العراق فيه[45]، وقد أكد العراق على أنه ليس لديه أي مطامع إقليمية في إيران، وأنه لا يسعى إلى توسيع نطاق النزاع الحدودي معها، إلا أن الموقف الإيراني هو الذي دفعه إلى إلغاء اتفاقية الجزائر كي تتسنى له استعادة شط العرب[46].

ومن أهم الأسباب التي أدت إلى إلغاء اتفاقية الجزائر:

1. ظروف الثورة التي كانت تعيشها إيران في زمن الشاه فلم تسلم الأراضي للعراق.
2. القرارات الجديدة والمكررة التي أصدرها النظام الإيراني حول عدم التزامهم باتفاقية الجزائر[47].

كانت هذه أهم الأسباب التي يمكن ذكرها للحرب العراقية الإيرانية وسنرى في المبحث التالي مجريات هذه الحرب.

المبحث الثاني: مجريات الحرب العراقية الإيرانية.

تمهيد:

بدأت الشرارة الأولى للحرب عام 1980م عندما أعلن الجانب العراقي الحرب على إيران، حيث كانت القوات العراقية على أتم الاستعداد، وأبدَت القوات العراقية تفوقًا على نظيرتها الإيرانية في البداية، إلا أنها بدأت بالتراجع على حساب تقدم القوات الإيرانية، حيث تصاعدت العمليات العسكرية بين الطرفين والتي وصلت إلى قصف بعض المدن العراقية، فبدأت القوات الإيرانية هجوماً على شبه جزيرة الفاو واستمرت الهجمات الإيرانية وتكررت بعد احتلال إيران شبه جزيرة الفاو، ومن تم استمر العداء بين الطرفين حتى دخلت مرحلة حرب المدن عام 1987م، ثم انتقلت إلى حرب الناقلات وكان الهدف من

45 مؤسسة الدراسات والأبحاث، ***الصراع العربي الفارسي***، مرجع سابق، ص128.

46 عبد الحليم أبو غزالة، مرجع سابق، ص59.

47 جابر الراوي، مرجع سابق، ص98

دخول العراق وإيران حرب الناقلات هو إنهاك كل منهما لاقتصاد الآخر واستمرت على هذه الحال حتى نهاية عام 1987م.

المطلب الأول: بداية الحرب العراقية الإيرانية والاحتلال الإيراني لشبه جزيرة الفاو

تصاعدت العمليات العسكرية الإيرانية ضد العراق ووصلت إلى قصف بعض المدن العراقية، وبالفعل بدأت القوات الإيرانية في 1980/9/4م بقصف المناطق الحدودية، والمخافر العراقية على طول خط الجبهة، وبدأت بكل من خانقين، ومندلي، ونفط خانة، فضلاً عن قصف بعض المخافر الحدودية العراقية، وتمكنت القوات الإيرانية من احتلال بعض الأراضي العراقية، مما نتج عنه تدهور العلاقات بين الطرفين[48].

بلغ عدد القوات العراقية المشاركة في بداية الحرب 250 ألف جندي عراقي، فكان يُعد أكبر جيش من الناحية العددية لاسيما في الدول المطلة على الخليج العربي، وكانت التقسيمات العسكرية للجيش العراقي تتألف من خمس فرق مشاة، وفرقتين للآليات، وثلاث فرق من القوات الخاصة[49]، أما الجيش الإيراني كان يضم 416 ألف جندي إيراني، وكانت التقسيمات العسكرية للجيش الإيراني تتكون من أربع فرق مدرعة، وثلاث فرق مشاة، فضلاً عن ثلاثة ألوية من القوات الخاصة، وقد بدأت الحرب بين العراق وإيران في 22 أيلول عام 1980م فعقد مجلس قيادة الثورة في العراق في ذلك التاريخ اجتماعًا توصلت فيه الحكومة العراقية إلى قرار الاستعداد لإعلان الحرب على إيران، فقد رأت العراق أن بإمكانها تحقيق النصر على الجانب الإيراني، بعد أن قامت بشن ضربات جوية مكثفة في العمق الإيراني كان الهدف منها تدمير السلاح الجوي الإيراني، والقواعد العسكرية الإيرانية، وقامت أيضًا بعمليات اقتحام

48 محمد مهنا، خلدون معروف: ***تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط***، مكتبة غريب القاهرة، ص347.

49 عبد الناصر سرور، ***علاقات مصر بالولايات المتحدة الامريكية،1981م/1991م***، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت1998م، فلسطين، ص13.

مكثفة بالدروع عبر شط العرب، وفي العام نفسه بدأت القوات العسكرية العراقية هجومًا على العديد من المطارات الإيرانية، والمراكز الحيوية فيها.

وفي نيسان أبريل 1983م بدأت القوات العسكرية الإيرانية بتنفيذ العديد من الهجمات على الجانب العراقي، والتي سميت باسم الفجر الأولى، والفجر الثانية، والفجر الثالثة، واستهدفت العديد من المحافظات العراقية، فقد استهدف هجوم الفجر الأولى منطقة العمارة في جنوب العراق، وأما هجوم الفجر الثانية فقد استهدف المناطق الشمالية وبالتحديد كردستان، إذ تمكنت القوات الإيرانية من طرد القوات الكردية القريبة على الحدود، وأما عملية الفجر الثالثة فقد استهدفت مناطق مهران في الوسط، هذا وتجدر الإشارة إلى أن التقدم الذي أحرزته القوات الإيرانية لا يوازي الخسائر البشرية التي تكبدها الجيش الإيراني[50]، وهكذا لم تحقق القوات الإيرانية أي نصر في مهران، إلا أنها تمكنت من دخول الحدود مسافة 10 كيلو متر تقريبًا، وهكذا تمكنت القوات الإيرانية من تحقيق بعض النجاحات بقيادة الحرس الحدودي بفضل اختيار القوات الإيرانية الأرض المناسبة، وكانت الخسائر البشرية التي تعرض لها العراق تعادل الخسائر البشرية التي تعرضت لها إيران[51]، وكررت القوات الإيرانية هجومًا آخر عرف باسم عملية الفجر الرابعة في خريف عام 1983م بغية إرغام القوات العراقية على نشر قواتها على الجبهات الشمالية.

50عبد الحليم أبو غزالة، مرجع سابق، ص121.

51 لبيب عبد الستار، ***قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر، 3200ق.م/1988م***، دار المجاني، لبنان، 1989م، ص201.

52 طلعت مسلم، ***التوقعات المستقبلية للمسار العسكري الحرب العراقية الإيرانية***، ***المستقبل العربي***، 934، مارس 1987م، ص23

المطلب الثاني: الاحتلال الإيراني لشبه جزيرة الفاو

في شباط عام 1986م بدأت القوات الإيرانية هجومًا على شبه جزيرة الفاو بمناسبة ذكرى يوم نجاح الثورة الإسلامية، وتكررت الهجمات الإيرانية بعد احتلال إيران شبه جزيرة الفاو، وهددت الدول الخليجية بأنها ستعرض نفسها للخطر إذا لم توقف دعمها للعراق[52].

بعد أن تمكنت القوات الإيرانية من احتلال شبه جزيرة الفاو، حاولت القوات العراقية القيام بعدة عمليات ضد الجيش الإيراني حتى تتمكن من استرجاع شبه الجزيرة، ولكنها لم تنجح في ذلك، تعرضت خلالها لعدد من الخسائر البشرية قدرت بحوالي 50 ألف جندي عراقي، كما شنت القوات الإيرانية هجومًا آخر سمي عملية الفجر الثامنة، والتي شارك فيها 85 ألف جندي إيراني، فحدثت اشتباكات عنيفة بين القوات الإيرانية والقوات العراقية ما بين البصرة والفاو، وبفعل الطقس الذي كان في مصلحة القوات الإيرانية، تمكنت القوات الإيرانية من السيطرة على شبه جزيرة الفاو، والذي ساعدها في ذلك هو تفوقها الجوي، فضلاً عن هطول الأمطار الغزيرة على العراق التي كانت في صالح الجانب الإيراني، حيث تعرقلت حركة الطيران العراقي بسبب سوء الأحوال الجوية، ولم يتحسن الجو إلى ما بعد يوم 14 شباط عام 1986م وهكذا لم تُحقق الهجمات العراقية أي تقدم يُذكر على القوات الإيرانية التي هددت بمهاجمة أم القصر عبر الفاو، واستمر تعرض القوات العراقية للخسائر، فقامت بهجوم برمائي غير منظم وغير موفق، كما شنت هجومًا مضادًا يوم 11 آذار 1986م إلا أنها لم تحقق تقدمًا سوى 7 كيلو مترات فقط.

أهم الأهداف التي أرادت إيران تحقيقها بعد احتلالها شبه جزيرة الفاو:

1. أرادت إيران خلال احتلالها للفاو احتلال البصرة والكويت باعتبار موقعهما الاستراتيجي المهم.

2. أرادت إيران قطع الاتصال بين العراق ودول الخليج باعتبار أن العراق يحصل على الأسلحة والمعدات عن طريقها، ومنع العراق من تصدير نفطه عن طريق دول الخليج من أجل حرمانه من موارده النفطية.

شنت القوات العراقية هجومًا مضادًا كبيرًا في أيار عام 1986م كإثبات نفس لها جراء ما لحقها من هزائم، على يد القوات الإيرانية، حيث أرادت استعادة السيطرة مجددًا على مهران، وبالفعل استعادت جزءًا منها، ولكن القوات الإيرانية أعادت احتلالها والسيطرة عليها في تموز عام 1986م وبدأت القوات العراقية بالتراجع.

اعتبرت إيران احتلالها لشبه جزيرة الفاو هزيمة كبيرة للقوات العراقية، لكونها تتمتع بموقع استراتيجي مهم، وسعت إيران إلى السيطرة عبرها على البصرة باعتبارها ذات أغلبية شيعية، ثم القضاء على النظام العراقي، وإقامة حكومة شيعية جديدة موالية لإيران فيها.

المطلب الثالث: حرب المدن كانون الثاني عام 1987م.

بدأت إيران تحسم الحرب لصالحها، وحددت موعدًا أقصاه 5 آذار عام 1987م لحسم الحرب، حيث أعلن قادة إيران أن الحسم العسكري سيكون لصالحها، وأنهم سيدمرون القوات العراقية نهائيًا، وسيحتلون البصرة، ويجبرون العراق على الاستسلام، كما حددت أنه سيكون عامًا لحسم نهاية الحرب، والإطاحة بالنظام العراقي[53]، فقامت القوات الإيرانية بإحضار عدد كبير من الجنود بهدف الوصول إلى البصرة واحتلالها، ولكنها فشلت بسبب تصدي الجيش العراقي لها، حيث بدأت حرب المدن بين العراق وإيران

53 عبد الوهاب القصاب، مرجع سابق، ص101.

من أجل الصراع على البصرة، وفي كانون الثاني من العام نفسه بدأت القوات العراقية بتوجيه العديد من الضربات الصاروخية بعيدة المدى ضد 35 مدينة إيرانية.

ردًا على ذلك استخدمت القوات الإيرانية صواريخ سكود، وكان التفوق في حرب المدن لصالح القوات الإيرانية؛ بسبب قرب المسافة الحدودية بين العراق وإيران والتي لم تبعد سوى 120كم، وأما الحدود الإيرانية فتبعد عن العراق 600كم، واستمرت الحرب حتى وافق الخميني في نيسان عام 1987م على وقف الهجمات على البصرة مقابل إيقاف العراق حرب المدن مؤقتًا[54].

حرب الناقلات أيار عام 1987م.

كان الهدف من دخول العراق وإيران في حرب الناقلات هو إنهاك كل منهما لاقتصاد الآخر، حيث قامت القوات الإيرانية بنشر صواريخها في منطقة مضيق هرمز من أجل السيطرة على الأسطول العراقي، ويبدو أن القوات الإيرانية كانت تعلم أن هناك قطعًا حربية عراقية تريد الدخول للمضيق، فبدأت بالانتشار فيها[55]، وعمدت إلى التهديد بضرب السفن المارة عبر مضيق هرمز، وبالفعل أقدمت القوات الإيرانية على ضرب عدة ناقلات في المضيق، وتصاعدات الاعتداءات بين الطرفين حتى أصبحت عملية نقل النفط خطيرة جدًا[56]، وأصبحت نتائج حرب الناقلات بين العراق وإيران تحول مجريات الحرب، مما دفع الدول الخليجية وفي مقدمتها الكويت إلى اللجوء للدول الكبرى، كالولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، وبريطانيا طلبًا للحماية، ولإيجاد المبرر لإدخال أساطيلها الحربية إلى مياه الخليج العربي[57].

54 عبد الحليم أبو غزالة، مرجع سابق، ص100.

55 يوميات ووثائق الوحدة العربية، حديث صحفي مع حسني مبارك الرئيس المصري، ***حول الحرب العراقية الإيرانية***، 1987/5/29م، مركز دراسات الوحدة العربية، ص573.

56 منير شفيق، ***الاستراتيجية والتكتيك في فن الحرب من السيف والدرع إلى الصاروخ والإتقان***، ط1، الدار العربية، بيروت،2008م، ص220.

57محمد شحادة، ***مراجعة في أتون الحرب العراقية الإيرانية***، البيادر السياسي، ع307، 1998/7/2م، ص28.

لقد دخلت الحرب العراقية الإيرانية مرحلة جديدة بضرب ناقلات البترول، وقام العراق بتوسيع نطاق الحرب، وتهديد الملاحة الدولية، وبالتالي أصبح هناك احتمال لتطور الحرب لتشمل الدول الأخرى في منطقة الخليج العربي[58]، ولقد نفذت القوات العراقية ضربات مدمرة في منطقة خرج التي تُعد المصب النفطي الرئيس في مياه الخليج، ثم حاصرت القوات العراقية جزيرة خرج، وأعلنت تلك المنطقة منطقة حربية، وبالتالي سيبقى الحصار عليها من القوات العراقية إلى أن تستسلم إيران من أجل اللجوء إلى المفاوضات لحل النزاعات، وإنهاء حالة الحرب بين البلدين[59]، ثم أبدت القوات الإيرانية عزمها على إغلاق مضيق هرمز، وأخذت حرب الناقلات تصعيدًا جديدًا هددت العراق بمنع تصدير نفطه، فاتجه نحو الأطراف الدولية طالبًا مساعدتها للتدخل لوقف الحرب بين الطرفين.

وفي إطار الحصار المفروض من قبل القوات العراقية على الميناء الرئيس للنفط الإيراني في منطقة خرج هاجم السلاح الجوي العراقي الناقلات البترولية حتى تمكن العراق من إلجاء الدول التي تمتلك تلك الناقلات من إيقاف الدعم لإيران[60].

المطلب الرابع: تحرير العراق أراضيه ونهاية الحرب العراقية الإيرانية 1988م.

أصدر مجلس الأمن الدولي يوم 20 تموز/ يوليو عام 1987م قرار (598) التابع للأمم المتحدة الذي دعا بوقف النار بين العراق وإيران وإعادة أسرى الحرب إلى وطنهم كما طالب بسحب القوات العسكرية إلى خلف الحدود الدولية المعترف بها لكن إيران رفضت ذلك القرار[61]، مما أصبحت إيران تعاني من عزلة دولية بسبب الرفض المتكرر للقرار على عكس العراق الذي حظي بتقدير من المجتمع

58 جمال الدين حسين، ***حرب الخليج الحل العسكري المستحيل***، روز اليوسف، ع 2923، 1984/6/11م، ص20.

59 الحرب الخليجية الخاسرة في منعطف الجديد البلاغ، ع731، 1984/2/26م، ص7.

60 خضير الدهراوي، ***أبعاد حرب الناقلات البترولية في منطقة الخليج***، السياسة الدولية، ع78، أكتوبر 1984م، ص183.

61 يوميات ووثائق الوحدة العربية، نص قرار مجلس الأمن الدولي قرار(598) الخاص بالحرب العراقية الإيرانية (1987/9/18م)، مركز الدراسات الوحدة العربية، ص605.

الدولي بسبب قبوله القرار، وانعكس موقف الرفض الإيراني من جهة، وتدهور الأوضاع الاقتصادية المتردية من جهة أخرى، فضلاً عن الخلافات بين القيادات الإيرانية حول استمرار الحرب، كما أدركت إيران أنها لو لم توقف الحرب مع العراق فسوف تحدث تغيرات جذرية في إيران قد تشمل النظام بأكمله[62].

في ذلك الوقت كثفت الولايات المتحدة الأمريكية دعمها العسكري والاقتصادي للعراق، وحثت حلفاءها على تقديم الأسلحة له حتى تمكن العراق من قلب الموازين لصالحه، وإجبار إيران على وقف إطلاق النار[63]، فتمكنت القوات العراقية من تحشيد عدد كبير من الحرس الجمهوري، فضلاً عن معدات من بينها 2000 مدفع، ومئات الدبابات والمدرعات من أجل تحرير شبه جزيرة الفاو، فشنت قوات الحرس الجمهوري العراقي هجومًا على المواقع الإيرانية المتواجدة في الفاو[64]، وخلال 35 ساعة استطاعت القوات العراقية تحرير شبه جزيرة الفاو، ورفعت العلم العراقي فوقها، وسيطرت على المعدات والأسلحة الإيرانية الثقيلة التابعة للجيش الإيراني، فضلاً عن المدرعات والمدفعيات الإيرانية الموجودة فيها، وبعد نجاح القوات العراقية في تحرير شبه جزيرة الفاو عقدت هدنة مع إيران في 19 نيسان 1988م هدفت إلى إنهاء حرب المدن، ووقف إطلاق النار بين الجارتين[65].

بعد تحرير العراق شبه جزيرة الفاو بدأ الاهتمام بتحرير العديد من المناطق المحيطة بمدينة البصرة، فخاضت القوات العراقية معارك شرسة في تلك المناطق مع القوات الإيرانية، ودامت لمدة 30 يومًا تمكن من خلالها الجيش العراقي من تحرير كل الأراضي المحيطة بمدينة البصرة.

---

62 الحرب العراقية الإيرانية تطور جديد وتكتيك جديد، البيادر السياسي، ع311، 1988/8/6م، ص28.

63 وليد مصطفى، ***مؤشرات التعاون الأمريكي العراقي خلال حرب الخليج الأولى***، 1980م/1988م، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع29، دار طيبة للنشر، ص655.

64 محمد سالم، مرجع سابق، ص81.

65 عبد الحليم أبو غزالة، ***الحرب العراقية الإيرانية***، مرجع سابق، ص248.

بدأت القوات العراقية في تحشيد قواتها من أجل تحرير منقطة جزر مجنون، ولم تكن القوات الإيرانية قادرة على الصمود أمام القوات العراقية؛ لذا تفاجأت في يوم 25 حزيران 1988م بهجوم القوات العراقية على الجبهات الإيرانية عبر مستنقعات شط العرب، وكان هدف القوات العراقية من ذلك الهجوم هو استعادة جزر مجنون الذي يعد من الجزر المنتجة للنفط، وبالفعل تمكنت القوات العراقية خلال ثمانية ساعات من استعادة الجزر، كما أسرت ألفي جندي إيراني[66]، وبعد تحرير جزر مجنون هاجمت القوات العراقية القوات الإيرانية المتواجدة في المنطقة على طول الحدود الممتدة بين البصرة والجنوب، واستمرت بتنفيذ هجمات متكررة ضدها، فأخذت معنويات الجنود الإيرانيين تتراجع يوما بعد يوم.

تمكنت القوات العراقية من شن هجوم على المواقع الإيرانية في منطقة مهران، وبالفعل تمكنت من تحريرها، وبدأت بشن سلسلة من الضربات الجوية على الأهداف الإيرانية البترولية التي تحتوي على احتياجات نفطية هائلة[67].

فقدت الحرب العراقية الإيرانية قدرتها على الاستمرار بعد ما حاول الهاشمي إقناع ما تبقى من المتشددين حول الخميني بضرورة القبول بقرار مجلس الأمن الدولي(598) قبل فوات الأوان[68]، فأعلنت إيران في 18 تموز 1988م إيقاف الحرب بين الطرفين، ولكن الجانب العراقي رفض العرض الذي قدمته إيران بخصوص إيقاف إطلاق النار، بذريعة أنه عرض غامض وغير واضح، فشنت القوات العراقية في نفس اليوم هجومًا جويًا على مواقع استراتيجية منها مفاعل إيران النووي في منطقة بوشهر، وشنت

66 لبيب عبد الستار، مرجع سابق، ص223.

67 عبد الحليم أبو غزالة، مرجع سابق، ص248.

68 يوميات ووثائق الوحدة العربية، حديث صحافي مع عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي حول ***الموقف الأمريكي والسوفيتي من تطورات الحرب الخليج***، 1988/3/4م، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص470.

هجومًا آخر ضد المنشآت الصناعية في منطقة بدر خميني، وفي 20 تموز 1988م أعلن الخميني وقف إطلاق النار، وجاء القرار الإيراني بقبول وقف إطلاق النار في تلك السنة نتيجة الانقلابات التي حصلت على الجبهة، كما أن المحاولات المتكررة لاختراق الصفوف العراقية لم تنجح.

وهناك عدة أسباب دفعت إيران لقبول وقف إطلاق النار، أهمها:

1. الضغوطات التي تعرضت لها إيران بعد أن بدأ العراق بتحرير أراضيه.
2. عجز إيران عن إغلاق مضيق هرمز فضلاً عن عجزها عن منع الملاحة المدنية في الخليج.
3. التخوف الإيراني من استمرار الحرب وتمكين العراق من السيطرة على أهداف جديدة في داخل الأراضي الإيرانية[69].
4. النجاح الذي حققه الهاشمي في إقناع الخميني بشأن وقف إطلاق النار.
5. وصول إيران إلى القناعة التامة بأنه لا يمكنها أن تنتصر على العراق.

وقد تبع الحرب انهيار الاقتصاد الإيراني، حيث استنفدت إيران احتياطاتها من النقد الأجنبي، وانخفضت قيمة العملة الإيرانية إلى حد كبير، فضلاً عن انهيار الأسواق الإيرانية، وفي 20 آب 1988م جرت المفاوضات بين العراق وإيران بغية وقف إطلاق النار بين الطرفين تحت إشراف العديد من الهيئات التابعة للأمم المتحدة الأمريكية، وجراء ذلك أذاع الرئيس الإيراني الخميني في اليوم نفسه للشعب الإيراني نبأ وقف إطلاق النار، والذي كان هدفه الأول هو الثورة الاسلامية[70]، فقد توصلت إلى فكرة مفادها أنها لا تستطيع الاستمرار في القتال ضد العراق والإطاحة بالنظام العراقي الذي كان يترأسه صدام حسين؛ لأنها كانت ترى أن إيران لها الأحقية في حكم العراق كونه ذو أغلبية شيعية، وفي الأشهر التي تلت

69 محمد إدريس، مرجع سابق، ص474.

70 محمد سالم، مرجع سابق، ص84.

تمكنت هيئة الأمم المتحدة من تنفيذ معظم شروط وقف إطلاق النار باستثناء بعض الحوادث الفردية الصغيرة التي حدثت قبل وصول قوة الأمم المتحدة، وبدأ أول اجتماع بين العراق وإيران يوم 24 آب 1988م وهكذا انتهت الحرب العراقية الإيرانية من دون أن تحقق أي نصر لأي من طرفي الحرب العراقي والإيراني.

خلاصة لهذا الفصل، أصبحت مشكلة الحدود عاملا لعدم استقرار للعراق ومع مرور الزمن أصبحت أكثر تعقيداً، مما أدى إلى استمرار الخلاف بين البلدين وأثر على العلاقات بينهما، وتُعد الحرب من أهم الصدامات العسكرية والاستراتيجية في العصر الحديث، فضلاً عن بعض المشاكل التي تخص المحيط العربي مثل الاحتلال الإيراني للجزر العربية الثلاث، فلقد كانت تلك الأحداث أن تكون سبباً لاندلا ع الحرب بين عدد أكبر من الدول، عندها لا يمكن حلها إلا بتدخل بعض الأطراف كوسيط أو بجهد أكبر، ولذلك رأينا أنه قد ساهمت اتفاقية الجزائر في إحلال السلم والاستقرار بين العراق وإيران على المناطق الحدودية وسادت علاقات التعاون والتبادل في إطار تنظيم الملاحة البحرية بينهم لفترة معينة، فكانت الاتفاقية سبباً في إنهاء النزاع بين الطرفين، إلى أن تصاعدت العمليات العسكرية بين العراق وإيران مرة أخرى مما نتج عنه تدهور العلاقات بين البلدين ونقض الاتفاقية، حتى أعلنت إيران في 18تموز عام 1988م إيقاف الحرب بين الطرفين، وجرت العديد من المفاوضات التي تهدف إلى حل الخلافات بالطرق السليمة ووقف إطلاق النار بين العراق وإيران، فمن خلال هذه الفصل نكون قد تطرقنا إلى أسباب اندلا ع الحرب ومجرياتها العامة، لننطلق في الفصل الذي بعده إلى نتائجها وآثارها.

الفصل الثاني: نتائج الحرب العراقية الإيرانية وآثارها.

تمهيد

اتخذت الحرب العراقية الإيرانية أشكالاً ومراحل متعددة، حيث عُدت من أطول الحروب الإقليمية في المنطقة، ولقد خرج كل من العراق وإيران من الحرب من دون أن تستطيع أي منها تحقيق النصر الكامل ضد الطرف الآخر، وسنتناول في هذا الفصل النتائج التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية، لذلك تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين تناول المبحث الأول نتائج الحرب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، بينما تناول المبحث الثاني آثار الحرب العراقية الإيرانية.

المبحث الأول: نتائج الحرب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية.

تمهيد

انتهت الحرب العراقية الإيرانية سنة 1988م وأدت إلى خسائر كبيرة عسكرية، واقتصادية، واجتماعية لكل من العراق وإيران، لتناول تلك النتائج، قسمنا المبحث إلى ثلاثة مطالب، المطلب الأول نتائج الحرب العسكرية على العراق وإيران، بينما تناول المطلب الثاني نتائج الحرب الاقتصادية على العراق وإيران، والمطلب الثالث في نتائج الحرب الاجتماعية على العراق وإيران، وتتجلى علاقة هذا الفصل بما قبله في أنه يوضح النتائج التي خلفتها الحرب بين الطرفين.

المطلب الأول: نتائج الحرب العسكرية.

أولًا: نتائج الحرب العسكرية على العراق.

تعد الحرب العراقية الإيرانية أول حرب يخطط لها الجيش العراقي، والتي كان يقودها بنفسه بأسلحته وجيشه معتمدًا بشكل عام على دعم الشعب له بكل الإمكانات المادية والمعنوية، أما المعارك الأخرى التي كان يخوضها الجيش العراقي في سبيل القضية الفلسطينية، فقد كانت معارك مشتركة مع جيوش أخرى كانت

يتم التخطيط والقيادة للحرب بشكل مشترك[71]، وتعد الحرب العراقية الإيرانية أطول حرب نظامية بين دولتين بعد الحرب العالمية الثانية، ورغم خروج العراق وإيران من الحرب منهكين اقتصاديًا، إلا أن العراق خرج أقوى من الناحية العسكرية، وهو ما جعله يشكل خطرًا على المصالح الأمريكية في المنطقة، وذلك بسبب خروج العراق من الحرب وهو يمتلك قوة عسكرية كبيرة، وجيشًا عسكريًا نظاميًا تدرب على حرب حقيقية، وهذا كان أحد اهم أسباب الحرب الأمريكية على العراق في 2003م، ومنذ بداية الحرب عام 1980م إلى نهايتها أنفق كل من العراق وإيران على الحرب مبلغًا قدره 64 مليون دولار لشراء أسلحة ومعدات عسكرية، أما حجم المشتريات التي حصلا عليها في هذه المدة كان أكثر من 50 مليار دولار، أي ما يعادل ثلث مشتريات العالم.

فالإنفاق العسكري للبلدين تزايد بشكل كبير في هذه المدة، وهذا ما عرف بسباق التسلح، إذ سعى كل طرف إلى امتلاك أكبر قدر ممكن من الأسلحة للتفوق على الطرف الآخر[72].

في بداية الصراع كانت القوة لصالح الجيش الإيراني حيث كان يتلقى التسليح الأمريكي، لكن الموازين انقلبت بعد ذلك لصالح العراق بسبب كثرة المشتريات العسكرية الأمريكية خلال الحرب[73]، وخرج العراق من الحرب وهو يمتلك قوة عسكرية نظامية، فضلاً عن امتلاكه العديد من الأسلحة، كما أنه أصبح يمتلك الكثير من الدبابات والطائرات القادرة على شن هجمات بعيدة المدى، كما أنه أصبح يمتلك ترسانة من صواريخ أرض–أرض التي يصل مداها إلى 600كم، والجدير بالذكر أن السعودية أيضًا دخلت في سباق التسلح ذاك جنبًا إلى جنب مع العراق وإيران، مما جعل منطقة الخليج على صفيح ساخن، ومهددة

71 فخري مهنا، ***أوراق السياسة حول العدوان الفارسي على العراق***، مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، بغداد 1986م، ص26.

72عبد الحليم أبو غزالة، مرجع سابق، ص72.

73 عبد الرحمن النعيمي، ***الصراع على الخليج العربي***، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1984م، ص102.

باندلاع حرب جديدة في أي وقت[74]، أما الجانب الإيراني فقد اهتم بالتسلح منذ علاقته مع أمريكا في عهد الشاه، فأنفقت إيران ما يقارب 8 مليار دولار لاستيراد الأسلحة العسكرية، ولقد ذهب الجزء الأكبر من الميزانية العسكرية إلى الأسلحة بالغة التعقيد والحداثة كما خططت إيران خلال عهد الشاه لأنفاق من أجل بناء العديد من المفاعل النووية والتي كان أن تجعل إيران أكبر منتج للطاقة النووية في كامل المنطقة[75]، وقد عملت أيضًا على توسيع صناعاتها العسكرية، وصرفت الملايين الدولارات على إنتاج الأسلحة، وعلى اعتبار أن إيران من أكبر الدول المنتجة للسلاح، واهتمامها الجمّ بالأسلحة النووية، فقد جعلها ذلك تكتسب خبرة في المجال العسكري، إذ خصصت الصناعات العسكرية بنحو 60% من إجمالي الإنتاج الصناعي[76]، هذا واتخذت الحرب بين العراق وإيران أشكالًا عدة، وعُدت من أعنف وأطول الحروب الإقليمية في التاريخ المعاصر، حيث شكلت خطورة على أمن واستقرار الدول الخليجية[77].

وقد شعر الرئيس العراقي صدام حسين أن العراق هو المنتصر في الحرب، وهذا ما يؤهله لكي يشارك الدول الكبرى في صنع القرار السياسي في منطقة الشرق الأوسط، إلا أن تلاشي نفوذ الاتحاد السوفيتي حليف العراق أسهم في خلو الجو للولايات المتحدة الأمريكية، والتي قامت في النهاية بوضع العراق على قائمة الأنظمة المتمردة في الوطن العربي.

ثانيًا: نتائج الحرب العسكرية على إيران.

كان من أهم النتائج العسكرية للحرب العراقية الإيرانية اهتمام إيران بتطوير برنامجها النووي رغم أن البداية الحقيقة للبرنامج النووي الإيراني يعود إلى عهد الشاه محمد رضا، والذي أراد تحويل إيران إلى قوة عظمى،

74 محمد حسن طوالبة، مرجع سابق، ص16

75 أروند إبراهيميان، ***تاريخ إيران الحديث***، ترجمة: مجدي صيحي، عالم المعرفة، الكويت، 2014،ص175.

79 فاضل رسول، مرجع سابق، ص64.

80 محمد رضوان قازان، ***العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء***، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009، ص82.

ولكن تطورات الحرب أدت لإحداث تحولات جذرية في التفكير الاستراتيجي لاسيما في المجال النووي، والذي ترى فيه إيران ضرورة بالنسبة لها، وقد أصبحت تمتلك أكبر ترسانة عسكرية في منطقة الخليج العربي، وجاءت في المرتبة الثانية بعد إسرائيل في مجال استيراد الأسلحة الأمريكية.

وفي الحقيقة شهد البرنامج النووي الإيراني تراجعًا في المدة ما بين 1978م-1985م لاتخاذ قادة الثورة الإيرانية، وفي مقدمتهم الخميني موقفًا سلبيًا من الطاقة النووية، فضلاً عن رفض الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، والدول الغربية الأخرى التعامل مع إيران في المجال النووي، كما فرضت حظرًا شاملًا على إيران في كافة مجالات التسليح، وتعرضت المنشأة النووية الإيرانية للقصف الجوي العراقي أثناء الحرب، ولكن ما لبثت إيران أن عادت إلى الاهتمام ببرنامجها النووي منذ عام 1988م[78].

لقد أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى تفكيك الوحدات الأساسية للجيش الإيراني النظامي، ولاسيما بعد الهزائم التي مني بها في المعارك الأخيرة من الحرب عام 1988م فضلاً عن الخسائر التي تكبدتها في الأسلحة والمعدات التي سيطر عليها الجيش العراقي، وهكذا خرجت من الحرب منهكة عسكريًا، ورأت أنه لابد من إعادة تسليح الجيش الإيراني[79]، وفي أواخر عام 1988م ظهر العديد من الداعين إلى دمج الجيش الإيراني مع الحرس الثوري، وكان من أبرز المطالبين بذلك حسين علي منتظري، أحد قادة الثورة الإسلامية وبالفعل تم دمج بعض مصانع الحرس الثوري بمصانع الجيش الإيراني كخطوة أولى بعد أن تولى هاشمي رفسنجاني الحكم في إيران عام 1989م فأصبح يساند الجيش على حساب الحرس الثوري، وقام بتقليص الحرس الثوري، كما قام بإدخال بعض التعديلات التي من شأنها إعطاء الأولوية للجيش النظامي،

78 عمر بيومي، ***القدرات الثورية الإيرانية بين الإرهاب الأمريكي والإسرائيلي***، مرجع سابق، ص56.

79 أحمد محمود، ***التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج***، السياسة الدولية، ع 136، أبريل 1999م، ص126.

ورغم أن رفسنجاني اتخذ قرار الدمج بين الجيش الإيراني والحرس الثوري فعليًا، إلا أنه لم يتمكن من تطبيق ذلك في الواقع.

وبدأت إيران تسير خطوة للأمام في مشروعها النووي من خلال اعتمادها على كل من روسيا والصين، كما أن الرئيس الإيراني أكد في عام 1989م على ضرورة التقدم بمشروع إيران النووي من دون الخوف من التهديدات الأمريكية؛ لأنه أكد أن إيران ليست لديها نية في انتاج أسلحة الدمار الشامل، كما أكد رفسنجاني أن من حق إيران الحصول على التقنية النووية لأغراض سلمية[80].

وبعد وفاة الخميني وانسحاب السوفييت من أفغانستان عام 1989م تحسنت العلاقات الإيرانية السوفيتية، وأدت إلى توقيع العديد من الاتفاقيات بين البلدين كان من أهمها موافقة السوفييت على التعاون مع إيران، وفي تلك الأثناء كانت طهران وموسكو تشعران بحاجة كل منهما إلى الآخر، فقد كانت إيران بحاجة ماسة إلى دعم سياسي ودولي من أجل بناء ترسانتها العسكرية بعد سنوات الحرب[81]، وهذا ما أسهم في أن أصبح الاتحاد السوفيتي هو مصدر السلاح الرئيس لإيران، ففي عام 1990م أصبحت إيران أكثر المشترين للمعدات العسكرية الروسية، واستمرت في تطوير برنامجها النووي مما جعلها توقع مع الصين اتفاقية رسمية في مجال البحوث النووية عام 1990م ولقد باعت الصين مفاعلين نوويين لإيران، وفي عام 1992م وقعت الصين وإيران عدة اتفاقيات تقوم بمقتضاها الصين ببناء مفاعلين في جنوب إيران بتكلفة 800 مليون دولار، وفي عام 1995م أعلنت الصين إلغاء صفقة بناء المفاعلين، وأوضحت أن سبب ذلك راجع إلى افتقار إيران للتمويل اللازم للمشروع، ولكن السبب الحقيقي وراء

80 معتز سلامة، ***الجيش والحرس الثوري***، السياسة الدولية، ع130، أكتوبر 1993م، ص83.

81 شيماء محمد جواد، ***القوى الدولية المؤثرة في العلاقات العراقية –الإيرانية***، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد22، العدد96، 2016، ص617.

إلغاء الصين الصفقة هو الضغط الأمريكي على الصين الذي حال دون إتمام المشروع[82]، وفي إطار التعاون الروسي الإيراني تم توقيع اتفاقية مع روسيا في عام 1992م وفي بداية عام 1995م وقع الجانبان الروسي والإيراني على اتفاقية قامت بموجبها روسيا تسليم مفاعلين لإيران بقوة 1000 ميغا وات، وتم إنشائهما في مدينة بوشهر الإيرانية[83] بقيمة مليار دولار، ولكن أمريكا تخوفت من المشروع النووي الإيراني، وأخذت تضغط على الوكالة الدولية لإرسال مفتشين للتأكد من التزام إيران بمعاهدة عدم الانتشار، فكتبت الوكالة تقريرًا أكدت فيه التزام الجانب الإيراني بمعاهدة عدم الانتشار، وفي العام نفسه تم عقد اتفاقية بين إيران وروسيا نصت على التعاون في المجالات العسكرية والبترولية على مدار عشر سنوات، كما تم الاتفاق على إنشاء شركات مشتركة في مجال التنقيب عن البترول[84].

وقد اصطدمت رغبة إيران في تطوير وامتلاك برنامج نووي برفض الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت رافضة لفكرة أن تمتلك أي دولة في منطقة المشرق العربي برنامجًا نوويًا متطورًا؛ لاعتقادها بأن ذلك سيقلل من نفوذها وتواجدها في المنطقة، وفي هذا تهديدًا مباشرًا لمصالحها في منطقة تعدها أمريكا منطقة نفوذ استراتيجي لها[85]، وهناك عدة أسباب أسهمت في ترسيخ القناعة لدى الحكومة العراقية بأنها هي المنتصرة في حربها ضد إيران يمكن إيجازها في نقاط عدة هي:

1. أن العراق هو الذي ضحى من أجل الأمة.
2. أن العراق هو القوة الإقليمية في منطقة الخليج العربي.

82 تميم خلاف، ***القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والإقليمي***، السياسة الدولية، ع141، يوليو2000م، ص151.

83 سفير أحمد محمد، ***إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية***، السياسة الدولية، ع127، يناير1997، ص210.

84 تميم خلاف، مرجع سابق، ص152.

85 ***العراق يعود إلى الجبهة الشرقية***، البيادر السياسية، ع 360، 1989/8/12م، ص42.

3. أن العراق هو صاحب "قادسية صدام"، حيث سميت باسم القادسية الثانية، أو قادسية صدام في الخطاب العراقي الرسمي، وفي البداية سميت باسم قادسية العرب الثانية، فاعترض أكراد العراق على هذا التسمية، ووجدوا فيها حرجًا، فتغير اسمها إلى قادسية صدام مضافة إلى الرئيس العراقي صدام حسين.

وبعد توقف إطلاق النار بين العراق وإيران اتخذت مجموعة من المراقبين العسكريين مواقعها على الحدود العراقية الإيرانية للحفاظ على أمن الحدود بين البلدين، ولكن الحرب الحقيقية انتقلت إلى الميدان السياسي، فقد بدأت المفاوضات بينهما، وكان يمثل العراق وزير الخارجية "طارق عزيز" ومثل إيران وزير الخارجية الإيراني "علي أكبر ولايتي" تحت رعاية الأمم المتحدة، فدخل الطرفان ميدانًا جديدًا من ميادين الصراع[86]، وكانت هناك عدة قضايا موضوع الخلاف خلال المفاوضات بين البلدين أهمها:

1. مشكلة المياه ولاسيما تنظيف مياه شط العرب.
2. مشكلة الالتزام بمعاهدة وقف إطلاق النار حيث تبادل الطرفان اتهامات متكررة بانتهاك الاتفاق المعلن بشأن وقف إطلاق النار بين الطرفين.
3. مطالبة العراق بالسيطرة الكاملة على شط العرب وحرية الملاحة من دون تفتيش لسفنه.

وفي 14 تشرين الأول أكتوبر عام 1989م تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين العراق وإيران، ورغم عودة العلاقات بين البلدين، إلا أن الدعم الإيراني للشيعة ولاسيما في المناطق الجنوبية لم يتوقف، واستمر حتى الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م[87].

86 فتحي حسين، مرجع سابق، ص119.

87 علي محافظة، ***العرب والعالم المعاصر***، دار الروق الأردن، 2009، ص457.

المطلب الثاني: نتائج الحرب الاقتصادية.

أولًا: نتائج الحرب الاقتصادية على العراق.

أثرت الحرب العراقية الإيرانية على الاقتصاد العراقي، فقد أدت الحرب إلى ركود في القطاعين الصناعي والزراعي، إذ تدمرت الكثير من المؤسسات الصناعية خلال الحرب، فضلاً عن ذلك نقص المواد الأولية والسلع، كما أن عدم توفر قطع الغيار والطاقة الكهربائية سبّبا أزمة في تشغيل المصانع، وبذلك أصبحت قيمة الإنتاج الصناعي العراقي خلال الحرب تتميز بالتذبذب الكبير صعودًا وهبوطًا، وأدت الحرب العراقية الإيرانية كذلك إلى تراجع في القطاع العام في مقابل تزايد الاهتمام بالقطاع الخاص[88]، ولم تكن الحرب العراقية الإيرانية حرب عسكرية فحسب، بل كانت حرب نفطية واقتصادية أيضًا، حيث تم تدمير المنشأة النفطية والاقتصادية العراقية، كما تعرض العراق لتدمير معظم محطات ضخ النفط، مما جعله غير قادر على تصدير نفطه خلال الحرب.

خرج العراق من الحرب واقتصاده مدمرا ومثقلا بالديون، مما أصبحت الحياة اليومية في العراق صعبة، فقد كان يمتلك بداية الحرب 30 مليار دولار احتياطي، لكن بعد الحرب أصبح مدينًا بمبلغ 100 مليار دولار[89]، واقترض غالبية هذه الديون من الدول الخليجية التي رفضت تقديم الديون بالمثل لإيران، وهذا هو السبب في عدم تراكم الديون على إيران كما هو الحال بالنسبة للعراق.

ثانيًا: نتائج الحرب الاقتصادية على إيران.

لم يكن لدى رجال الدين، الذين كانوا أصحاب القرار في إيران، لم يكن لديهم خبرة في تسيير الأمور الاقتصادية للبلد، ونتيجة لذلك تلاشى الاقتصاد الإيراني، وتدهورت الاستثمارات الصناعية منذ بدء شرارة الحرب، مما جعل إيران تعيش فوضى اقتصادية، فوجهت أصابع الاتهام لأعدائها من الأجانب،

---

91 كاظم حبيب، ***الخراب الاقتصادي والاجتماعي في العراق***، بحوث اقتصادية عربية، ع12، 1998م، ص16.

92 إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص27.

ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية بأنها السبب وراء الفوضى الاقتصادية الإيرانية، فمع بدء الحرب جمّدت إيران مشاريعها الاقتصادية، كما قامت بإلغاء الكثير من العقود مع الدول والشركات، واستثمرت الكثير من أموالها للحرب[90]، ولم تنته الحرب حتى كانت خسائرها الاقتصادية قد بلغت 280 مليار دولار، فضلًا عن الخسائر المترتبة على انقطاع العائدات النفطية، إذ تأثرت صادراتها النفطية بشكل كبير نتيجة قصف منشآتها النفطية، وهذا كله ماعدا تكاليف إعادة الأعمار، وإعادة تأهيل البنى التحتية للدولة، وتعطيل مرافئ التصدير بشكل متكرر، وإغلاق المنافذ نحو الخليج، كما أن تدمير مصافي البترول في مدينة عبدان كان بمثابة ضربة قاضية للاقتصاد الإيراني.

وبعد أن أصبح الهاشمي رفسنجاني رئيسًا للجمهورية الإيرانية عام 1989م حاول أن يعطي انطباعًا جديدًا للمجتمع الدولي حول السياسة الاقتصادية الإيرانية الجديدة، والتي تختلف عن الصورة التي كانت سائدة أيام الحرب، فاتبع سياسة اقتصادية منفتحة، وفتح باب الاستثمار الأجنبي الإيراني[91]، فكان ذلك سببًا في إعادة الحياة الاقتصادية الإيرانية تدريجيًا إلى حال أفضل مما كانت عليه.

وهكذا بدأت التحولات الحقيقة في إيران لتحسين أوضاعها الاقتصادية، حيث سمحت للعديد من الشركات الأمريكية، واليابانية، والأوربية بمزاولة أنشطتها فيها، وأقامت علاقات اقتصادية جديدة مع دول الخليج العربي، كما صرح المتحدث باسم الوزارة الخارجية الإيرانية محمد المحمدي عن عزم إيران على تحسين علاقاتها مع الدول الخليجية والإسلامية عامة، كما لفت إلى إقامة تعاون اقتصادي مع الكويت[92]. استمرت إيران في تطوير علاقاتها الاقتصادية حتى وصول الرئيس الإيراني محمد خاتمي إلى سدة الحكم عام

90 حسن طوالبة، مرجع سابق، ص81.

91 عبد الله محمد، ***السياسة الخارجية الإيرانية تحليل لصناعة القرار***، السياسة الدولية، ع138، أكتوبر 1999م، ص14.

96 فتحي العفيفي، ***الخليج العربي النزاعات السياسية وحرب التغير الاستراتيجية***، مركز الأهرام، القاهرة، ط1، ص139.

1997م والذي شكلت مدة حكمه نقلة نوعية في السياسة الإيرانية، إذ بدأت العمل على تنشيط الاقتصاد الإيراني من خلال تبني دبلوماسية منفتحة على كل دول العالم[93].

المطلب الثالث: نتائج الحرب الاجتماعية.

أولًا: نتائج الحرب الاجتماعية على العراق.

خلال الحرب العراقية الإيرانية تزايد حجم الهجرة السنوية من العراق إلى البلدان الأخرى، كما قدرت الخسائر البشرية العراقية بعد الحرب بنحو نصف مليون قتيل ماعدا المشردين، فضلاً عن الخراب الذي لحق بالمدن العراقية الجنوبية التي كانت ميدان المعارك ولاسيما البصرة[94]، وكان من نتائج الحرب العراقية الإيرانية ظهور مظاهر ديمقراطية تعتبر جديدة في العراق، منها السماح للطلبة في الجامعات والمدارس بالتعبير عن آرائهم في الصحف والمجلات، ووجد العراق بعد الحرب أنه بحاجة إلى استئناف برنامجه الاجتماعي بعد الخراب الذي حل به، وبدأ بالفعل في تحسين وضعه الاجتماعي، ولكن غزو الكويت حال دون إتمام ما بدأ به.

فآثار الحرب الاجتماعية على العراق كانت من جانبين رئيسيين أولهما الهجرة ومنه تغير بينة المجتمع العراقي، وثانيا من جهة ظهور مظاهر اجتماعية لم تكن موجودة في العراق قبل الحرب وهو ما اطلق عليه الحرية الاجتماعية، حيث بدأت مظاهر حرية التعبير عن الرأي والاتجاه نحو مجتمع منفتح أكثر.

إلا أن الجانب الأسوء هو العاهات النفسية والجسدية التي تركتها حرب ثمانية سنوات على المجتمع العراقي برمته.

---

97 عبد الله محمد، مرجع سابق، ص 15.

94 إبراهيم حسن، مرجع سابق، ص20.

ثانيًا: نتائج الحرب الاجتماعية على إيران.

في الجانب الإيراني، عانت إيران من الكثير من المشاكل، حيث زادت أعداد العاطلين عن العمل، تجاوزت أعدادهم أربعة ملايين، مما شكل عبئًا على الوضع الداخلي الإيراني[95]، كما قدرت خسائرها البشرية بنحو مليون قتيل، وتم تدمير العديد من المدن الإيرانية، ويجدر بالذكر أن السبب في كون خسائر العراق البشرية أقل من خسائر إيران إلى أن إيران كانت تعتمد خلال الحرب على العنصر البشري في الدفاع والهجوم؛ لافتقارها للأسلحة الحديثة على عكس الجانب العراقي الذي اعتمد في الدفاع على قوة نيران الأسلحة الحديثة[96].

فمما سبق معنا يتضح لنا أن كلًا من العراق وإيران قد عانت من ويلات الحرب، وأن نتائج الحرب الاجتماعية بدت واضحة على كلا المجتمعين، إلا أن في العراق الذي هو محل دراستنا قد استمرت هذه الآثار إلى فترات طويلة حتى بعد تدخل العراق في الكويت والتدخل الأمريكي في العراق سنة 2003م، وبعد ثلاثة حروب متقاربة تاريخيا والحصار الذي عانى منه العراق، تراكمت كل هذه الآثار التي بدأت بالحرب العراقية الإيرانية، وأصبحت معضلة اجتماعية أتعبت المحللين والمعالجين الاجتماعيين في إيجاد حلول لها.

95 جورج ماكغفرون، وليام بولك، ***الخروج من العراق خطة عملية الانسحاب الآن***، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006، ص49.

96حسن طوالبة، مرجع سابق، ص82.

المبحث الثاني: آثار الحرب العراقية الإيرانية.

تمهيد

تُعد الحرب العراقية الإيرانية من أطول الحروب الإقليمية التي حدثت بين بلدين جارين، واستُخدمت فيها أحدث الأسلحة، وعملت القوى الدولية على استنزاف قدرات العراق وإيران من خلال إمداد المتقاتلين بالسلاح وسعيها جاهدة لإطالة أمد الحرب، للاستفادة من جانبين، الأول أنها تعتبر سوق مربح لشركاتها المنتجة للأسلحة، والثاني أنها تخدم مصلحتها في عدم قيام قوة أو قوتين عسكريتين واقتصاديتين في المنطقة التي تعتبر أحد مراكز الطاقة في العالم. سنتناول في هذه المبحث الآثار التي خلفتها الحرب على كلا البلدين بشيء من التفصيل.

المطلب الأول: آثار الحرب على العراق.

خرج العراق من الحرب وهو يعاني من نزيف اقتصادي شديد على مدار ثمان سنوات، فقد تخطت ديونه عتبة 90 مليار دولار، كان قد استدان معظمها من الكويت والإمارات العربية، فضلاً عن فقده الاحتياطات المالية الأجنبية في خزينة الدولة، فلقد صرف العراق على المعدات العسكرية والتسليح نسبة 35% أكثر مما صرفته إيران في تلك المدة، وزادت قوته العسكرية في الحرب، حيث كان عدد الجيش العراقي يضم 10 فرق في بداية الحرب، وأصبح يضم 55 فرقة بعد نهايتها، فضلاً عن ازدياد عدد الجنود إلى مليون جندي، و500 طائرة، و5500 دبابة عسكرية، واستخدم الأسلحة الحديثة على عكس الجانب الإيراني الذي كان يعتمد أكثر على العنصر البشري[97]، وفي الفترة ما بين عامي 1987م إلى 1990م تعرضت العديد من الدول العربية لخسائر نتيجة الحرب العراقية الإيرانية؛ نظرًا لتدهور أسعار

97 ياسين طه نوري الشكرجي، ***الحرب الأمريكية على العراق***، مكتبة الرائد العلمية، دار العربي للنشر، عمان، 2000م، ص25.

النفط عالميًا، حيث وصل سعر برميل النفط إلى 18 دولار، مما أثر على الدول العربية ولاسيما النفطية منها[98].

أنشأت الكويت منشأة نفطية في المناطق الجنوبية على الحدود العراقية في الحقول الرملية، وزاد إنتاج هذه الحقول النفطية، وبلغت قيمة النفط الذي سحبته الكويت منها 2400 مليون دولار، وهو ما عَدَهُ صدام حسين خيانة للعراق، فقام بإلغاء الديون الكويتية على العراق، وحشد جيشه على الحدود الكويتية تمهيدًا لغزوه[99].

بعد الخسائر التي تعرض لها العراق نتيجة الحرب، وضع خطة لتسديد ديونه على مدى ثلاث سنوات، إلا أن بعض الدول التي استدانت منها العراق عارضت هذه الخطة، منها فرنسا بحجة أن المبادرة العراقية تشكل خللاً في علاقاتهما، فتوقفت المبادلات التجارية بين العراق وفرنسا عام 1990م، وزادت المخاوف الفرنسية من استحالة قدرة العراق على تسديد ديونه بعد أزمة الكويت[100]، إذ ترتبت على العراق ديون ضخمة، ولكن ذلك كان مدبرًا من قبل الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية التي دأبت على تشجيع العراق لمواصلة الحرب.

المطلب الثاني: آثار الحرب على إيران.

خرجت إيران من الحرب معزولة سياسيا؛ وزاد في ذلك الجهود التي بذلتها من أجل تصدير ثورتها للخارج، وهو ما جعلها في حالة خلاف مع كثير من الدول الخليجية المجاورة، كما أدى ذلك إلى تدمير مواردها القومية، وزعزعة مكانتها وهيبتها العالمية، وتزامن هذا الانهيار الاقتصادي الإيراني بانهيار اجتماعي

98 محمد عزومي، ***أمن الخليج في المنظور الأمريكي مبدأ كارتر في التطبيق***، مجلة شؤون الأوسط، عدد4، تصدر عن دراسات الاستراتيجية والتوثيق، لبنان، 1991م، ص47.

99 بيار سالينجر، أريك لوزن، ***الملف السري لحرب الخليج***، ط1، شركات المطبوعات للنشر، بيروت، 1993م، ص281.

100 عزام محمود، محمد النحال، ***حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي***، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس1991، ص83.

وبشري، حيث قتل ما يربو على مليون جندي إيراني، وأصيب مئات الآلاف منهم بعاهات دائمة[101]، ورفضت إيران قرار مجلس الأمن الذي لم يوجه أي تهمة أو عقوبات للعراق في حربه ضد جارته إيران، لكنها اعتبرت أنها حصلت على مكافئة عندما أدانت الأمم المتحدة العراق بعد غزوه للكويت[102].

من جانب آخر رأت إيران في تمسك الدول الخليجية بموقفها الداعم للعراق خطرًا على أمن الخليج[103]، فاعتماد العراق على الدعم الخليجي له من جهة، وعزلة إيران عن محيطها والعالم من جهة أخرى أدّيا إلى حدوث توترات مع الدول الخليجية[104]، مثل تهديد الملاحة البحرية، الضغط الإيراني دفع القيادات الخليجية إلى تقليل الدعم للعراق بغرض التخفيف من حدة الصراع، واجتمعت الدول الخليجية ممثلة بالسعودية، والكويت، وقطر، والبحرين، والإمارات العربية، وعمان، حيث قررت الاتحاد لحماية مصالحها في إطار يسمى مجلس التعاون الخليجي عام 1981م[105]، والذي كان الهدف منه حماية الدول الأعضاء من الأخطار الخارجية، والحفاظ على استقرار أنظمتهم خاصة بعد الثورة الإيرانية.

أوجدت الحرب العراقية الإيرانية موطئ قدم للتدخل العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، ونتج عن تطور الأحداث بروز دور الغرب في خلق وإدارة الأزمات الدولية، حيث ساعدت الحرب العراقية الإيرانية على خلق فجوة سهلت التدخلات الأجنبية، فحيوية تلك المنطقة جعلها من المناطق المهمة لدى الغرب.

---

101 عدنان محمد سلمي، ***موقف الدول العربية من الحرب العراقية الإيرانية***، 1980م/1988م، مجلة آداب ذي قار، العدد3، تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي، قسم الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، 2000م، ص194.

102 عبد الوهاب القصاب، مرجع سابق، ص157.

103 عبد الأمير ملكي، ***الأيام العصيبة***، (شهادات حية لعوائل وأفراد وأحزاب)، ط1، مطبعة الراية للنشر، بغداد، 2009، ص45.

104 بيار ميكال، ***تاريخ العالم المعاصر***، 1945م/1991م، ط1، دار الجليل للنشر، بيروت، 1993م،532.

105 ***مجلس التعاون الخليجي***: منظمة إقليمية عربية أعلن عن تأسيسها في فبراير 1981م، ضمنت6دول، انظر إلى عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة العسكرية، ج6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر 1994، ص44.

خلاصة لهذا الفصل، يمكننا القول أنه بعد عام 1988م وانتهاء الحرب العراقية الإيرانية مخلفة خسائر سياسية، واقتصادية، وعسكرية على طرفي النزاع اللذين خرجا من الحرب من دون أن يحقق أحدهما النصر على الآخر، فالإنفاق العسكري تزايد بشكل كبير في هذه المدة في سباق للتسلح، حيث سعى كل م طرفي الحرب إلى امتلاك أكبر قدر من الأسلحة للتفوق على الطرف الأخر، ففي بداية الصراع كانت القوة لصالح الجيش الإيراني حيث كان يتلقى التسليح الأمريكي لكن الموازين انقلبت لصالح العراق نتيجة كثرة المشتريات العسكرية، فقد خرج العراق من الحرب وهو يمتلك قوة عسكرية نظامية فضلاً عن امتلاكه العديد من الأسلحة.

أما الجانب الإيراني فقد اهتم بعلاقته مع أمريكا في عهد الشاه كما عملت على تطوير برنامجها النووي وتوسع صناعاتها العسكرية في إنتاج الأسلحة، لكن كان من أهم النتائج العسكرية للحرب هو اهتمام إيران بتطوير برنامجها النووي الذي سيصبح وبالا عليها في مقبل الأيام.

أما من الجانب الاقتصادي، فإنه في كلا البلدين قد أدت الحرب إلى ركود في القطاعين الصناعي والزراعي إذ تدمرت الكثير من المؤسسات الصناعية خلال الحرب، فضلاً عن نقص المواد الأولية والسلع وبذلك أصبحت قيمة الإنتاج الصناعي خلال الحرب تتميز بالتذبذب. ففي إيران أثرت الحرب على القطاع الخاص في وتدهورت الاستثمارات الصناعية منذ بدء شرارة الحرب مما جعلها تعيش فوضى اقتصادية كبيرة، كما أثرت الحرب أيضاً على العائدات النفطية بشكل كبير نتيجة تعرض منشأتها النفطية للقصف.

أما من الناحية الاجتماعية فقد أثرت الحرب على المجتمع العراقي حيث تزايد حجم الهجرة السنوية من العراق إلى البلدان الأخرى. أما من الجانب الإيراني فقد زادت أعداد العاطلين عن العمل مما شكل عبئاً على الوضع الداخلي الإيراني.

الفصل الثالث: التغيرات الاقتصادية والدينية على المجتمع العراقي بعد الاحتلال الأمريكي.

تمهيد:

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م بدأت التدخلات الإيرانية في الشؤون الداخلية العراقية على كافة الأصعدة منها الاقتصادية والسياسية والدينية، الأمر الذي أدى إلى تغلغل النفوذ الإيراني، وهذا التدخل يعتبر بشكل غير مباشر من نتائج الحرب العراقية الإيرانية التي سعت إيران من خلاله إلى تحقيق النتائج التي لم تستطع تحقيقها خلال حرب استمرت لمدة ثمانية سنوات بين البلدين، فبعد الحرب العراقية الإيرانية بحثت العراق عن مصدر اقتصادي لمعالجة مشاكلها الاقتصادية ووجدت ذلك في الكويت، وهذا ما جلب للعراق الكثير من المشاكل في علاقتها الدولية، ثم تراكم الأمر إلى انتباه العالم لامتلاك العراق للأسلحة المدمرة، وبغض النظر عن وجودها من عدمه إلا أنها كانت حجة دول التحالف في مهاجمة العراق والدخول إليه بريا في 2002م، فالنظر إلى تسلسل الأحداث سنجد أن الأمر بدأ منذ الحرب العراقي الإيرانية ومازال مستمرا إلى يومنا هذا. في هذا الفصل سنتطرق إلى الأوضاع الاقتصادية والدينية للعراق بعد الحرب الأمريكية على العراق، وعلاقة ما يعيشه العراق من أوضاع بالحرب العراقية الإيرانية، قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين، تناول المبحث الأول التغيرات الاقتصادية في العراق، بينما تناول المبحث الثاني التغيرات الدينية في المجتمع العراقي.

المبحث الأول: التغيرات الاقتصادية في العراق.

تمهيد

إن التعامل مع الواقع الاقتصادي العراقي المتصف باختلال الهياكل الاقتصادية، وضعف القطاعات الرئيسية المختلفة كالقطاع الصناعي والزراعي وتحطم الهياكل والبنى التحتية الاقتصادية نتيجة الحروب المتعاقبة، واختلال الإنتاج، وزيادة معدلات البطالة، وانتشار الفقر بين جزء كبير من أفراد المجتمع، يجعل الناظر يتأمل من أين بدأت كل هذه الآثار وكيف وصل العراق إلى الحال الذي هو عليه، وفي محاولة لتشخيص واقع الاقتصاد العراقي والتطرق لهذه التغيرات[106]، قسمنا هذا المبحث إلى عدة مطالب، تناول المطلب الأول الوضع الاقتصادي للعراق قبل الحرب، بينما تناول المطلب الثاني الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب، أما المطلب الثالث فقد تناول التبادل التجاري بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003م ومعرفة الأوضاع العراقية بعد الحرب، وتوضيح العلاقات المستقبلية العراقية الإيرانية.

المطلب الأول: الوضع الاقتصادي للعراق قبل الحرب العراقية الإيرانية

تعتمد إمكانيات الدولة على الإمكانيات الاقتصادية العامة والخاصة، في رسم خارطة طريق مرحلية واستراتيجية لبناء مقدمات الانتقال إلى اقتصاد قوي، وتُعد السياسة المالية ذات أهمية في اقتصاد العراق في ظل الظروف التي يمر بها، ولقد اتسمت السياسة الاقتصادية للعراق خلال مدة الحكم الملكي 1921-1958م بالتقليدية، إذ اعتمدت على القطاع الخاص من خلال تقليل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وتخفيض معدلات الفائدة على القروض، وتقديم التسهيلات والمنح لهذا القطاع، وبدأ الاقتصاد في العراق خلال مدة الحكم الملكي[107] بالظهور بعد توقيع اتفاقية مناصفة الأرباح عام 1951م مما جلبت تلك الاتفاقيات وفرة في الإيرادات النفطية، فأصبح يعتمد على الإيرادات النفطية في تمويل الإنفاق العام، ولقد

---

[106] Hank, Naim ."ضوابط تصرفات الحاكم المسلم الاقتصادية في ظل السياسة الشرعية". BALAGH - Journal of Islamic and Humanities Studies 1 / 2 (October 2021): 257-277.

107 جواد هاشم، ***تقييم النمو الاقتصادي في العراق 1950م/1970م***، تجربة التخطيط، ج1، ط2، وزارة التخطيط، بغداد، 1972م، ص41.

تميزت تلك المدة بمبدأ الحرية الاقتصادية، وتشجيع القطاع الخاص في مراحله الأولى، والذي أدى إلى ضعف التوسع الاقتصادي بعد أن دفعت ظروف الحرب العالمية الثانية، والأزمات الاقتصادية في العراق إلى تحفيز الحكومة على مزاولة أكبر قدر ممكن من النشاطات الاقتصادية.

ومثل عام 1973م زيادة في الواردات النفطية مما جعلها توفر فائضًا في الميزانية العامة، فتبنت الحكومة سياسة اقتصادية توسعية أسهمت في زيادة حجم الاستثمار، فقد دفعت الزيادة في أسعار النفط العراق إلى تأميم الإيرادات النفطية من 214 مليون عام 1970م إلى 3,1 مليار دينار عام 1975م ووصلت تلك الزيادة النفطية إلى 8,9 مليار دينار عام 1980م مما جعل الحكومة تتمتع بموارد اقتصادية ومالية غير محددة في الاقتصاد النفطي، ولجأت إلى تطبيق نظام جديد احتكرت بموجبة القطاعات الاقتصادية، كما أخضعت بعض القطاعات الخاصة لهيمنة القطاع العام، ولقد تميزت تلك المرحلة بوضع خطط استراتيجية من أجل رفع معدلات النمو الاقتصادي[108].

ومن أهم المشاكل التي واجهت تلك الطموحات:

1. الانخفاض في القطاعات الإنتاجية ولاسيما الزراعية، مما أدى إلى نقص في السلع الزراعية والغذائية.
2. عدم الاهتمام بترتيب الأولويات التنموية، لاسيما للإنتاج غير النفطي مقارنة بالقطاعات الخدمية الأخرى.
3. ضعف أجهزة التخطيط والمتابعة.
4. تضيق الطاقة الاستيعابية للاستثمار.

108 وزارة التخطيط، هيئة التخطيط بعيد المدى، الخطة بعيدة المدى الاتجاهات الرئيسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق لغاية 1995م، المجلد الأول، منشورات وزارة التخطيط بغداد،1974م، ص10.

5. التوسع في التشغيل من دون الاهتمام بالكفاءة الإنتاجية.

وأسهمت هذا العوامل في ضعف الدولة وعجزها عن تحقيق أهدافها الاقتصادية المخطط لها نتيجة لانخفاض الكفاءة الاقتصادية لمؤسسات القطاع العام[109]، فالزيادات في القطاع النفطي تُعد العنصر الأساس في إيرادات الحكومة، وتُعد كذلك المصدر الوحيد لتمويل البرامج الاستثمارية، فضلاً عن كونها مصدر العملات الأجنبية اللازمة لتمويل عملية الاستيراد.

وواجه الاقتصاد العراقي تحديات كثيرة لابد من تجاوزها على وفق التغيرات السياسية والاقتصادية عبر تهيئة ظروف الإصلاح والتقويم، إلى جانب المراقبة والإشراف من أجل الوصول إلى استعادة النشاط الاقتصادي بعد الانحرافات التي عانى منها في الفترات السابقة نتيجة الضعف الذي أصابها، وبالتالي عرقلة آليات الاقتصاد ونشاطاته. وعليه لابد من تصحيح تلك المسارات ضمن رؤى بنيوية على نطاق الاقتصاد العراقي، بغرض وضع الأسس الملائمة للتنمية والنهوض الاقتصادي المطلوب، وقد عُدت البدايات الأولية لبرامج التنمية منذ القرن الماضي، حيث بدأت سلسلة الإعمار في العراق، والتي بدأت عام1951م، وامتدت إلى عام 1958م، عن طريق برامج استثمارية خططت لإقامة العديد من مشاريع البنية التحتية، كالسدود، والخزانات، والطرق، والموصلات، والجسور، فضلاً عن الاهتمام بالقطاعين الزراعي والصناعي، وقطاع الخدمات الذي قدر بمبلغ 231 مليون دينار، والذي كان موزعًا كالآتي:

1. الزراعة بنسبة 31%
2. قطاع الخدمات بنسبة 27،4%
3. النقل والمواصلات بنسبة 25،5%
4. الصناعة بنسبة 10،7%

109 عبد المنعم السيد علي، ***الاقتصاد العراقي إلى أين***، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد228، فبراير1988، ص72.

في عام 1958م تم إنشاء وزارة التخطيط[110]، التي عملت منذ ذلك التاريخ على وضع الأسس للسياسية الاقتصادية في العراق، ووضع الخطط الاقتصادية التي ركزت على القطاع الزراعي، والتصنيع وتحرير القطاع النفطي، وقد بلغت المخصصات الاستثمارية التي بدأت منذ عام 1970م وامتدت إلى عام 1990م حوالي 80 مليار دينار، وميز هذه المدة مشاركة العراق في جميع الأنشطة الاقتصادية، وكانت نسب التنفيذ حوالي 70% في عام 1970م وفي الفترة ما بين عامي 1985م و1990م بلغت نسبة التنفيذ 58%، ويمكن عد هذه الانخفاضات في تنفيذ المخصصات إلى ضعف الطاقة الاستيعابية للاقتصاد العراقي، وصعوبة توافر المستلزمات اللازمة لتنفيذ العديد من الاستثمارات إثر اتباع مبدأ التنمية الاستثمارية.

وخلال عقد السبعينات تمكن العراق من تحقيق معدلات في النمو الاقتصادي نتيجة الاستثمارات الكبيرة التي حققت إنجازات كبيرة وملحوظة في العديد من المجالات، ومنها البنى التحتية، وتطوير العديد من القطاعات الصناعية والزراعية، فضلاً عن القطاع الخدمي، وبالأخص قطاعات الصحة، والتعليم، ولقد ارتبطت هذا الاستثمارات بما سمي بالوفرة النفطية نتيجة تعديل في أسعار النفط، وما حققه من نمو كبير في العائدات والصادرات النفطية التي عُدت الأساس الأول للنمو خلال تلك السنوات، وقد تأثرت القطاعات الزراعية نتيجة قلة عدد الأيدي العاملة من جانب، ومن جانب آخر انتقال العديد من الأيدي العاملة إلى القطاعات الأخرى، مما سبب عجزًا في توافر القوى العاملة خلال تلك المرحلة، فقد أصبح العراق أحد الأقطار المستقبلة لليد العاملة العربية، فحقق الإنتاج المحلي خلال هذه المدة ارتفاعًا في معدلات النمو، وزادت النسبة من 6197,2 مليون دينار عام 1970م إلى 19416,6 مليون دينار

110 عبد الرسول عبد جاسم، ***بحث نحو تقويم الاقتصاد العراقي (الحلول والمعالجات)***، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، المؤتمر العاشر، مجلة المنصور، ج1، العدد14، 2010، ص6

عام 1980م والذي ارتبط بالوفرة النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط عالميًا، ولقد تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في العراق خلال فترة 1980م، نتيجة توقف الصادرات النفطية لفترات محددة بسبب دخول العراق الحرب مع إيران؛ نظرًا لاستنزاف الموارد لصالح الحرب، وتراجع عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية، والتي تشمل الصناعة والزراعة[111].

لقد تأثر الاقتصاد العراقي بالعقوبات التي فرضت عليه، فتدهورت القطاعات الصناعية والزراعية، وانخفضت معدلات النمو الإنتاجي المحلي، والتي وصلت إلى أدنى ما دون مستويات معدل النمو السكاني، وهو ما دفع الدولة إلى انتهاج سياسة جديدة عبر إصدار التشريعات والقوانين التي من شأنها تسهيل الاستثمار العربي، وتحفيز القطاعات الخاصة، وسمحت بالاستيراد من دون التحويل الخارجي، كما قامت بتسريح أعداد كبيرة من موظفي الدولة، وأطلقت الأسعار للعديد من السلع الأمر الذي أسهم في ارتفاع أسعار هذه السلع، وتدهورت القوة الشرائية نتيجة لتدهور قيمة العملة على نحو لم يشهده العراق منذ تأسيس دولته، وكل ذلك انعكس على عدم تحقيق التوازن الاقتصادي، وأدى إلى تدني معدلات النمو الاقتصادي من خارج القطاع النفطي، وتدني معدلات نمو الإنتاج المحلي والإجمالي.

المطلب الثاني: الوضع الاقتصادي للعراق بعد الحرب العراقية الإيرانية

بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية، عاش العراق ركودا اقتصاديا في العديد من القطاعات الاقتصادية، منها الصناعية والزراعية، فبعد عام 1988م تعثرت عملية التنمية الاقتصادية، كما تدمرت العديد من المؤسسات الاقتصادية للبلد نتيجة الحرب، فضلاً عن النقص الحاد في المواد الأولية للسلع، وعدم توافر

111 سحر قاسم محمد، ***الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق***، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، كانون الأول، 2011، ص4.

الطاقة الكهربائية اللازمة لتشغيل المصانع، مما أدى إلى تذبذب كبير في الإنتاج المحلي، وانخفاض في قيمة الإنتاج الصناعي، وقد أثرت الحرب على القطاع الصناعي والزراعي، وهو ما أثر في تراجع الاهتمام بالقطاع العام، والاهتمام بدلًا من ذلك بالقطاع الخاص، كما أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى تراجع كبير في التجارة والصناعة، فحصل عجز في ميزانية الدولة، وبالأخص ميزانية التجارة العراقية، مما دفعها إلى الاهتمام بالاقتصاد الخارجي، وتقليل الاعتماد على الاقتصاد المحلي، ولقد انعكس ذلك على عدم تحقيق أهداف وخطط التنمية الاقتصادية، وخففت من الاهتمام بالتنمية الصناعية والزراعية، واعتمد العراق على استيراد كميات كبيرة من السلع لتلبية حاجات الاستهلاك المحلي[112].

ولم يحقق النمو الاقتصادي في البلدان التي تعاني من نقص المواد الأولية والمالية، الأمر الذي دفع العراق إلى الانفتاح على الاستثمارات الأجنبية من أجل المساعدة في تحقيق نموها الاقتصادي، ونتيجة الظروف الاقتصادية الصعبة التي عانى منها العراق منذ بداية الثمانيات من القرن الماضي نتيجة الحرب، فقد اعتمد على سياسات وبرامج تعكس الوضع الاقتصادي نتيجة الظروف التي تعرض لها الاقتصاد العراقي، مما دفعه إلى الانفتاح على الأسواق المباشرة، وإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة تعتمد على الأساليب والطرائق الحديثة[113]، ويعد عام 1990م والذي عد بداية تراجع أداء الاقتصاد العراقي، ولاسيما بعد الحصار الذي استمر ثلاثة عشرة سنة والذي تمخض عنه شلل تام في الاقتصاد العراقي بكامل قطاعاته الصناعية، والزراعية، والتجارية، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م تدمر ما تبقى من مقومات الاقتصاد العراقي، إذ أسهمت الحرب في تدمير النظام المؤسسي المالي، والذي كان يعتمد على دور الدولة، مما تسبب في تعطيل الكثير من المشاريع الصناعية، وتعطيل ما يقارب 60 ألف مشروع في

112 كاظم حبيب، مرجع سابق، ص25.

116 علي منعم السيد علي، مرجع سابق، ص70.

القطاع الخاص، ونتيجة الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي انخفض مستوى الدخل، وارتفعت نسبة الاستهلاك نتيجة التراكمات الرأسمالية تجاه الاستثمار، فانخفضت الأنشطة السلعية نتيجة للانخفاض الكبير في مساهمة القطاع الإنتاجي، وأدى ذلك إلى ارتفاع في الأنشطة غير السلعية التي تركزت في نشاط الإدارة العامة والدفاع.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م والظروف الاقتصادية السيئة التي عاشها البلد خلال هذه المدة إثر فرض الولايات المتحدة حصارًا وعقوبات اقتصادية على العراق إبّان غزو الكويت عام 1990م ، جعل الوضع العراقي من الناحية الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية يعاني أكثر مما كان عليه.

وقد تسبب الحصار المفروض على العراق في حرمانه من إيراداته النفطية، وهو ما أسهم في انخفاض القطاع الانتاجي، وفي الاستيراد الذي انحصر فقط على السلع الأساسية، ولاسيما الموارد الغذائية، مما تسبب في زيادة في نسب البطالة، مع انخفاض استغلال الطاقات الإنتاجية، كما تسببت العقوبات المفروضة على قطاع النفط العراقي في عجز مالي خارجي خطير[114]، أدى في النهاية إلى تنامي الديون الداخلية والخارجية، فتوجهت الحكومة إلى تمويل ذلك العجز بواسطة الاستدانة داخليًا من البنك المركزي، والمصارف التجارية، كما نتج عن الحصار من الناحية الاجتماعية ارتفاع نسبة الفقر في البلد، واضطرابات اجتماعية، فضلًا عن حالة عدم الاستقرار السياسي.

بدأت عملية التغير في عام 2003م نتيجة ظروف الدورة الاقتصادية في الدول المتقدمة، والتي أدت إلى ازدياد الطلب على النفط، وبعد عام 2003م أصبحت تلك التغيرات في الإيرادات العنصر الأساس في تغذية الموازنة العامة، فكلما ارتفعت أسعار النفط ازداد الطلب على النفط في العراقي، وهذا يعني أن

114 علي منعم السيد علي، مرجع سابق، ص70-71.

الاقتصاد العراقي ينمو نتيجة الازدياد في الموارد المالية النفطية، وعلى وفق ذلك بات استهلاك النفط معيار التقدم الاقتصادي والصناعي فالعلاقات الارتباطية للمجتمع العصري حيال إمدادات الطاقة لاسيما النفط، وتتبين أهمية النفط في الحياة المدنية وقطاع الصناعات التجارية والزراعية.

ويتقلص هذا النمو نتيجة الشح في تلك الموارد، وهو ما ترك موضوع الموازنة العامة وتقلبات الإنتاج المحلي الإجمالي، وتلازمها في السياسة المالية في العراق تسير باتجاهين متماثلين.

الاتجاه الأول: يمنح الأولوية النسبية للنفقات المتعلقة بالرفاهية الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية، وتقديم الرفاهية الاستهلاكية على حساب النمو والاستقرار الاقتصادي لدواعي اجتماعية واقتصادية نتيجة معاناة الحرمان التي عاشها الشعب لسنوات طويلة.

الاتجاه الثاني: تمثل في الاعتماد على الموازنة الريعية، مما جعلها غير قابلة للتنازل عن أي امتيازات يُراد تحقيقها في ظل الظروف الاقتصادية، وأدت إلى تشكيل تخصيصات في البطاقة التموينية[115]

شهد العراق بعد عام 2003م تغييرًا عنيفًا تمثل في تغيير النظام السياسي من قبل القوى الخارجية ممثلة بالاحتلال الأمريكي للعراق، وفي ظل الظروف والاضطرابات عانى فيها الاقتصاد العراقي من الفوضى وعدم وضوح الرؤيا التي عاشها بعد عام 2003م فلا يمكن أن يكون اقتصادًا قياسيًا أو نمطيًا يصلح لتطبيق النظريات الاقتصادية المختلفة عليه، ومن المعلوم أن أي نظرية اقتصادية لابد أن تبنى على تغيرات ونماذج اقتصادية تتسم بالوضوح، بهدف التنبؤ بمسار التغيرات الاقتصادية كليًا، ومن الصعب أن يتم تحقيق ذلك في ظل الظروف التي مر بها العراق، وقد أراد الاحتلال الأمريكي تطبيق سياساته الليبرالية المستوحاة من النظريات الاقتصادية النيو كلاسيكية على الاقتصاد العراقي، وفي الواقع يمكن تحقيق هذه

115 مظهر محمد صالح، مرجع سابق.

النظريات على الاقتصاد الذي يحقق تطورًا معقولًا، ويمتلك قواعد إنتاجية لازمة، ونمطًا اقتصاديًا واضحًا، وهذا ما لا يتوافر في اقتصاد العراق الذي يفتقر إلى الأسس الضرورية لتوسيع قواعده الإنتاجية لاسيما في المجالين الصناعي والزراعي، فضلاً عن تدهور البنية التحتية اللازمة، وعدم توافر المناخ الاستثماري الملائم.

إن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية له آثار سلبية على اقتصاديات الدول المنتجة للنفط، إذ أن أغلب هذه الدول تعتمد اعتماداً كلياً على النفط كمصدر رئيس في نمو وتنمية اقتصادياتها وإعداد موازنتها لا يمكن للحكومة الاعتماد على النفط بالدرجة الأولى، ولكن يمكنها الاعتماد على القطاعات الأخرى ومنها الصناعية والزراعية وغيرها.

ولقد عُدت آلية التحول أساسية للتحول نحو اقتصاد الأسواق، والانفتاح على الاقتصاد الدولي، ويُعد هذه التحول الاقتصادي الذي ارتبط بعمليات الإصلاح الاقتصادي التي اجتاحت الكثير من الاقتصادات، وعُدت سياسة الإصلاح التي جاءت بدورها للتغلب على الاختلال الحاصل في النشاط الاقتصادي، مما أدى إلى رفع مستوى الكفاءة في الأداء الاقتصادي؛ لاعتمادها على اقتصاد الأسواق في اتخاذ القرارات الاقتصادية، وبرز القطاع الخاص كمحور أساس من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي، والقيام بدور فاعل في العملية الاقتصادية من خلال ما يأتي:

1. العمل على تصحيح الوضع الاقتصادي.
2. تقليل المخاطر الاستثمارية على الحكومة.
3. العمل على توافر فرص عمل من أجل القضاء على البطالة.
4. العمل على تخفيف الأعباء التمويلية على الحكومة، ولاسيما في مشاريع البنية التحتية.

بدأ في العراق[116]، التغيير الجوهري في السياسة الاقتصادية العامة للدولة، إذ ظهرت الحاجة إلى إدراك دور القطاع الخاص، ومدى حاجة الحكومة إليه من أجل القيام بالكثير من الاستثمارات الضرورية لتوسيع قاعدتي الاستثمار والتوظيف، والمساهمة بشكل رسمي إلى جانب الحكومة في زيادة الإنتاج المحلي، وبناء قواعد الإنتاج، والعمل على التوسع في إنشاء الشركات المساهمة لما تحققه من ميزات لكونها أكثر الأشكال القانونية الملائمة لإنشاء اقتصاد قوي يمكنه المساهمة في تحقيق هدف التنمية، وتنويع مصادر الدخل.

المطلب الثالث: التبادل التجاري بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق 2003

عملت إيران على تقوية علاقاتها التجارية والاقتصادية مع العراق من أجل تحقيق المكاسب المالية، والهدف من ذلك هو تحقيق التنافس التجاري بين البلدين، فعملت على إضعاف القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية للعراق عبر طرح منتجات إيرانية تشمل السلع الغذائية، والسلع الاستهلاكية رخيصة الثمن في السوق العراقي، فضلاً عن بناء السدود، وتحويل بعض الأنهر التي تغذي مجرى شط العرب المائي، وعملت على زيادة المنتجات الزراعية بعد تدهور القطاعات الزراعية في المناطق الجنوبية[117]، فضلاً عن توسيع نفوذها الاستثماري وشركاتها الاقتصادية في بغداد والمحافظات الجنوبية، ولقد عُد النفوذ الإيراني الاقتصادي بشكل عام في العراق مبنيًا على الأسس التجارية، وربط الأسواق بالمنتجات الإيرانية، وقد شهدت العلاقات التجارية بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م تطورًا ملحوظًا في الجانب التجاري خاصة، حيث عملت إيران على إغراق الأسواق العراقية ببضائعها، والتي وصفها المسؤولون في وزارة الصناعة بأنها سلع أقل جودة مقارنة بسلع البلدان الأخرى، لكن رغم ذلك ازداد

116 سحر قاسم محمد، ***الاليات الوجب توفرها لانتقال العراق من اقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق***، مرجع سابق، ص20.

117 علي، أحمد، ونايتس، ***النفوذ الإيراني في العراق***، مجلة المستقبل العربي، العدد388، 2011، ص148.

التبادل التجاري بين البلدين، وتتسم التجارة بين العراق وإيران بأنها تجارة ذات اتجاه واحد من إيران إلى العراق فقط كما وصفها بعض المسؤولين العراقيين، وبحسب وزير التجارة الإيراني فإن قيمة التبادل التجاري بين العراق وإيران بلغت 1 مليار دولار عام 2005م فيما بلغت قيمة السلع العراقية المصدرة إلى إيران 95 مليون دولار فقط، هذا ويزداد النفوذ التجاري والنشاط الاقتصادي الإيراني في داخل العراق في الأسواق العراقية، والمراكز التجارية التي تبين مدى تواجد السلع الإيرانية في العراق في الوقت الراهن، ولقد أعلن وزير التجارة العراقي أن التبادل بين العراق وإيران بدأ بالتوجه نحو الازدياد مؤكدًا وجود مساع لكلا البلدين من أجل رفع حجم التبادل التجاري بينهما، ويعود سبب ارتفاع التبادلات التجارية بين البلدين إلى اعتماد العراق على إيران في تأمين الكثير من السلع الاستهلاكية وبعض الخدمات الأخرى في القطاع الخاص، أما في القطاع العام الحكومي فهناك استيراد المشتقات النفطية التي يحتاجها العراق، والطاقة الكهربائية، والماكنات، فضلاً عن المعدات الصناعية، والأجهزة الطبية، وغيرها من السلع التي يحتاجها العراق، كما يرجع سبب التبادل التجاري بينهما إلى قرب الأسواق الإيرانية من العراق، إذ تربط بينهما الطرق البرية سهلة التنقل بين البلدين.

لقد أصبح العراق يعتمد على السلع الإيرانية نتيجة تدمر صناعته بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه، والتي بدأت منذ عام 1990م واستمرت لحين الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م فعانى الاقتصاد العراقي نتيجة الحروب التي مر بها، إذ أصبح مدمرًا بشكل كبير، واعتمد على السلع الاستهلاكية الإيرانية، وقد أصبحت التجارة العراقية بعد عام 2003م تجارة منفتحة نحو الأسواق الإيرانية، والأسواق الدولية[118]، فوجدت في البضائع الإيرانية المورد الرئيس للشعب العراقي، ولكنها تراجعت بعد ذلك بسبب النوعية الرديئة للسلع على عكس ما كانت عليه من نوعية جيدة، ومطابقة

118 جريدة الشرق الأوسط، (2010/12/3)، العدد116903، الموقع www.aawsat.com.

للمواصفات والمعاير، وتعد التوجهات الاقتصادية والتجارية بين العراق وإيران توجهات توافقية بين البلدين[119]، ويتميز القطاع التجاري بارتفاع نسبة أسهم التجارة الخارجية في تكوين الدخل القومي، وارتفاع نسبة الصادرات إلى الدخل القومي عن نسب الاستيراد بسب نمو الصادرات النفطية.

يتركز هيكل الصادرات العراقية على سلعة واحدة وهو النفط الخام؛ لذلك يوصف الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاد مصدرًا لسلعة الواحدة، وتتميز باقي السلع التي ينتجها كالسلع الغذائية، والموارد الأولية برداءتها ونموها الضعيف بسبب اعتماد إنتاجها على التقلبات المناخية، وهو ما جعل الاقتصاد العراقي اقتصادًا أحادي الجانب[120]، ولقد وقعت غرفة التجارة والصناعة الإيرانية واتحاد غرفة التجارة العراقية في طهران عام 2011م مذكرة تفاهم مشتركة تنص على تأسيس مؤسسات تجارية وصناعية مشتركة بين البلدين، وتحديد بعض الشركات التفتيشية بين العراق وإيران، من أجل تسهيل عمليات التصدير والاستيراد، وإزالة الحواجز الجمركية، وتوقيع مذكرة تفاهم بين العراق وإيران تجعل منهما شريكين تجاريين، وتعد السلع الإيرانية أرخص سعرًا من سلع البلدان الأخرى، ومنها الصينية نتيجة انخفاض تكاليف الشحن من إيران إلى العراق، فضلاً عن قرب الأسواق الإيرانية من العراق، فارتفعت قيمة السلع الإيرانية بسبب أسعارها التنافسية، وسهولة النقل بين البلدين، فضلًا عن الصناعات العراقية المدمرة بعد الاحتلال الأمريكي[121]، تطورت العلاقات العراقية الإيرانية من الناحية التجارية في السنوات الأخيرة لدرجة أن العراق أعلن إنشاء منطقة تجارية حرة قريبة من المدن الجنوبية، وبالأخص البصرة لكونها أكبر المدن التجارية في العراق، وإطلالتها البحرية الوحيدة، وبذلك أصبح العراق أكبر مستورد للبضائع الإيرانية،

119 صباح محمود، ***الصراع الجيولوليتكي في الخليج العربي***، بغداد، مطبعة السعدون، 1986م، ص119.

120 التقرير الاقتصاد السنوي للبنك المركزي العراقي، (2010)، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010، ص55.

121 توقيع مذكرة تفاهم بين غرف التجارة العراقية والإيرانية، صحيفة الوفاق، العدد 3991، سنة2011.

وتشمل السلع الإيرانية المصدرة إلى العراق السيارات، والمعدات الصناعية، والسجاد، والصناعات البلاستيكية، ومواد البناء، والأجهزة الطبية، وغيرها من المواد الاستهلاكية التي يحتاجها السوق العراقي[122].

بلغت قيمة التبادل التجاري بين العراق وإيران في السنوات الأخيرة على وفق الإحصائيات التي تمتلكها إيران ما يقارب 400 مليون دولار، ومع العراق وصل ما يقارب إلى 5 مليار دولار مؤكدًا أن العقوبات التي فرضت على بلده لم تؤثر على حجم التبادل التجاري بينهما، وتمكنت الحكومة الإيرانية من إنشاء لجنة تهدف إلى تعزيز التعاون التجاري بين البلدين سميت لجنة التنمية الاقتصادية، وأشار إلى أن إيران أصبحت تسعى إلى التعاون في مجال إعادة إعمار البنى التحتية نتيجة الدمار الذي أصاب العراق بسبب الحروب التي مرت بها.

وقد نصت الاتفاقية على تصدير الغاز الإيراني إلى العراق[123]، وبالفعل تم العمل على تصدير الغاز الإيراني يوميًا إلى العراق عبر محطتي بغداد والمنصورية في محافظة ديالى لتوليد الكهرباء بالغاز الطبيعي، ولقد استمرت واردات الطاقة الكهربائية الإيرانية إلى العراق بواقع 400 ميكا واط عبر ثلاث خطوط رئيسة: الأول خط كرمانشاه – ديالى، والخط الثاني: سربيل زهاب – خانقين، والخط الثالث: عبدان – البصرة، فضلًا عن استيراد 100 ميكا واط من تركيا، وقد أعلنت منظمة التنمية التجارية الإيرانية عام 2013م أن العراق أكبر مستورد للبضائع الإيرانية، كما أنها أعلنت ارتفاع حجم الواردات العراقية من المنتجات الإيرانية، والتي بلغت 15,7% عام 2013م وقد بلغ حجم التبادلات التجارية الإيرانية العراقية عام 2012م 11 مليار دولار وفي خطوة أخرى يسعى العراق إلى تشجيع الشركات الصناعية الإيرانية على

122 جون وينبرغ، ***العلاقات التجارية بين العراق وإيران***، توازن مختل الجار قبل الدار، مجلة المجلة، العدد 1561، 2011، ص43

123 حجم التبادل الاقتصادي بين إيران والعراق سيرتفع إلى 14مليار دولار، موسوعة الاقتصاد، 2013/7/7م.

الدخول إلى الأسواق العراقية، ولقد أعلن الجانب الإيراني في طهران منح تسهيلات إضافية إلى العراق، وجاء ذلك خلال اللقاء الذي جمع وكيل وزارة الصناعة والمعادن عام 2012م في بغداد مع الوفد الإيراني برئاسة نائب اللجنة الدائمة الإيرانية المشتركة أمين الشريفي وعدد من المسؤولين من الشركات الإيرانية المتخصصة في المجال الصناعي من أجل بحث ومناقشة سبل تعزيز العلاقات بين البلدين، وتفعيل أسس التعاون المشترك بين الشركات الصناعية العراقية، والشركات الصناعية الإيرانية، وإمكانية دخول الشركات الإيرانية للسوق العراقي[124]، وبدأت المساعي الإيرانية في السفارة الإيرانية في بغداد عن طريق الملحقية التجارية الإيرانية، والتي هدفت إلى تأسيس أسواق تجارية ومعامل في الأسواق العراقية، بغية تشغيل العاطلين عن العمل، والقضاء على البطالة[125].

المبحث الثاني: التغيرات الدينية في المجتمع العراقي

تمهيد:

تميز العراق منذ القديم باحتضانه للعديد من الديانات والمذاهب والأعراق، بعضها أصيلة تعود إلى حضارة وادي الرافدين، وبعضها الآخر مستوطنة وفدت إليه من مناطق أخرى، ولكن الطابع العربي الإسلامي كان هو الغالب في التأثير والحضور منذ الفتح الإسلامي، ولدراسة التغيرات التي حصلت في العراق بعد

124 محمد حسين شذر وحيلي، ***العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003***، دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، ط1، الناشر دار الجنان، الأردن، 2016، ص159

125 العراق يمنح الشركات الإيرانية تسهيلات إضافية، 2012/4/15، ورد على الموقع التالي:

الحرب الإيرانية العرقية في الفترة ما بعد الاحتلال الأمريكي، كان لابد من مقارنة بين ما كان عليه العراق قبل الحرب وبعده لذلك قسمنا هذا المبحث إلى عدة مطالب، تناول المطلب الأول المجتمع العراقي دينيًا قبل الحرب، بينما تناول في المطلب الثاني المجتمع العراقي دينيًا بعد الحرب، أما المطلب الثالث فقد تناول العلاقات الدينية بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م.

المطلب الأول: المجتمع العراقي دينيًا قبل الحرب العراقية الإيرانية

امتاز العراق على مر العصور بالتركيبة الدينية والقومية والمذهبية، فضلًا عن هجرات العرب الذين قدموا إليه في مراحل مختلفة عبر التاريخ، كما هاجر إليه العديد من الإيرانيين، والتركمان، والأرمن، وبعض العرقيات والديانات الأخرى[126].

واستمرت في العراق الثقافة العربية الإسلامية بشقيها الشيعي والسني، واستطاع أتباع الديانات والقوميات الأخرى المتمثلة باليهود، والمسيحين، والصابئة، واليزيدين المحافظة على هوياتهم الدينية والقومية عبر مرور الأزمان، ويعتبر التنوع الديني والقومي والطائفي واحداً من أكثر الأمور تعقيدًا في الدول التي يوجد فيها تعدد ديانات وقوميات متنوعة، وقد كانت الأديان والمذاهب في العراق متقاربة تارة ومتنافرة تارة أخرى، بيد أن تقاربها وتنافرها لم يصلا إلى حد الإلغاء، ولقد عجز النظام السابق طوال العقود الماضية عن استيعاب فسيفساء المجتمع العراقي في ظل غياب تام للمؤسسات والآليات القادرة على استيعاب هذا التنوع، وتكفل حقوق جميع

القوميات الدينية والطوائف المختلفة، ومن ثم المساواة بينهم[127].

126 معين حداد، الشرق الأوسط، ***دراسة جيوبوليتكية قضايا الأرض والنفط والمياه***، ط3، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2002، ص67.

127 رشيد الخيون، ***الأديان والمذاهب بالعراق***، طهران، مطبعة سبحان عام 1996، ص5.

ويعتبر العراق ذو بعد استراتيجي، بسبب وجود استقرار قائم على خطط معينة، ونتيجة لذلك ظهرت فيه العديد من الحضارات القديمة من أهما البابلية. أما العرقيات المكونة للمجتمع العراقي هي العرب، والأكراد، والتركمان، والفرس، فضلاً عن الأعراق المتنوعة الأخرى منها الأرمن، والسريان، والكلدانيون، ويشكل المسلمون ما نسبته 95% من مجموع السكان.

زيادة عن وجود أقليات يهودية، ويزيدية، وصابئة يسكنون في مختلف المحافظات العراقية[128]، ويتشكل المجتمع العراقي من قوميتين رئيسيتين: هما العربية والكردية بحسب الدستور المؤقت لعام 1970م وتتراوح نسبة العرب بين 70%- 80 %، بينما يتراوح الأكراد بين 15%- 20%، فضلاً عن قوميات أخرى مثل التركمان والسريان وآخرين[129] وهم بين 5%- 7%.

الأقليات الدينية في العراق.

يمتلك العراق الكثير من الأقليات الدينية والقومية، وتتميز كل قومية بأن لها أصولها الخاصة، وبنائها الاجتماعي الخاص، وعادات وتقاليد مختلفة، فضلاً عن تاريخها، وكان العديد منهم لها نفوذ سياسي في الدولة، ولاسيما كردستان العراق، وسأستعرض هنا في عجالة أهم الأقليات العرقية والدينية التي تقطن العراق منذ فجر التاريخ، وهي كما يلي.

الأكراد: يُعد المكون الكردي المجموعة العرقية الثانية في المجتمع العراقي، ويتوزعون في محافظات: أربيل، والسليمانية، ودهوك، كما توجد أعداد قليلة منهم في محافظات ديالى، وواسط، وبغداد، أما

128 فاطمة نيشاني، فتحية حماد، ***الحرب العراقية الإيرانية والدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1980/1988***، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية، الجزائر،2006، ص10.

129 العراق، ***فسيفساء الديانات والطوائف والقوميات***، وكالة الأناضول، 8نوفمبر/ تشرين الثاني2019.

بالنسبة للدين فإن 97% من الأكراد مسلمون، ويتوزعون على الطائفتين الشيعية والسنية، بينما يشكل الأكراد المسيحيون 3% من المجتمع الكردي[130].

التركمان: يُعد التركمان المكون الثالث في المجتمع العراقي، وترجع أصولهم إلى الشعوب التركية في آسيا الوسطى، وكانت لهم أدوار مختلفة في تاريخ العراق، ويعيش أغلبية التركمان في مناطق كل من الأغلبية العربية والكردية، إذ يتواجدون في مناطق السعدية في محافظة ديالى، وكركوك، ونينوى شمال شرق بغداد.

- **المسيحيون:** ويُعد المسيحيون أقلية دينية في العراق بعد المسلمين، وقسم منهم هم سكان العراق الأصليين، كما يعتبر مسيحيو العراق من أقدم المعتنقين للديانة المسيحية في العالم، ولقد كان لهم دور كبير في تشكيل وجه العراق المعاصر، ولم يكن هناك أي حدث طائفي ضد المسيحيين في العراق عبر التاريخ، بيد أن هذه الديانة تقلصت خلال سنوات الاحتلال الأمريكي للعراق عبر هجرة أتباعها نتيجة العنف الذي طال البلاد بعد عام 2003م[131].
- **اليزيدية:** وهم أقل مكون في المجتمع العراقي، حيث يتوزعون على عدة أقاليم، لكن أغلبيتهم تعيش في العراق، وقد ظهرت الديانة اليزيدية في بلاد الرافدين قبل أكثر من أربعة آلاف عام، وتُعد من أقدم الديانات في العالم[132].
- **الصابئة:** ترجع جذور الصابئة العراقيين إلى أصول عربية، ويعدون من الأقوام الآرامية التي هاجرت إلى العراق، والذي استقروا على ضفاف دجلة والفرات وسط وجنوب العراق، ويتواجدون في بغداد، والديوانية، وديالى، والناصرية، والعمارة، وتُعد ديانة الصابئة هي أحد الأديان الإبراهيمية، وهي أقدم الديانات تاريخيًا.

130 فارس الخطاب، ***تقارير حول الأقليات الدينية والعرقية في المعادلة السياسية العراقية***، 4يونيو/حزيران 2020،ص3.

131 دهام محمد العزاوي، ***مسيحيو العراق، محنة الحاضر وقلق المستقبل***، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2012م، ص18.

132 عبود، زهير كاظم، ***الإيزيدية حقائق وخفايا وتفاصيل***، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005، ص12.

- **الأرمن:** عاشوا في العراق منذ قرون طويلة بعد موجات الهجرة الأرمنية إلى العراق، واستقروا في بغداد، والبصرة، وأصبحوا من كبار التجار الذين يتاجرون بالأحجار الكريمة، ولكن الجالية الأرمنية تناقصت في العهد العثماني[133]، حيث كان لا يتجاوز عددهم الألف نسمة، وكانوا موزعين في المحافظات العراقية بغداد، والموصل، والبصرة.
- **اليهود:** ويُعد اليهود أقل أقلية دينية موجودة في العراق، ويسكنون بغداد، وبعض المحافظات العراقية من الشمال إلى الجنوب، وتعد الموصل، والبصرة من أهم مراكزهم بعد بغداد، وقد احتل اليهود مكانة خاصة في الحياة الاجتماعية، والاقتصادية في العراق منذ مئات السنين، حيث عملوا في التجارة، والذي أعانهم في أعمالهم هو معرفتهم للعديد من اللغات الأجنبية، مما سهل اتصالهم بالأقطار القريبة والبعيدة[134]، ولقد سيطروا على التجارة في العراق لمدد زمنية عديدة ولاسيما في بغداد.

فالعراق يضم مكونات عرقية ودينية عديدة شاركت في كل أنشطة الدولة والمجتمع منذ تأسيس الدولة المعاصرة، وعلى الرغم من اختلاف تسمياتهم فقد كانوا من ضمن المؤسسين الأوائل للدولة العراقية الحديثة، وقد شارك أغلبية المسيحيون في مجلس النواب حتى قيام الحكم الجمهوري في العراق عام 1958م كما تسنم المسيحيون العديد من الوزارات العراقية، ومناصب قيادية.

المطلب الثاني: المجتمع العراقي دينيًا بعد الحرب العراقية الإيرانية

بعد سقوط نظام صدام حسين في العراق عام 2003م، نتج عنه تغيرات كان لها تأثير على دور السلطات الدينية ومواقعها النسبية للميدان الديني، فضلاً عن التأثير في السلطات الدينية بشقيها السني

133 Hank, Naim . "Modern Arap Edebiyatına Iz Bırakanlardan Biri Olarak Şevkî Dayf ve Osmanlı Yönetim ine Bakışı". darulfunun ilahiyat 30 / 2 (Aralık 2019): 499-528 .

134 خلدون ناجي معروف، ***الأقليات اليهودية في العراق 1921م/1952م***، بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي، 1975م، ج1، ص21.

والشيعي، فقبل عام 2003م كانت الحكومة هي من تسيطر على الجزء الأكبر من الأوقاف الدينية المهمة في العراق، فكانت تفرض رقابة صارمة على المجال الديني، وتوزيع خطب موحدة ومقبولة في المساجد، والمقامات الشيعية، والمساجد السنية التي تخضع لوزارة الأوقاف والشؤون الدينية، فضلًا عن القيود التي فرضتها على أداء الطقوس الدينية الشيعية[135].

تبنت السياسة الجديدة بعد الاحتلال الأمريكي أنموذجًا جديدًا أقر باستقلالية المؤسسات الدينية، وذلك من خلال القرار الذي اتخذه مجلس الحكم الانتقالي بقيادة الولايات المتحدة مع بعض الفصائل السياسية العراقية، والذي أقر إلغاء الأوقاف الدينية، ونص على استبدال الوزارة بدواوين وقفية لكل طائفة دينية، ونتج عن ذلك إنشاء دواوين للجانبين السني والشيعي، فضلاً عن الديانات الأخرى المسيحية، والصابئة، واليزيدية.

في ظل الاضطرابات التي أعقبت الاحتلال الأمريكي تنافست العديد من المجموعات الدينية للسيطرة على الأوقاف الإسلامية، غير أن تقسيم الأوقاف، والمساجد، والمواقع الدينية لم يكن بالأمر السهل؛ نظرًا لأنه يتطلب تحديد معايير مقبولة لاتخاذ قرار بشأن ملكية الأوقاف[136]، وقد صرح المسؤولون في الوقف السني أن وزارة الأوقاف الدينية تميز بين الأوقاف الشيعية والأوقاف السنية في هيكليتها المؤسسية، ويتم التعديل عليها لتطوير هيكلية جديدة، فتم تشكيل لجنة تضم رجال دين، وخبراء شيعة وسنة من أجل حل قضية توزيع الأوقاف الإسلامية[137].

---

135 حارث حسن، ***السلطة الدينية وسياسة الأوقاف الإسلامية في العراق***، سلسلة دراسات حول الإسلام السياسي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، آذار/ مارس 2019، ص1.

136 المرجع نفسه، ص2.

137 Hank, Naim , Hocini, Mohamed Amine . "دور الوقف في استمرارية تمويل المدارس القرآنية في الجزائر أثناء جائحة كورونا". MUTALAA 2 / 1 (June 2022): 61-75 .

كان للمرجعية الدينية في العراق دوراً بارزاً في تعزيز التسامح بين فئات المجتمع العراقي، فدعت إلى الوحدة الوطنية، ونبذ الطائفية بين الديانات الموجودة في العراق، وبدأت العمل في عملية الإصلاح المجتمعي على المستوى الديني والأخلاقي، وبعد ذلك ارتقت المؤسسات الدينية في العراق كمؤسسات معاصرة قادرة على مواكبة التحولات في المجتمع العراقي، وكان للأوقاف الدينية في العراق دور مهم ومؤثر في الوقت الحاضر نتيجة التحديات والظروف التي يمر بها البلد، حيث أصبحت ذات تأثير في مختلف الجوانب السياسية، والاجتماعية، فضلاً عن مسؤوليتها الدينية[138].

دور المرجعية الدينية في العراق بعد عام 2003م.

برزت العلاقات بين الدين والدولة كأحد أهم القضايا التي تمس الوضع العراقي، وتُعد المرجعية الدينية من الرموز الدينية التي حظي بها المجتمع العراقي، ولقد برز دورها بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003م وأثبتت قدرتها على ضبط جميع التيارات في مختلف التحولات الدينية التي مر بها البلد، إذ بدأت العمليات الإصلاحية بعد عام 2003م بالدعوة إلى عدم التعدي على القانون بعد سقوط نظام الحكم والذي نتج عنه حالة من الفوضى، كاستغلال الأراضي وتوزيعها من دون أي قوانين، والتعدي على مؤسسات الدولة، كما أكدت على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية، والابتعاد عن التحزب الداخلي، والعمل على إيجاد أرضية للتعايش السلمي بين مختلف فئات المجتمع العراقي، واحترام القيم الدينية والاجتماعية، والابتعاد عن الاختلافات الدينية والطائفية بمختلف مسمياتها وأشكالها، والابتعاد عن التعصب والعنف الذين يؤديان إلى عدم استقرار الوضع في العراق، ولقد كان الهدف الذي تسعى إليه المرجعية الدينية بعد الاحتلال الأمريكي هو تمتين الروابط المجتمعية، ونبذ التعصب المذهبي الذي برز بعد عام 2003م.

138 أحمد محمد علي جابر العوادي، ***دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق***، مجلة العلوم السياسية، العراق بعد عام 2003، ص386-392.

من خلال ما سبق يظهر معنا كيف أن التعدد العرقي والديني في العراق كان أحد أهم أسباب اختلال الأمن في العراق، وتم استغلال هذا العنصر في الكثير من الأحيان كسلاح ذو حدين، وسنرى في المطلب الآتي كيف كان للعنصر الديني أثر كبير على العلاقات الإيرانية العراقية في الفترة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق.

المطلب الثالث: العلاقات الدينية بين العراق وإيران بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003.

يمثل العراق بالنسبة لإيران موقعا جغرافيا حيويًا لما يوجد فيه من عتبات مقدسة، ولقد تطورت العلاقات العراقية الإيرانية في الجانب الديني، ولا سيما بعد سقوط نظام صدام حسين الذي كان قد منع الكثير من المناسبات الدينية الشيعية، والتي كانت تجري في الخفاء بعيدًا عن أعين السلطة، ولكن بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م ظهرت هذه المناسبات بشكل كبير، وظهرت معها شركات تتولى مسؤولية دعم وتزويد هذا الحملات الدينية بكل متطلباتها، وتوافد الزوار الإيرانيون في المناسبات الدينية إلى المدن المقدسة في النجف وكربلاء، والتي تنفق عليها الحكومة الإيرانية ما يقارب 20 مليون دولار سنوياً لبناء وتحسين المراكز الدينية الموجودة في النجف[139]، و3 مليون دولار لكربلاء، فضلاً عن أن كل مسافر إيراني ينفق مبلغًا يصل إلى ألف دولار على الفنادق، والمطاعم، وغيرها من المستلزمات، وقدر مسؤولو السياحة المحلية أن أكثر من 22000 ألف زائر إيراني توافدوا إلى النجف وكربلاء وسامراء بعد عام 2003م.

تعتبر السياحة الدينية في العراق موردًا ماديًا هامًا، لما يضمه من الأماكن الدينية المقدسة الموزعة على العديد من المحافظات العراقية، وتشكل السياحة الدينية بين العراق وإيران بمفهومها الإنساني والاقتصادي ظاهرة تدعم حركة الشعوب والأمم نحو الاطلاع على تراث الحضارة، فالعلاقات الدينية بين البلدين هي

139 محمد حسين شذر، مرجع سابق، ص164.

مزيج من التأمل الديني والثقافي، وقد تكون من أجل زيارة الأماكن المقدسة، والاستمتاع بمشاهدتها بدافع الإيمان، والاهتمام بالتاريخ، وحفظ معالمه وآثاره.

تعتبر السياحة الدينية ذات تدفق منتظم من السواح القادمين من الخارج والداخل، لذلك كان لها أثر كبير على المجال الاقتصادي والثقافي للعراق، وتهدف هذه السياحة إلى التعرف على الأماكن الدينية وتاريخها، وتعتبر مصدرًا للتعرف على التراث الديني لدولة ما[140]، وقد برزت أهمية العراق الدينية بعد عام 2003م أي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، فقد أشار الدستور العراقي في عام 2005م في المادة العاشرة إلى أنه يجب على الدولة صيانة وحماية المقدسات والمقامات الدينية؛ كونها تمثل كيانات دينية وحضارية للبلد، وأن تضمن ممارسة الشعائر بحرية تامة، ويتمتع العراق بمكانة كبيرة في مجال السياحة الدينية، فهو بلد الحضارات والمقدسات، كما أنه يتمتع بموقع جغرافي مميز ساعده، على أن يصبح بلدًا متعدد الديانات والأعراق، كما اعتبرت السياحة الدينية في العراق العمود الفقري لاقتصاد الدولة.

أما فيما يخص العلاقات العراقية الإيرانية، فقد تطورت العلاقات العراقية الإيرانية بشكل كبير، لاسيما وأن كلا البلدين يضمان أضرحة وأماكن مقدسة، إذ يجري تسيير الرحلات المشتركة بين الطرفين لزيارة الأماكن المقدسة، ولكن الظروف السياسية لإيران كانت سببًا في فرض عقوبات اقتصادية عليها أدت إلى تقليص عدد الزائرين نتيجة تأثر العملة الإيرانية بالعقوبات، وهو ما انعكس على وضع الزوار بسبب فرق العملة[141]، حيث أن القليل من الإيرانيين لديهم القدرة على زيارة الأماكن المقدسة في النجف وكربلاء؛ لأن كل دولار، أو دينار عراقي أصبح ضعف التومان الإيراني، وهذا ما تسبب في ارتفاع حاد في أسعار الرحلات السياحية المتوجهة إلى العراق.

---

140 عبد الكريم كاظم عجيل، ***أهمية الثقافة السياحية في تنمية السياحة الدينية في العراق***، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة ذي قار، 2019 المجلد6، العدد1، ص102.

141 عبد الرحمن عبد الكريم عبد الستار العبيدي، ***العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي للعراق***، مرجع سابق، ص148.

بعد كل هذه الأسباب وغيرها تأثر القطاع السياحي بالأزمة المالية التي تعرضت لها إيران بسب العقوبات الدولية التي فرضت عليها، وهذا ما قلل رغبة التجار العراقيين في التعامل بالتومان الإيراني، حتى إن بعض الصرافون رفضوا التعامل بالعملة الإيرانية وصرفها لاضطراب قيمتها، وتدهورها مقابل الدولار الأمريكي[142]، وتدين المؤسسات الإيرانية للعراق بنحو 75 مليون دولار بسبب الفواتير غير المسددة التي تراكمت عليها منذ عام 2011م، في 26 تموز عام 2013م أعلنت وزارة السياحية والآثار العراقية عن توقيع العديد من الاتفاقيات مع الحكومة الإيرانية لتنظيم العلاقات بين البلدين ومن ضمنها السياحية الدينة؛ وتفعيل مذكرة تفاهم بين البلدين، ومنح تأشيرة دخول الإيرانيين لمدة تصل إلى 15 يوم من أجل زيارة الأماكن المقدسة في العراق[143].

يظهر لنا مما سبق ذكره أن المتغيرات الاقتصادية والدينية أثرت بصورة كبيرة على العلاقات العراقية الإيرانية، حيث برزت المواقف المتبادلة بينهما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، إذ اهتمت إيران بمصالحها القومية خوفًا من تمدد الاحتلال الأمريكي في داخل الأراضي الإيرانية انطلاقًا من الأراضي العراقية، أما الجانب العراقي فكان يسعى إلى توطيد العلاقات بين البلدين بسبب الأخطاء الاستراتيجية والحروب التي نشبت بين الدولتين لأسباب عدة تتعلق بالأزمات الحدودية، ومشاكل المياه وغيرها، فاندفع الجانبان للتخفيف من الآثار التي نتجت عن الحرب، فتم إشراك إيران سياسيًا واقتصاديًا في العراق بغرض خلق جو من الألفة والتسامح، والمشاركة الفعلية في بناء الأوطان معًا[144]، وقد ساهمت الظروف الاجتماعية

142 سميرة علي مندي، قطاع السياحة الدينية في العراق يتأثر سلبًا بأزمة إيران المالية، إذاعة العراق الحر، 2012/11/2.

143 السياحة توقيع اتفاقيات مع إيران بخصوص السياحة الدينية، المدى برس، 2013/7/27.

144 محمد حسين شذر وحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003، مرجع سابق، ص169.

والدينية في نجاح الاستثمارات الإيرانية في العراق، ولم يكن الجانب الثقافي غائبًا عن تطور العلاقات بين البلدين، فقد بدأت المساعي في تطوير العلاقات الثقافية بينهما في المستقبل المنظور[145].

المطلب الرابع: الآثار والتداعيات التي خلفتها الحرب العراقية الإيرانية على المجتمع العراقي

لقد تأثر المجتمع العراقي بالحرب العراقية الإيرانية، حيث إنه بعد انتهاء الحرب التي استمرت ردحًا من الزمن وكان لها آثارًا وتداعيات على المجتمع العراقي على شتى الأصعدة، منها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية وغيرها من المجالات الأخرى.

فمن الجانب الاقتصادي، خرج العراق من الحرب بمنشآت تصدير النفط إما مدمرة أو مغلقة، وصناعته الأساسية مدمرة والبنية التحتية متضررة وقطاع الزراعة راكداً، إذ أن اليد العاملة في القطاع الزراعي إما سحبت إلى القوات المسلحة أو هاجرت إلى المدن الأخرى، أما اليد العاملة الأجنبية خلال الحرب أصبحت عبئاً على الاقتصاد العراقي، مما نتجت عن إهمال القطاع الزراعي والصناعي وتصاعد الإنفاق العسكري مما أدى إلى انتشار الفساد وهدر بالمال العام وهذا أدى إلى إخفاق النظام في تحسين المستوى المعيشي بعد الحرب، وبذلك كان قرار النظام باجتياح الكويت انطلق من رغبة النظام في حل الأزمة الاقتصادية وبهذا تكون أزمة الكويت من آثار الحرب العراقية الإيرانية والتي نتجت عن حصار دام لمدة 13 عاماً.

أما فيما يتعلق بالجانب الاجتماعي، فكان للحرب آثارًا مباشرة وغير مباشرة على المجتمع العراقي، حيث خلفت الحرب العراقية الإيرانية، آلاف الشهداء وبذلك فقدت الأسر العراقية أبنائها بين قتيل وأسير، مما خلفت الكثير من الأيتام الذين فقدوا الرعاية الاجتماعية ولقمة العيش وكان قدرهم

145 إيران والعراق يدعوان لتعزيز العلاقات الثقافية، راديو إيران العربي، 2013/7/23.

الحرمان ونزولهم إلى سوق العمل بصورة مبكرة وبذلك دمرت الطفولة، وهذا خلف آثارًا سلبية على الأسرة العراقية التي تُعد البنية الأساسية في بناء المجتمع، ومن الناحية النفسية كان للحرب العراقية الإيرانية آثارًا نفسية مدمرة على الأفراد والأسر العراقية نتيجة الظروف والأحداث المؤلمة التي تعرض لها المجتمع العراقي، وكذلك أثرت الحرب العراقية الإيرانية على جانب التعليم الذي يُعد ركيزة أساسية من ركائز المجتمع العراقي، كان نظام التعليم في العراق واحد من أفضل النظم في المنطقة قبل الحرب، حيث انخفضت نسبة الأمية إلى 10%، في المدة بين عامي 1970- 1984م والتي سميت بالمدة الذهبية، ولكن بعد الحرب العراقية الإيرانية فقد العراق الكثير من القطاعات والكوادر التعليمية فضلاً عن البعثات في الجامعات العالمية إن كل هذه الآثار أدت إلى التغير في المنظومة الاجتماعية والقيمة للمجتمع العراقي، وأن جميع الأحداث التي تلت الحرب العراقية الإيرانية من دخول الكويت إلى الاحتلال الأمريكي عام 2003م كانت من آثار ونتائج الحرب التي يعاني منه المجتمع العراقي.

لقد زادت التدخلات الإيرانية، خلال مدة الاحتلال الأمريكي على العراق 2003م بشكل ملحوظ، ومن التغيرات التي أثرت على المجتمع العراقي التدخلات الخارجية، وفي مقدمتها إيران بعدما بدأ العراق واقعاً تحت تأثير ذلك الاحتلال بنتائجه السلبية سواء أكان سياسياً، أو اقتصادياً أو اجتماعياً أو ودينياً. إن مدة الاحتلال الأمريكي على العراق عام 2003م وما أحدثه من تغير في المعادلة السياسية الداخلية في العراق فتح المجال لدخول قوى إقليمية عديدة على رأسها إيران، وحاولت تحقيق أهدافها ومصالحها الاستراتيجية في المنطقة. استخدمت إيران عدداً من الأدوات السياسية والأمنية للنفوذ في الواقع العراقي، والعمل على إضعاف حكوماته تمهيداً لخلق قيادة سياسية ضعيفة تدين بالولاء لإيران، الأمر الذي يسهل لها تحقيق مصالحها في المنطقة. فضلاً عن الأدوات السياسية والأمنية التي استخدمتها إيران للنفوذ في

العراق، كان هناك اهتمامًا موازيًا بالاقتصاد الإيراني، حيث أصبح العراق سوقاً للبضائع الإيرانية بمختلف أنواعها، مما جعل الاقتصاد العراقي تابعًا لإيران ومعتمدًا عليها اعتمادًا كليًا.

في الجانب الاقتصادي أيضا شجعت إيران التجار على السفر إلى العراق والاستثمار بين البلدين، والسعي إلى إقامة علاقات وثيقة مع أصحاب رؤوس الأموال في القطاعات العامة والخاصة، وكذلك من خلال كبار الموظفين العاملين في الجهاز الإداري في العراق وأيضاً مع بعض الأفراد ذوي النفوذ في الدوائر الحكومية. بجانب الأدوات السياسية والاقتصادية كان الجانب الديني إحدى مجالات التدخل الإيراني بالعراق فعملت إيران على دعم المرجعية في النجف فضلاً عن دخول العديد من رجال الدين في مدارس الحوزة العلمية في محاولة منها التأثير على قراراتها.

كل ذلك جعل إيران فاعلا رئيساً في تفاعلات الساحة العراقية على مختلف الأصعدة؛ إذ بدأت تمارس دورًا مؤثرًا في العراق، ورمت بثقلها للمحافظة على هذا الدور وتعزيزه باستمرار، لإدراكها أهمية العراق الاستراتيجية، ولكونه بمثابة بوابة مهمة للدخول إلى المنطقة العربية، ومن خلاله يتحقق التواصل الملائم لإيران مع حلفائها في باقي دول المنطقة. هذا الدور ذو الأبعاد السياسية، الأمنية، الاقتصادية، والعقائدية، ما كان ليصل إلى ما هو عليه لولا الأزمات التي يمر بها العراق؛ إذ أُتيحت الفرصة الأولى لإيران لمد نفوذها في العراق بعد الاحتلال الأمريكي في مرحلة ما بعد 9 نيسان/ إبريل 2003م وجاءت الفرصة الثانية في ظل الأزمة الأمنية التي يشهدها العراق منذ مطلع عام 2014م وتفجرت في 10 يونيو/حزيران من العام ذاته بعد استيلاء تنظيم الدولة "داعش" في العراق على عدد من المحافظات العراقية. فقد مر الدور الإيراني بمرحلة جديدة حينما أخذ شكلا أمنيًّا حاسمًا في الحرب ضد تنظيم داعش في العراق من خلال وجود ضباط وخبراء وقوات إيرانية بشكل مباشر في الساحة العراقية، وكذلك عن

طريق بيع الأسلحة والمعدات العسكرية وتقديم المعلومات الاستخبارية للقوات العراقية ويُعد العراق بالنسبة لإيران الجار الاستراتيجي الذي يمكنها من إحكام السيطرة على المنطقة برمتها.

مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية

لقد اعتبر الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م البداية الرئيسة لدخول العراق في معترك السياسة، وحراك العلاقات الدولية القائمة على المصالح المشتركة، إذ سعت دول الجوار لاسيما إلى ملء الفراغ السياسي والأمني، مما حث على إقامة توازنات في القوى الإقليمية، فسعت كل من تركيا، وسوريا، والسعودية، والأردن، والكويت، وإيران للتدخل بشكل متفاوت في الشؤون الداخلية للعراق، فعملت إيران على وجه الخصوص، والتي حظيت بإقامة علاقات سياسية واقتصادية وأمنية مع العراق على التدخل المباشر والغير مباشر لتوسيع نفوذها فيه لتحقيق قدر كبير من المصالح.

وعليه واجهت الآفاق المستقبلية للعلاقات العراقية الإيرانية العديد من الإشكاليات لعل من أبرزها التحديات الداخلية، والإقليمية، والدولية التي قد تواجه كلّا من العراق وإيران على حد سواء في المستقبل المنظور و التأثير الذي يمكن تحدثه على مسار الاحتمالات المستقبلية لإطار العلاقات بين الجارتين، والتي قد تؤثر على العلاقات مع إيران التي قد تتعامل مع الوضع الجديد بطريقة لا تفقد بوصلتها للحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية في العراق لاسيما بعد زيادة النفوذ الأمريكي لمساعدة الحكومة العراقية تقنياً وعسكرياً.

خلاصة لهذا الفصل، يمكننا أن نقول إن الحرب العراقية الإيرانية أثرت على الاقتصاد العراقي بشكل واضح، إضافة إلى ذلك اعتماد العراق على النفط كأحد الموارد الأساسية للدخل القومي، حيث شكلت إيرادات النفط مركز ثقل في حركتيه الداخلية والخارجية، الأمر الذي أدى إلى تراجع في القطاعات الأخرى

الاقتصادية الصناعية والزراعية، وتعمق مظاهر الاختلال والتشوه في الهيكل الاقتصادي، حيث ضعفت السياسات الاقتصادية في العراق عمومًا، والسياسة المالية بشكل خاص، وذلك بعد سوء استخدام الإيرادات النفطية، مما أدى إلى تدهور في مستويات الإنتاج في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

وعلى مستوى الأثر الديني للحرب على العراق، فقد كان العراق موطنًا للعديد من الأقليات الدينية التي شكلت جزءًا مهمًا من نسيجه الاجتماعي المتنوع وطوائفه المختلفة عبر التاريخ، كما لعبت الأوقاف الدينية دورًا مهمًا وحيويًا على مدى تاريخها الطويل في تعزيز التسامح ونبذ التطرف والدعوة إلى الوحدة ومواجهة التحديات الخارجية والداخلية، لكن في الفترة ما بعد الحرب الأمريكية على العراق نتيجة الظروف التي مر بها العراق فقد كانت هذه الأسباب نفسها التي أدت إلى اختلال واضح في المجتمع العراقي من الجانب الاجتماعي والديني، حيث تغيرت الاتجاهات الدينية وبدأت تظهر مظاهر لم يألفها المجتمع العراقي، كما تخلخلت بنية المجتمع في حد ذاته حيث عملت الكثير من الأوقاف على تغيير المكونات الديموغرافية للعديد من المناطق في العراق وذلك بعد التشجيع الإيراني للأوقاف الشيعية في العراق والتي عملت بدورها على تقويت أنصارها اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وساهمت في استقرارهم في العديد من المزارات وحولها من المدن والتجمعات السكنية.

الخاتمة

تعتبر الحرب العراقية الإيرانية أحد أطول الحروب التي وصفت بالحرب المدمرة لكل من العراق وإيران، والتي اشتركت فيها قوى عديدة على المستوى السياسي الذي أحاط بالحرب، أو في القتال الفعلي الذي دار رحاه في معارك برية وبحرية وجوية، ولقد حاولت العديد من الأطراف لإيقاف الحرب وسعت لعقد العديد من المعاهدات التي كان من شأنها أن تحسم النزاع، أو أن تخفف من حدة توتر العلاقات بين البلدين، إلا أن تلك الاتفاقيات في غالبها لم تنهي حالة الخلافات البلدين الجارين..

لعل من أحد أهم أسباب استمرار الخلاف بين البلدين، الأطماع العراقية الإيرانية في زعامة المنطقة، فقد كان يطمح الرئيس العراقي صدام حسين إلى زعامة المنطقة العربية، وأراد أن يثبت للعالم قدرته على تولي هذه الزعامة، وكذلك كان الأمر بالنسبة للخميني الذي قاد الثورة في إيران، حيث كان ينظر إلى خارج حدود دولته، ويطمح لتصدير ثورته في المحيط العربي.

كما كان لدول عديدة حول العالم يد في الحرب العراقية الإيرانية، ولكن في غالب الأحيان كان الهدف من تدخل تلك الدول هو تحقيق أكبر قدر ممكن من المكاسب، مستغلين بذلك الظروف التي مر بها الطرفان نتيجة الحرب، إلى أن انتهت تلك الحرب من دون أن يستطيع أي طرف تحقيق النصر على الطرف الآخر.

من خلال هذه الدراسة أيضا اتضح معنا كيف أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003م أدى إلى زيادة النفوذ الإيراني وتحكمه في صناعة القرار، بطرق عديدة منها صناعة الولاء داخل الأحزاب السياسية وجعل منها حلفاء موالين لها في العراق، إذ فتح الاحتلال الأمريكي المجال للتدخل الإيراني بشكل أوسع، فسعت إيران لتحقيق مصالحها وأهدافها في العراق من خلال عدة استراتيجيات، منها بناء علاقاتها

الاقتصادية مع العراق، حيث زاد حجم التبادل التجاري بين العراق وإيران، حيث وصل حجم التبادل بين البلدين من 8 مليون دولار في عام 2006م إلى 105 مليون دولار في عام 2010م كما تزايد التصدير الإيراني للعراق مما جعل العراق بعد عام 2003م سوقاً للبضائع الإيرانية.

فيما يتعلق بمدة بحثنا أيضا، عُدت المدة ما بعد عام 2003م نقطة تحول في العلاقات العراقية الإيرانية على المستوى الإقليمي باعتبار أن إيران بعد الاحتلال الأمريكي للعراق أصبحت ذات قوة مركزية لها مصالحها وأهدافها الإستراتيجية في المنطقة، بسبب سقوط القوة المنافسة لها في المنطقة تحت وطأة الاحتلال، فسعت إيران إلى تحقيق هدفها التاريخي، ومحاولتها الرامية إلى تولي الزعامة السياسية، والاقتصادية، والدينية، في المنطقة.

كما أن هناك دافع آخر لإيران جعلها تسعى لتقوية تواجدها في العراق وهو العقوبات الاقتصادية وظروف الساحة الدولية وعلاقة العالم مع إيران، جعلها تبحث عن منفذ تتخلص فيه من الضغوط الداخلية، فوجدته في الدولة الجارة الضعيفة وكان منفذ مناسب جدا، فسعت بذلك في التقدم خطوة خطوة داخل العراق لعل ذلك يحقق لها تفوقا إقليميا واقتصاديا في المنطقة ككل، وبذلك تحقق امتيازات ذات مصالح استراتيجية اقتصادية، ودينية، كما ساعدها في ذلك حلفائها الذين يُعدون الأطراف المنضوية تحت حكومة العراق.

النتائج:

توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها:

- تعد الحرب الإيرانية العراقية من أهم الحروب التي تركت أثارا واضحة على مجتمعات المنطقة خاصة العراق.
- لم تقتصر نتائج الحرب العراقية الإيرانية على نتائج عسكرية، بل استمرت نتائجها إلى مدة طويلة بعد الحرب.
- لقد برزت نتائج الحرب في الفترة بعد الحرب الأمريكية على العراق، بحيث ساهم الضعف الذي سقط فيه العراق في ظهور عدة نتائج على العراق منها دينية واقتصادية واجتماعية.
- نتائج الحرب العراقية الإيرانية برزت على عدة مستويات خاصة منها الدينية والاقتصادية.
- بعد الحرب الأمريكية على العراق، حققت إيران الكثير من أهدافها في هذه الفترة بعد الضعف الذي أصاب العراق.
- ظهر التأثر الديني على المجتمع العراقي بعد الحرب الأمريكية على العراق، بشكل كبير حيث ساهمت المزارات الدينية في تحول المجتمع العراقي دينيا بشكل كبير.
- ظهر التأثر الاقتصادي على العراق بعد الحرب الأمريكية على العراق، حيث أصبح العراق سوقا ومكانا لترويج الكثير من السلع الإيرانية.
- إن التغلغل الإيراني في العراق لم يكن نابع من قوة إيران فحسب بل نتيجة الظروف والمتغيرات الداخلية العراقية والإقليمية التي استخدمتها إيران في تحقيق مصالحها في المنطقة.

- تعتبر المزارات الدينية إحدى الوسائل تغلغل النفوذ الإيراني في العراق بكون العراق أصبح وجهة رئيسة للسياح الدينيين الإيرانيين.

- توسع النفوذ الإيراني والتجاري وسيطرته على الأسواق العراقية بشكل عام في الجنوب ومحاولات إيرانية لربط الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الإيراني وجعله منفذاً للتخلص من الضغوطات السياسية عليها في ظل الظروف والعقوبات الاقتصادية وانسحاب القوات الأمريكية من العراق.

التوصيات

ما سبق من نتائج استوجب التوصيات الآتية:

- على الحكومة العراقية بأن تقوم بترتيب ورسم السياسات الأمنية والدفاعية العراقية بعد الحرب الأمريكية على العراق، إذ يقتضي إعادة بناء الدولة في مرحلة ما بعد الحرب.

- دراسة وفهم السياسة الخارجية الإيرانية تجاه العراق بشكل دائم ومستمر والعمل على التنسيق مع القوى الإيرانية المعتدلة والمؤثرة المحيطة بالمؤسسات الإيرانية، صانعة القرار السياسي من أجل الخروج بتفاهمات توطد العلاقة بين البلدين.

- على الحكومة العراقية أن تهتم بالعمل وبصورة جدية على إزالة أثار الحرب العراقية الإيرانية على كافة الأصعدة منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والأحداث التي عقبتها من أجل خلق مجتمع نموذج خالي من كل أثار الحروب والنزاعات التي عاشها المجتمع العراقي.

- الحفاظ على العلاقات مع جميع دول الجوار، والعمل على تمتين العلاقات العراقية الإيرانية على الأصعدة الاقتصادية والدينية، وضرورة انفتاح العراق على الدول العربية بصورة مباشرة، في سبيل تخطي الأزمات الاقتصادية والسياسية.

- على الحكومة العراقية أن تعمل وفق الإجراءات القانونية حول آلية دخول الزائرين الإيرانيين عبر المنافذ الحدودية للعراق وإضافة إلى الالتزام بالأعداد المقررة بين البلدين.

المصادر والمراجع

- Hank, Naim , Hocini, Mohamed Amine . "دور الوقف في استمرارية تمويل المدارس القرآنية في الجزائر أثناء جائحة كورونا". MUTALAA 2 / 1 (June 2022): 61- 75 .
- Hank, Naim . "Modern Arap Edebiyatına Iz Bırakanlardan Biri Olarak Şevkî Dayf ve Osmanlı Yönetimine Bakışı". darulfunun ilahiyat 30 / 2 (Aralık 2019): 499-528 .
- Hank, Naim . "ضوابط تصرفات الحاكم المسلم الاقتصادية في ظل السياسة الشرعية". BALAGH - Journal of Islamic and Humanities Studies 1 / 2 (October 2021): 257-277 .
- أبو غزالة، عبد الحليم. الحرب العراقية الإيرانية 1980م/1988م.
- أحمد سي علي، مبادئ ووسائل حل المنازعات الدولية حول السيادة على الأقاليم في القضاء الدولي والتحكيم الدولي، عدد11، تصدر عن جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، 2014م.
- أحمد محمد علي جابر العوادي، دور المرجعية الدينية في عملية الاصلاح في العراق، مجلة العلوم السياسية، العراق بعد عام 2003م.
- أحمد محمود، التنافس الاستراتيجي بين العراق وإيران في الخليج، السياسة الدولية، ع 136، أبريل 1999م.
- أروند إبراهيميان، تاريخ إيران الحديث، ترجمة: مجدي صبحي، عالم المعرفة، الكويت، 2014م.

- بيار سالينجر، أريك لوزن، الملف السري لحرب الخليج، ط1، شركات المطبوعات للنشر، بيروت، 1993م.
- بيار ميكال، تاريخ العالم المعاصر، 1945م/1991م، ط1، دار الجليل للنشر، بيروت، 1993م.
- التقرير الاقتصاد السنوي للبنك المركزي العراقي، البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، 2010م.
- تميم خلاف، القدرات النووية الإيرانية المنظور الدولي والإقليمي، السياسة الدولية، ع141، يوليو2000م.
- توفيق صبري لمراياتي، الحرب وآثارها على التدهور الاقتصاد العراقي، جامعة البصرة، كلية الإدارة والاقتصاد، النشر مجلة كربلاء العلمية، المجلد5، العدد2، حزيران، 2007م.
- توقيع مذكرة تفاهم بين غرف التجارة العراقية والإيرانية، صحيفة الوفاق، العدد 3991، 2011م.
- جمال الدين حسين، حرب الخليج الحل العسكري المستحيل، روز اليوسف، ع 2923، 1984/6/11م.
- جواد هاشم، تقيم النمو الاقتصادي في العراق 1950م/1970م، تجربة التخطيط، ج1، ط2، وزارة التخطيط، بغداد، 1972م.
- جورج ماكغفرون، وليام بولك، الخروج من العراق خطة عملية الانسحاب الآن، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2006م.
- جون وينبرغ، العلاقات التجارية بين العراق وإيران، توازن مختل الجار قبل الدار، مجلة المجلة، العدد 1561، 2011م.

- حارث حسن، السلطة الدينية وسياسة الأوقاف الإسلامية في العراق، سلسلة دراسات حول الإسلام السياسي، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، آذار/ مارس2019م.
- حسن محمد طوالبة، منافسة في النزاع العراقي الإيراني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1984م.
- خالد العزي، الأطماع الفارسية في المنطقة العربية، وزارة الثقافة والإعلام، العراق، 1981م.
- خالد عدنان صاحب، التنافس الإيراني التركي في العراق بعد عام 2003م، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم السياسة الدولية،2010م.
- الخزرجي، عبد الكريم. فيصل الحرب العراقية الإيرانية 1980م/1988م، مذكرات مقاتل، المركز العربي للنشر، 2014م.
- خضير الدهراوي، أبعاد حرب الناقلات البترولية في منطقة الخليج، السياسة الدولية، ع78، أكتوبر 1984م.
- خلدون ناجي معروف، الأقليات اليهودية في العراق 1921م/1952م، بغداد، مطبعة سلمان الأعظمي، 1975م.
- الدليمي، عبد الرحمن. الخلاف العراقي الإيراني، ملف الحرب العراقية الإيرانية،9/22 /1980م.
- راضي طاهر الخزاعي، العلاقات العراقية الإيرانية 1963م/1975م، دراسة تاريخية وسياسية، الجامعة المستنصرية، كلية التربية، قسم التاريخ، 2007م.
- الراوي، جابر إبراهيم. مشكلات الحدود العراقية- الإيرانية والنزاع المسلح، 1989م، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1989م.
- رشيد الخيون، الأديان والمذاهب بالعراق، طهران، مطبعة سبحان عام 1996م.

- سحر قاسم محمد، الآليات الواجب توفرها لانتقال العراق من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، قسم الاقتصاد الكلي والسياسة النقدية، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، كانون الأول، 2011م.
- سفير أحمد محمد، إيران بين التكتلات الإقليمية والتحولات الدولية، السياسة الدولية، ع127، يناير 1997م.
- سيار الجميل، الخلافات العراقية الإيرانية الحدود الإقليمية، المستقبل العربي، نيسان 1996م.
- سيار الجميل، العلاقات العربية الإيرانية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1996م.
- شاهرام تشوبين، طموحات إيران النووية، ترجمة: بسام شيحا، الدار العربية للعلوم، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007م.
- الشكرجي، ياسين طه نوري. الحرب الأمريكية على العراق، مكتبة الرائد العلمية، دار العربي للنشر، عمان، 2000م.
- شيماء محمد جواد، القوى الدولية المؤثرة في العلاقات العراقية –الإيرانية، الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية الاساسية، المجلد22، العدد96، 2016م.
- صباح محمود، الصراع الجيولوليتكي في الخليج العربي، بغداد، مطبعة السعدون، 1986م.
- طلعت مسلم، التوقعات المستقبلية للمسار العسكري الحرب العراقية الإيرانية، المستقبل العربي، 934، مارس 1987م.
- عبد الأمير ملكي، الأيام العصبية، (شهادات حية لعوائل وأفراد وأحزاب)، ط1، مطبعة الراية للنشر، بغداد، 2009م.

- عبد الرحمن عبد الكريم العبيدي، العلاقات العراقية الإيرانية في ظل الاحتلال الأمريكي، 2003م، رسالة ماجستير العلوم السياسية، أشراف البرصان أحمد سليم، كلية العلوم، جامعة الشروق، 2011م.
- عبد الرسول عبد جاسم، بحث نحو تقويم الاقتصاد العراقي، الجمعية العراقية للمكتبات والمعلومات، المؤتمر العاشر، مجلة المنصور، ج1، العدد14، 2010م.
- عبد الكريم كاظم عجيل، أهمية الثقافة السياحية في تنمية السياحة الدينية في العراق، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد6، العدد1، جامعة ذي قار، 2019م.
- عبد المنعم السيد علي، الاقتصاد العراقي إلى أين، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد228، فبراير 1988م.
- عبد الناصر سرور، علاقات مصر بالولايات المتحدة الامريكية،1981م/1991م، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين،1998م.
- عبود، زهير كاظم، الإيزيدية حقائق وخفايا وتفاصيل، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005م.
- عدنان محمد سلمي، موقف الدول العربية من الحرب العراقية الإيرانية، 1980م/1988م، مجلة آداب ذي قار، العدد3، تصدر عن مركز دراسات الخليج العربي، قسم الدراسات التاريخية، جامعة البصرة، 2000م.
- العراق، فسيفساء الديانات والطوائف والقوميات، وكالة الأناضول، 8نوفمبر/ تشرين الثاني2019م.
- عزام محمود، محمد النحال، حرب الخليج البعد الاقتصادي والرهان الدولي، مؤسسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس 1991م.
- العزاوي، دهام محمد. مسيحيو العراق، محنة الحاضر وقلق المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2012م.

- العشاوي، عبد العزيز. فض النزاعات الدولية بالطرق السلمية، ط1، الجزائر، 2010م.
- عقيل سعيد محفوظ، الخرائط المتوازنة كيف رسمت الحدود في الشرق الأوسط، دراسات سياسية، مركز الأبحاث والدراسات، دمشق، 2016م.
- علي أحمد ونايتس، النفوذ الإيراني في العراق، مجلة المستقبل العربي، العدد388، 2011م.
- علي محافظة، العرب والعالم المعاصر، دار الروق، الأردن،2009م.
- فارس الخطاب، تقارير حول الأقليات الدينية والعرقية في المعادلة السياسية العراقية 4يونيو/حزيران2020م.
- فاضل رسول، العراق وإيران وأبعاد النزاع، المعهد النمساوي، 1995م.
- فاطمة الصايغ، الإمارات العربية المتحدة من القبلية إلى الدولة، دار الكتب، العين، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000م.
- فاطمة نيشاني، فتحية حماد، الحرب العراقية الإيرانية والدور الدبلوماسي للجزائر في حل الأزمة 1988/1980، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم العلوم الإنسانية، جامعة أحمد دراية، الجزائر،2006م.
- فتحي العفيفي، الخليج العربي النزاعات السياسية وحرب التغير الاستراتيجية، مركز الأهرام، القاهرة،2003م.
- فخري مهنا، أوراق السياسة حول العدوان الفارسي على العراق، مطبعة الأديب البغدادية المحدودة، بغداد 1986م.
- فرح بهلوي، مذكرات فرح بهلوي، ترجمة: إكرام يوسف، دار الشروق، القاهرة، مصر، 2010م.

- القاسمي، خالد بن محمد. الجزر العربية الثلاث بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، مكتب الجامعة الحديثة، الإسكندرية، الطبعة الأولى، أغسطس 1997م.
- القصاب، عبد الوهاب. الحرب العراقية الإيرانية قراءة تحليلية مقارنة في مذكرات عبد الكريم الخزرجي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، بيروت، يناير، 2014م.
- كاظم حبيب، الخراب الاقتصادي والاجتماعي في العراق، بحوث اقتصادية عربية، ع12، 1998م.
- لبيب عبد الستار، قصة الخليج تفاعل دائم وصراع مستمر، 3200ق.م/1988م، دار المجاني، لبنان، 1989م.
- مجيد خدوري، حرب الخليج جذور ومضامين الصراع العراقي الإيراني، ترجمة: وليد خالد أحمد، دار المرتضى، بغداد، 2008م.
- محمد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، 2000م.
- محمد بوعشة، الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوة الصغرى في القرن الإفريقي وإدارة الحرب الإثيوبية، ط1، دار الجليل، بيروت، 2004م.
- محمد حامد الأحمدي وآخرون، العرب وإيران مراجعة في التاريخ المستقبل، ط1، الدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية مصر، 2003م.
- محمد حسين شذر وحيلي، العلاقات العراقية الإيرانية بعد عام 2003، دراسة في المتغيرين السياسي والاقتصادي، ط1، الناشر دار الجنان، الأردن، 2016م.
- محمد رضوان قازان، العوامل المحلية والإقليمية والدولية ودورها في تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء، دار الكتاب الحديث، القاهرة، 2009م.
- محمد شحادة، مراجعة في أتون الحرب العراقية الإيرانية، البيادر السياسي، ع307، 1998/7/2م.

- محمد عزومي، أمن الخليج في المنظور الأمريكي مبدأ كارتر في التطبيق، مجلة شؤون الأوسط، عدد4، تصدر عن دراسات الاستراتيجية والتوثيق، لبنان، 1991م.
- محمد مهنا، خلدون معروف: تسوية المنازعات الدولية مع دراسة لبعض مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة غريب القاهرة،1983م.
- محمود شاكر، موسوعة تاريخ الخليج العربي، ط5، ج2، دار أسامة للنشر، الأردن،2011م.
- مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، البصرة، 1974م.
- معتز سلامة، الجيش والحرس الثوري، السياسة الدولية، ع130، أكتوبر 1993م.
- معين حداد، الشرق الأوسط، دراسة جيوبوليتكية قضايا الأرض والنفط والمياه، ط3، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2002م.
- منير شفيق، الاستراتيجية والتكتيك في فن الحرب من السيف والدرع إلى الصاروخ والإتقان، ط1، الدار العربية، بيروت،2008م.
- مؤسسة الدراسات والأبحاث، الصراع العربي الفارسي، منشورات العالم العربي، الطبعة الأولى، باريس، 1981م.
- النجار، مصطفى عبد القادر. التاريخ السياسي لمشكلة الحدود الشرقية للوطن العربي في شط العرب، البصرة 1874م.
- النص الحرفي للخطاب رئيس العراق صدام حسين في الجلسة الاستثنائية للمجلس الوطني 1980/9/17م، الصراع العربي الفارسي.
- النعيمي، عبد الرحمن. الصراع على الخليج العربي، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ط2، 1984م.

- همسة قصي السامرائي، سياسة الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، تجربة العراق بعد عام 2003م، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، مجلد4، العدد13، 2013م.
- وزارة التخطيط، هيئة التخطيط بعيد المدى، الخطة بعيدة المدى الاتجاهات الرئيسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي في العراق لغاية 1995م، المجلد الأول، منشورات وزارة التخطيط بغداد،1974م.
- وليد مصطفى، مؤشرات التعاون الأمريكي العراقي خلال حرب الخليج الأولى، 1980م/1988م، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع29، دار طيبة للنشر، 1986م.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية حديث صحفي مع حسني مبارك الرئيس المصري، حول الحرب العراقية الإيرانية، 1978/5/29م، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982م
- يوميات ووثائق الوحدة العربية نص خطاب الدكتور سعدون حمادي وزير الخارجية العراقية أمام مجلس الأمن 1980/10/15م، الصراع العربي الفارسي، مركز دراسات الوحدة العربية، 1982م.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية، حديث الملك حسين عاهل الأردن، حول الحرب العراقية الإيرانية، 1980/11/7م، مركز دراسات الوحدة العربية،1982م.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية، حديث صحافي مع طارق عزيز وزير الخارجية العراقي، حول الحرب العراقية الإيرانية والوساطة الجزائرية لإنهائها، 1987/1/18م، مركز دراسات الوحدة العربية، 1988م.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية، حديث صحافي مع عبد الله بشارة الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي حول الموقف الأمريكي والسوفيتي من تطورات الحرب الخليج، 1988/3/4م، مركز دراسات الوحدة العربية، 1993م.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية، نص قرار مجلس الأمن الدولي قرار (598) الخاص بالحرب العراقية الإيرانية (1987/9/18م)، مركز الدراسات الوحدة العربية، 1988م.

السيرة الذاتية

أكمل الباحث دراسته الثانوية والتحق بجامعة ديالى كلية التربية للعلوم الإنسانية قسم التاريخ، وتخرج منها بعد حصوله على تقدير "متوسط" ، التحق بجامعة كارابوك التركية لدراسة الماجستير بقسم العلوم الإنسانية.

AMERİKA'NIN IRAK'I İŞGALİNDEN SONRAKİ DÖNEMDE (2003-2020) IRAK-İRAN SAVAŞI VE BU SAVAŞIN IRAK TOPLUMU ÜZERİNDEKİ ETKİLERİ

2023
YÜKSEK LİSANS TEZİ
TARİH BÖLÜMÜ

Mohammed Majid Hameed ALHERITHI

Tez Danışmanı
Dr. Öğr. Üyesi Naim HANK